نقض
عقائد الأشاعرة
في كتاب مناهل العرفان

تأليف

أ.د. توفيق علوان

أستاذ التفسير وعلوم القرآن

كليات البنات - الرياض



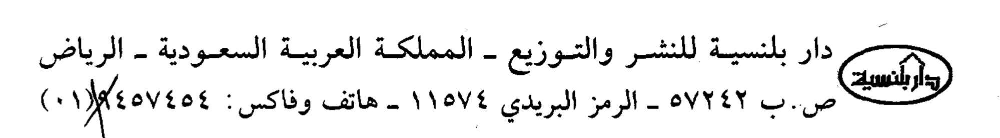
ⓒ دار بلنسية للنشر والتوزيع، ١٤٢٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
علوان، توفيق محمد
نقض عقائد الاشاعرة في كتاب مناهل العرفان .ـ الرياض
١٧٥ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك ٩-٩٦-٧٤٣-٩٩٦٠
١- الاشعرية ـ فرقة اسلامية ـ أ-العنوان
ديوي ٢٤٠ ٢٢/٤٩٠٤

رقم الإيداع ٢٢/٤٩٠٤
ردمـك: ٩-٩٦-٧٤٣-٩٩٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم



الصف والإخراج بقسم الصف بدار بلنسية



دار بلنسية للنشر والتوزيع ـ المملكة العربية السعودية ـ الرياض
ص.ب ٥٧٢٤٢ ـ الرمز البريدي ١١٥٧٤ ـ هاتف وفاكس: ٩٤٥٧٤٥٤ (٠١)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين.

أمَّا بعد:

فبينما كنت أعمل بالتدريس بالجامعة الإسلامية بجاكرتا في أندونسيا (IAIN) شعرت بالضرورة القصوىٰ لتبسيط مادة علوم القرآن بما يناسب المستوىٰ العلمي للطلاب، وبما يتماشىٰ مع المنهج العملي الذي تتميَّز به هـٰذه الجامعات الإسلامية غير العربية، والمؤسسة أصلاً علىٰ الأسس الفكرية والتنظيمية للجامعات الغربية بما شكل العقلية العملية لطلابها حتىٰ ولو كان مجال الفكر والعلم، هو العلوم الشرعية المعلومة عندنا بخصائصها النظرية البحتة، ولمَّا كانت هـٰذه العقليات قد صبت في قوالب من التفكير تختلف تمامًا عمَّا هو سائد في الجامعات والبلاد العربية، فقد صار من المتعذر لأصحابها الانتفاع بالأسفار الكبار التي تعج بها المكتبات العربية أو اكتساب كبير فائدة منها لما تشمله من الكتابات المطولة المتدفقة والأدلة المتوسعة المستفيضة التي تميَّزت بها كتب الأوَّلين. وقد دفعني ذٰلك إلىٰ التوجه إلىٰ إعداد محاضرات مبتكرة في علوم القرآن علىٰ الطريقة العملية الحديثة تتميَّز بالاختصار، وكثرة العناوين

الجانبية، وإبراز الأغراض المقصودة من كل وحدة علىٰ حدتها ولفتَّ الانتباه إلىٰ الجوانب التطبيقية جنبًا إلىٰ جنب مع الجوانب النظرية وغيرها من سبل التأليف التي تبسِّط المطالعة والتحصيل علىٰ طالب العلم إذ لا تبلغ همته الخوض في بحار أمهات الكتب والوقوف علىٰ ما تعج به من ذخائر الحكمة وعجائب العلوم، ثم بينما أنا في زيارة لرئيس الجامعة الإسلامية الأمريكية المفتوحة(١) American open. university بالقاهرة، والذي كان يعاني من نفس المعضلة التي واجهتها في إندونيسيا، حيث يتطلب برنامج جامعته المؤسسة في أمريكا طريقًا ومنهجًا جديدًا في إخراج الكتاب العلمي الشرعي، بحيث يصير تداوله وانتشاره متاحًا وميسورًا في جامعات العالم، وخاصة العالم الغربي الذي يتزايد فيه الإقبال علىٰ الدراسات الإسلامية بحمدالله تعالىٰ، وسواء من طلاب العلم الشرعي من الجاليات العربية والمسلمة هنالك، أو من أولـئك الذين دخلوا الإسلام أفواجًا، ثمَّ قرَّروا المواصلة في دراسة العلم الشرعي، فاتَّفقنا علىٰ أن نقوم بتقريب التراث السلفي علىٰ منهج وخطوط رئيسية ليس هاهنا مجال سردها،

---

(١) هوالدكتور صلاح الصاوي أستاذ الفقه في الأزهر وجامعة أم القرىٰ سابقًا، ورئيس الجامعة الأمريكية المفتوحة حاليًا، وتربطه بالمؤلف صداقة قديمة يسرت تبادل الأفكار واتفاق الرؤىٰ.

وإن كانت وافية بالغرض المقصود علىٰ صورة معقولة ومُرْضية، وبدأت في جمع محاضراتي السابقة في علوم القرآن لإنجاز كتابي (إرواء الظمآن في علوم القرآن) مختارًا واحدًا من أشهر كتب علوم القرآن، وأكثرها تداولاً بين طلبة العلم والباحثين ألا وهو كتاب(مناهل العرفان في علوم القرآن) للشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، ومع عكوفي علىٰ القراءة المتأنية الدقيقة للكتاب وقفت علىٰ مافيه من الفوائد الجمة والخير العظيم والجهد المبارك مما هو جدير بالاحتفاء والثناء والتقدير، غير أنَّني وجدتُ كذٰلك من الملاحظات، سواء علىٰ طريقة الشيخ في الإسهاب أحيانًا فيما لا فائدة من ورائه، أو من جهة ميله الظاهر للصياغات المنطقية والجدلية علىٰ طريقة أهل المنطق المعقدة كلما سنحت له سانحة أو واتته الفرصة، أو استدلالاته العلمية التجريبية علىٰ الحقائق الشرعية التي شابها الغموض والقصور نظرًا لعدم تخصصه العلمي التجريبي، أو من جهة تبنيه لبعض المذاهب في علوم القرآن والقراءات والرسم العثماني مخالفة لرأي جمهور العلماء مع ظهور أدلتهم، كما أنَّ جلَّ عمله كان مرتكزًا علىٰ ما أورده السيوطي في علوم القرآن بالدرجة الأولىٰ، مع إضافات كثيرة نافعة وقيِّمة، ولـٰكن الأمر الخطر الذي لفت انتباهي بقوة هو دخوله منافحًا ومجادلاً عن عقيدة المتأخرين من بعض العلماء في تأويل الأسماء والصفات، وتبنيه بصورة جازمة للعقيدة

الأشعرية والماتريدية والاستشهاد بها كالحقائق المسلمة التي لا تقبل النقض أو المناقشة في كثير من مواطن الكتاب، ثم التصريح بذٰلك في الفصول التي سمحت به والمجالدة والدفاع الشديد عنه، ولم يقتصر الأمر علىٰ ذٰلك حتىٰ ذمَّ في غمار دفاعه عن مذهبه عقيدة السلف الصالح في الأسماء والصفات وقطع بحتمية تأويل الصفات لزامًا، وتهكم ممن وقفوا حيث وقف الأوَّلون واتَّهمهم بالإسفاف وبالتهافت حينًا وبالتناقض وما لا يعقل حينًا، ونظرًا لأنَّ كتابه بالدرجة الأولىٰ في علوم القرآن، أي أنَّه ليس من كتب العقائد المعتمدة والمعنية بها، فلقد مرَّ هٰذا الأمر علىٰ الكثيرين دون الالتفات إلىٰ ما فيه مما ذكرنا، فضلاً عن ضرورة النهوض للمنافحة عن عقيدة السلف الصالح وجمهور أهل الحديث والفقه والأصول، ومن قبلهم عامَّة الصحابة عليهم رضوان الله تعالىٰ، والتزامًا بمنهجي في تأليف كتابي المذكور من لزوم مراجعة الخطأ وترجيح الراجح في كل مسألة من مسائل كتاب (مناهل العرفان) بما يناسبها، سواء من جهة الموضوع أو الحكم، والتزامًا بعقيدتي السلفية في الأسماء والصفات، وما هالني من الهجوم المتتابع عليها في جوانب الكتاب، فقد شرعت علىٰ الفور في استحضار أدلة أهل السنة والجماعة في مسألة الصفات معتمدًا علىٰ الله تعالىٰ ثم علىٰ الأثبات من علماء الأمة الذين أبلوا في ذٰلك أحسن البلاء، أمثال ابن تيمية وابن القيم، وشارح الطحاوية، ومن لفَّ لفهم

من المُحدثين أمثال الشيخ ابن باز ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وغيره، ونصبت المناظرة بالأثر والنظر مفندًا بما يسمح به المقام الشبهات الكثيرة التي أوردها الزرقاني مشنعًا علىٰ عقيدة السلف ومتَّهمًا بعدم الفهم من لزم منهج الصحابة في عدم التعرض لآيات الصفات بالتأويل أو التمثيل، وقمت بالرد القاطع علىٰ ما يلزم من ذٰلك واضعًا في اعتباري أنَّ الكتاب هو في علوم القرآن وليس في العقيدة، كذا مؤكدًا علىٰ أنَّه ليس القصد من هٰذه المساجلة والمواجهة بالأدلة المتوافرة نقلاً وعقلاً التقليل من جهد الشيخ الزرقاني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أو من القيمة العالية لكتابة القيِّم في مجال علوم القرآن فإنَّ هٰذا لم يخطر ببالي، بل أردتُ تكملة هٰذا العمل الجليل والوقوف علىٰ الحق مع غاية التقدير والثناء لعلمائنا طيب الله تعالىٰ ثراهم، ومعلوم أنَّه لا ينتقص من قدر عالم أن يقع في الخطأ أو يعتوره الزلل، وأين المعصوم من الناس إلاَّ الذي عصمه الله تعالىٰ محمَّداً ﷺ؟ مع ما هو مقرر عند الكافة من أن تدارك الخطأ الشرعي والعقائدي واجب علىٰ أهل العلم، وفرض علىٰ طلاب الحق لا فسحة فيه للنكوص أو الممالأة أو التجمل، ولمَّا بلغ الخبر بذٰلك بعض أهل العلم نصحني بالتعجيل بطباعة هٰذا الجزء من الكتاب، والخاص بالعقيدة منفردًا حتىٰ يمكن الاستفادة منه وجبر الخطأ القائم توكيدًا للمنفعة وتتمة للفائدة، فاستحسنت ذٰلك، ومع تشتت الذهن وكثرة المشاغل وقصور الهمة،

حرصتُ علىٰ إنجازه نظرًا لأهمية أمر العقيدة عامة وأمر قضية الأسماء والصفات خاصة لما طال حولها من النزاع والجدال بين أنصار عقيدة السلف من جانب، وبين المتأولة وأصحاب البدع والأهواء من جانب آخر، ومنه عمدت إلىٰ إعادة صياغة الفصل المذكور علىٰ هيئة مختصرة مبسطة تسمح بقراءته قراءة وئيدة نافعة وميسرة لمن أراد إلىٰ نور الحق سبيلاً.

أسأل الله تعالىٰ أن يجعله عملاً مقبولاً، لا يُبتغىٰ به إلاَّ وجهه الكريم، وأن يكتب لنا الحياة والممات علىٰ عقيدة السلف الصالح، صدر هٰذه الأمة، وخير قرونها، وعز إسلامها وأقرب الأرواح من روح نبيها ﷺ، وأن يجعلنا ممن اختارهم لخدمة كتابه الكريم، ومن أهله وخاصته وحزبه المفلحين آمين.

كتبه: الراجي عفو ربه

أ.د. توفيق علوان

١/ ١٢/ ١٤٢١هـ

* * *

مقدمة
في محكم القرآن ومتشابهه

أولاً: تعريف (محكم ـ متشابه):

١ـ المعنىٰ اللغوي للفظ المحكم:

مادة الإحكام (بكسر الهمزة) لها معانٍ متعددة ترجع إلىٰ شيء واحد هو المنع، أحكم الأمر: أتقنه ومنعه من الفساد، أحكمه عن الأمر: منعه منه.

أحكم الفرس: جعل له حَكَمَة وهي ما أحاط بحنكي الفرس من لجامه.

٢ـ المعنىٰ اللغوي للفظ المتشابه:

مادة التشابه: المشاكلة والمماثلة المؤدية للالتباس.

أمور مشتبهة ومشَبَّهة: مشكلة الشُّبهة: الالتباس.

شُبِّه عليه الأمر: لُبِّس عليه.

يطلق علىٰ القرآن لفظ محكم ومتشابه علىٰ التفصيل التالي:

● يمكن أن يطلق علىٰ القرآن أنَّه كله محكم لقوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ لأنَّ معنىٰ إحكامه أنَّه متقنٌ لا خلل فيه.

● يمكن أن يطلق علىٰ القرآن أنَّه كله متشابه لقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ ومعنىٰ كونه

متشابهًا أنَّه يشبه بعضه بعضًا في إحكامه، وإعجازه بحيث لا يمكن المفاضلة بين كلماته وآياته.

● القرآن يمكن أن يكون بعضه محكم وبعضه مشابه لقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ لأنَّ فيه ما هو واضح الدلالة، ومنه ما خفيت دلالته علىٰ مرادالله تعالىٰ.

المعنىٰ الاصطلاحي:

المحكم عند الشرعيين:

١ـ الحكم الشرعي الذي لم يتطرَّق إليه نسخ.

٢ـ ما ورد من الكتاب والسنة، دالاً علىٰ معناه دون خفاء.

آراء العلماء في معنىٰ المحكم والمتشابه:

اختلف العلماء في ذٰلك علىٰ أقوال منها:

١ ـ المحكم هو الواضح الدلالة الذي لا يحتمل النسخ، والمتشابه هو الخفي الذي لا يدرك معناه عقلاً ولا نقلاً وهو ما استأثر الله بعلمه «هـٰذا رأي الحنفية».

٢ ـ المحكم هو ما عرف المراد منه إمَّا بالظهور أو التأويل. والمتشابه هو ما استأثر الله تعالىٰ بعلمه (ينسب إلىٰ أهل السنة).

٣ ـ المحكم هو ما لا يحتمل إلاَّ وجهًا واحدًا من التأويل. والمتشابه هو ما احتمل أوجهًا (عليه أكثر الأصوليين).

٤ ـ المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلىٰ بيان.

والمتشابه مالم يستقل بنفسه ويحتاج إلىٰ بيان (يحكىٰ عن أحمد بن حنبل).

٥ ـ المحكم هو السديد النظم والترتيب.

والمتشابه هو الذي لا يحيط العلم بمعناه المطلوب لغة إلاَّ بقرينة (نسب إلىٰ إمام الحرمين).

٦ ـ المحكم هو الواضح المعنىٰ الذي لا يتطرَّق إليه إشكال.

والمتشابه نقيضه، حكىٰ السيوطي عن القتيبي: (المراد بالمحكم ما اتَّضح معناه والمتشابه بخلافه، لأنَّ اللفظ الذي يقبل معنىٰ إمَّا أن يحتمل غيره أو لا. الثاني: النص. والأول: إما أن تكون دلالته على ذلك الغير أرجح أو لا. الأول ظاهر والثاني إمَّا أن يكون مساويه أو لا، الأوَّل هو المجمل والثاني هو المؤول.

فالمشترك بين النص والظاهر هو المحكم، والمشترك بين المجمل والمؤول هو المتشابه، ويؤيد هٰذا التقسيم أنَّه تعالىٰ أوقع المحكم مقابلاً للمتشابه، فالواجب أن يفسر المحكم بما يقابله، ويعضد ذٰلك أسلوب الآية، وهو الجمع مع التقسيم، لأنَّه تعالىٰ فرَّق ما جمع في معنىٰ الكتاب بأن قال: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾.

٧ ـ المحكم ما كانت دلالته راجحة، وهو النص، والظاهر،

أمَّا المتشابه فما كانت دلالته غير راجحة وهو المجمل والمؤول والمشكل، (يعزىٰ إلىٰ الرازي) قال الرازي: (. . .إذا عرفت هـٰذا فالمحكم ما كانت دلالته راجحة، وهو النص والظاهر، لاشتراكهما في حصول الترجيح، إلاَّ أنَّ النَّص راجح مانع من الغير، والظاهر راجح غير مانع منه، أمَّا المتشابه فهو ما كانت دلالته غير راجحة، وهو المجمل والمؤول والمشكل، لاشتراكهما في أنَّ دلالة كل منها غير راجحة، وأمَّا المشترك فإن أريد منه كل معانيه فهو من قبيل الظاهر، وإن أريد بعضها علىٰ التعيين فهو مجمل).

الترجيح بين أقوال العلماء في المحكم والمتشابه:

يلاحظ أنَّ الآراء السابقة في جملتها لا تناقض بينها، وإنَّما يكمل بعضها بعضًا، وقد رجح الزرقاني رأي الرازي، لأنَّه ـ كما قال ـ: جامع مانع لا يدخل في المحكم ما كان خفيًا، ولا يدخل في المتشابه ما كان جليًا بناء علىٰ تقسيمه الأمر إلىٰ راجح ومرجوح، وقد تعقَّب بقية الآراء بالنقد.

والذي نراه أنَّ كل رأي يمكن إعماله بوجه من الوجوه، فالرأي الأوَّل والثاني: (منسوب إلىٰ الحنفية وإلىٰ أهل السنة) يطابقان نص الآية في المحكم والمتشابه، حيث قررت أنَّ المتشابه لا يعلم تأويله إلاَّ الله أي ما استأثر الله تعالىٰ بعلمه،

فلا يمكن إخراج ذٰلك عن دائرة التعريف بعدما صرح القرآن به.

ورأي ابن عباس جامع مانع، ولـٰكن الزرقاني قال: أنَّه غير كاف، لأنَّه يخرج الظاهر من المحكم ويدخله في المتشابه لاحتماله لأكثر من وجه من التأويل، والأمر كما قال ابن عباس فإن الظاهر وإن كان احتماله لوجهين من التأويل ضعيفًا فإنَّ ذٰلك لا ينفي الوجهين بما يؤدي إلىٰ التشابه بخلاف رأي الزرقاني، ومثل ذٰلك:

رأي الإمام أحمد بن حنبل ولا وجه لقول الزرقاني: ما مراده بالبيان الذي يحتاج إليه المتشابه؟! إذ هذا مقام تعريف المحكم والمتشابه وليس شرح أنواع البيان، وهو ظاهر. وعلى ما سبق يكون رأي الإمام أحمد وابن عباس، هما أرجح الآراء لالتزامهما حد التعريف من جهة الإختصار والشمول والجمع والمنع، وإن كان تعريف الرازي فيه زيادة بيان وتفصيل لا تخلو من فائدة. هـٰذا والله تعالىٰ أعلم.

منشأ التشابه وأقسامه وأمثلته:

القسم الأول: التشابه الراجع إلىٰ خفاء اللفظ:

١ ـ التشابه في المفرد بسبب غرابته: مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾﴾ الأب ما ترعاه البهائم.

٢ ـ التشابه في المفرد بسبب الإشتراك بين المعاني: مثل قوله

تعالىٰ: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ (٩٣)﴾ اليمين هنا بمعنىٰ «ـ اليد ـ القوة ـ القسم» ـ لأنَّه أقسم أن يضرب الآلهة، فلفظ اليمين مشترك بين المعاني المذكورة.

٣ ـ التشابه في المركب بسبب الإختصار، مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ فالمعاني في ﴿خِفْتُمْ﴾ من ظلم اليتامىٰ بالزواج منهن، إن خفتم ظلم اليتامىٰ فخافوا الزنىٰ مثل ذٰلك وتزوَّجوا، إن تحرجتم من ولاية اليتامى فتحرجوا كذٰلك من الزنىٰ وتزوجوا.

٤ ـ التشابه في المركب بسبب الإطناب: مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ لو حذف حرف الكاف فكانت «ليس مثله شيء» كان أظهر للسامع.

قلتُ: هٰكذا قال الزرقاني: وفيه نظر:

أولاً: من جهة إقراره الإطناب في القرآن، والصحيح أنَّه لا إطناب في القرآن علىٰ الإطلاق، بل هو معجز في إيجازه كما قرَّره المحققون من العلماء.

وثانيًا: ادعاؤه أنَّ القول ليس ظاهرًا للسامع، وهو خطأ، فاللفظ في غاية الظهور، وإن كان به مجال كبير لمن أراد أن يوسع دائرة البحث حول ما فيه من دقائق وفوائد، هٰذا والله تعالى أعلم.

٥ ـ التشابه في المركب بسبب الترتيب: مثل قوله تعالىٰ:

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا ﴾ جاء الخفاء من جهة تأخير لفظ: قيمًا.

القسم الثاني: التشابه الراجع إلىٰ خفاء المعنى:

مثل متشابهات الصفات.

قلت: هٰذا علىٰ مذهب الزرقاني، أما مذهب السلف، فالتشابه ها هنا راجع إلىٰ خفاء العلم بالكيف، لا خفاء المعنىٰ، وسيأتي بالتفصيل، وأهوال القيامة وغيرها من أمور الغيب التي لا يمكن للعقل البشري الوقوف يقينًا علىٰ معانيها.

القسم الثالث: التشابه الراجع إلىٰ خفاء اللفظ والمعنىٰ:

مثل قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ فالخفاء بسبب اختصار اللفظ، وبسبب الجهل بعادات العرب في الجاهلية حيث كانوا يأتون بيوتهم من ظهورها بعد حجهم، فمن لم يعرف ذٰلك تعذر عليه فهم الآية الكريمة.

أنواع المتشابهات:

قال الراغب: المتشابه علىٰ ثلاثة أضرب:

ضربٌ لا سبيل إلىٰ الوقوف عليه، كوقت الساعة، وخروج الدابة، ونحو ذٰلك.

وضرب للإنسان سبيل إلىٰ معرفته كالألفاظ الغريبة

والأحكام المغلقة.

وضرب متردد بين الأمرين يختص به بعض الراسخين في العلم ويخفىٰ علىٰ من دونهم، وهو المشار إليه بقوله ﷺ لابن عباس: «**اللَّهمَّ فقهه في الدِّين وعلِّمه التأويل**»[١].

الحكمة من ذكر المتشابهات:

أولاً: ما استأثر الله بعلمه:

١ - رحمة من الله حيث حجب عن العباد معرفة آجالهم، وموعد الساعة، وتجلِّىٰ الله تعالىٰ بذاته، ذٰلك أنَّ الإنسان أضعف من تحمل العلم بها.

٢ - الابتلاء والاختبار ليعلم المؤمن من الذي في قلبه زيغ.

٣ - القرآن دعوة للخواص والعوام، فخلط الخطاب بألفاظ دالة علىٰ بعض ما يتوهمه العوام كي لا يقعوا في التعليل والفتن مع ألفاظ فيها الحق الصريح.

قلتُ: لعلَّ الزرقاني يقصد بذٰلك آيات الصفات مما يعتقد علىٰ مذهبه أنَّه غير قابل للفهم إلاَّ بتأويل، والحق أنَّ ظاهر القرآن في عمومه بيِّن ومفهوم للعوام والخواص غير أنَّ أسلوب القرآن مع إمكان فهمه للعامي، فكلما تبحر فيه العالم وجد من العلوم والإعجاز البياني وغيره ما يبهر الألباب.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن السيوطي (٢/ ٤).

٤ ـ إقامة الدليل علىٰ عجز الإنسان وجهالته مهما قوي استعداده وكثر علمه، وإقامة الشاهد علىٰ أنَّ الله وحده هو الذي أحاط بكل شيء علمًا.

ملحوظـة:

ذكر الزرقاني استشهاداً بقول: (أحد العارفين) وفيه:

«فخضعوا لباريهم لاستنزال العلم اللدني بعد أن استعاذوا به من الزيغ النفساني»[1].

قلتُ: ولعله يقصد به السيوطي، لأنَّ هـٰذا القول منقول عنه ونصه: (وفي ختم الآية بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٦٩﴾﴾ تعريض للزائغين ومدح للراسخين، يعني من لم يتذكر ويتَّعظ ويخالف هواه فليس من أولىٰ العقول، ومن ثمَّ قال الراسخون: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ إلىٰ آخر الآية، فخضعوا لباريهم لاستنزال العلم اللدني بعد أن استعاذوا به من الزيغ النفساني)[2].

ورأينا أنَّ القول بالعلم اللدني قول موهم وقد دأب الصوفية علىٰ ذكره مما أدىٰ لما هو معلوم من الشطحات التي أنكرها عامة أهل العلم، فالواجب التحرز من ذٰلك، واجتناب أمثال هـٰذه الذرائع المفضية إلىٰ تحكيم الأهواء علىٰ الأدلة

---

(١) مناهل العرفان الزرقاني، الجزء الثاني، مبحث المحكم والمتشابه.

(٢) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، (٢/ ٨).

الشرعية الثابتة، والاستشهاد بقول الأثبات من العلماء ممن يصدرون عن عقيدة صحيحة وعلم شرعي وثيق وتحقيق رصين.

٥ ـ قال الفخر الرازي: (لو كان محكمًا بالكلية لما كان مطابقًا إلاَّ لمذهب واحد، وكان بصريحه مبطلاً لجميع المذاهب المخالفه له، وذٰلك منفر لأرباب المذاهب الأخرىٰ عن النظر فيه، أمَّا وجود المتشابه والمحكم فيه فيطمع كل ذي مذهب أن يجد فيه كل ما يؤيد مذهبه، فيضطر إلىٰ النظر فيه، وقد يتخلَّص المبطل عن باطله، إذا أمعن فيه النظر فيصل إلىٰ الحق) انتهىٰ.

قلتُ: هٰكذا أورد الزرقاني، وهو كلام مردود بما أورده القرآن بأنَّ تتبع المتشابه بالتنقير والبحث بلاء وفتنة للذي في قلبه زيغ، فكيف علىٰ هٰذا يكون تتبع المتشابه نفسه دليلاً لمن في قلبه زيغ من أهل الأهواء، الحق أنَّ المتشابه إنَّما يوصل إلىٰ الح ق فيه عن طريق التسليم لا النظر، وأنَّ ذٰلك علامة الرسوخ في العلم وبلوغ المنتهىٰ منه كما أخبر القرآن، وليس بعد تعليم الله تعالىٰ بيان، والله تعالىٰ أعلم.

ثانيًا وثالثًا: ما يمكن الوصول إليه بالبحث وما اختصَّ به الراسخون في العلم:

١ ـ تحقيق إعجاز القرآن، لأنَّ النظر المؤدي إلىٰ رفع الخفاء، إنَّما يكشف عن معجزة عظمىٰ في البلاغة والبيان لم تسعها مئات المصنفات التي تبارى العلماء في إبرازها حتىٰ اليوم.

٢ ـ تيسير حفظ القرآن من التحريف، وذٰلك لاحتوائه علىٰ المعاني الكبار في الألفاظ اللغوية المختصرة، بحيث لو شرحت لاستوعبت المجلدات الواسعة، ولـٰكنَّه جاء في هـٰذا الحجم المناسب لمداومة استظهاره وحفظه.

٣ ـ قال الرازي: (متىٰ كانت المتشابهات موجودة كان الوصول إلىٰ الحق أصعب وأشق، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب).

٤ ـ قال الرازي: (باشتمال القرآن علىٰ المحكم والمتشابه يضطر الناظر إلىٰ تحصيل علوم كثيرة مثل اللغة والنحو، وأصول الفقه مما يعينه علىٰ النظر والإستدلال، فكان وجود المتشابه سببًا في تحصيل علوم كثيرة).

٥ ـ قال الرازي: (باشتمال القرآن علىٰ المحكم والمتشابه يضطر الناظر فيه إلىٰ الإستعانة بالأدلة العقلية فيتخلَّص من

ظلمة التقليد)[١].

قلت: ويراعي في هٰذا الشأن وضع الأدلة العقلية في مكانها السليم من الإستدلال وحسب مذهب أهل السنة والجماعة، بحيث لا يبالغ في إعمالها دون موجب وخاصة فيما يتعلَّق بالغيبيات التي استأثر الله تعالىٰ بعلمها فلقد وجدنا أنَّ أكثر ضلال أهل البدع إنَّما جاء بسبب ذريعة الأدلة العقلية والقواطع المنطقية، الأمر الذي أدىٰ بهم إلىٰ رد ما أبرمه الله تعالىٰ ورسوله بدعوىٰ تحكيم قواطع الأدلة العقلية، فتنبه.

* * *

---

(١) الإتقان في علوم القرآن السيوطي (٢/ ٢٤، ٢٥)، بتصرف.

فصــل
شبهات الزرقاني حول آيات الصفات والجواب عليها

قال الزرقاني: (١)

(علماؤنا أجزل الله مثوبتهم قد اتَّفقوا علىٰ ثلاثة أمور تتعلَّق بهـٰذه المتشابهات، ثمَّ اختلفوا فيما وراءها.

فأوَّل ما اتَّفقوا عليه: (صرفها عن ظواهرها المستحيلة، واعتقاد أنَّ هـٰذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعًا، كيف وهـٰذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة، وبما هو معروف عن الشارع نفسه في محكماته؟

(**ثانيه:** أنَّه إذا توقف الدفاع عن الإسلام علىٰ التأويل لهـٰذه المتشابهات، وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشتبهين ويرد طعن الطاعنين.

(**ثالثه:** أنَّ المتشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه فهما قريبًا، وجب القول به إجماعًا، وذٰلك كقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ فإنَّ الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعًا وليس لها بعد ذٰلك إلاَّ تأويل واحد، هو الكينونة معهم بالإحاطة علمًا وسمعًا وبصرًا وقدرةً وإرادةً).

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن، الجزء الثاني، مبحث المحكم والمتشابه.

المذاهب في مسألة الأسماء والصفات

قال الزرقاني: «وأمَّا اختلاف العلماء فيما وراء ذٰلك فقد وقع علىٰ ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب السلف:

ويسمى مذهب المفوِّضة (بكسر الواو وتشديدها) وهو تفويض معاني هٰذه المتشابهات إلىٰ الله تعالىٰ عن ظواهرها المستحيلة.

ويستدلون علىٰ مذهبهم هـذا بدليلين:

أحدهما عقلي: وهو أنَّ تعيين المراد من هذه المتشابهات إنَّما يجري علىٰ قوانين اللغة واستعمالات العرب، وهي لا تفيد إلاَّ الظن، مع أنَّ صفات الله من العقائد التي لا يكفي فيها الظن، بل لا بدَّ فيها من اليقين، ولا سبيل إليه، فلنتوقف ولنكل التعيين إلىٰ العليم الخبير.

والدليل الثاني نقلي: يعتمدون فيه علىٰ عدة أمور:

منها: حديث عائشة وفيه: «فإذا رأيت الذين يتَّبعون ما تشابه منه، فأولـٰئك الذين سمَّىٰ الله فاحذرهم».

ومنها: ما رواه الطبراني في الكبير عن أبي مالك الأشعري، أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**لا أخاف علىٰ أمتي**

إلاَّ ثلاث خلال: أن يكثر لهم المال فيتحاسدوا فيقتتلوا، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذه المؤمن يبتغي تأويله، وما يعلم تأويله إلاَّ الله».

ومنها: ما أخرجه مردويه عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال: « **إنَّ القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما تشابه فآمنوا به**».

ومنها: ما أخرجه الدارمي عن سليمان بن يسار أنَّ رجلاً يقال له ابن صبيغ قدم المدينة، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر وقد أعدَّ له عراجين النخل، فقال له: من أنت؟ فقال: أنا عبدالله بن صبيغ، فأخذ عمر عرجونًا فضربه حتىٰ دمىٰ رأسه، وجاء في رواية أخرىٰ: فضربه حتىٰ ترك ظهره دَبَرَةً ثم تركه حتى برأ ثم عاد، ثم تركه حتىٰ برأ، فدعا به ليعود فقال: إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً، فأذن له إلىٰ أرضه، وكتب إلىٰ أبي موسىٰ الأشعري: ألا يجالسه أحد من المسلمين» اهـ. والدَّبَرَة: «قرحة الدابة».

ومنها: ماورد من أنَّ الإمام مالكًا ـ رضي الله عنه ـ سئل عن الإستواء في قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ فقال: «الإستواء معلوم والكيف مجهول، والسؤال عن هٰذا بدعة، وأظنك رجل سوء، أخرجوه عني» يريد ـ رحمه الله ـ أنَّ الإستواء معلوم الظاهر بحسب ما تدل عليه الأوضاع اللغوية، ولٰكن هٰذا الظاهر غير مراد قطعًا، لأنَّه يستلزم التشبيه المحال

علىٰ الله بالدليل القاطع، والكيف مجهول: أي تعيين مراد الشارع مجهول لنا لا دليل عندنا عليه، ولا سلطان لنا به، والسؤال عنه بدعة، أي الإستفسار عن تعيين هـٰذا المراد علىٰ اعتقاد أنَّه مما شرعه الله بدعة، لأنَّه طريقة في الدين مخترعة مخالفة لما أرشدنا عليه الشارع من وجوب تقديم المحكمات وعدم اتباع المتشابهات، وما جزاء المبتدع إلاَّ أن يطرد ويبعد عن الناس خوف أن يفتنهم، لأنَّه رجل سوء، وذٰلك سر قوله: «وأظنك رجل سوء أخرجوه عني».

قال ابن الصلاح: «وعلىٰ هـٰذه الطريقة مضىٰ صدر الأمة، وساداتها، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها». اهـ.

المذهب الثاني: مذهب الخلف:

ويسمىٰ مذهب المؤولة، وهم فريقان:

فريق يؤولها بصفات سمعية غير معلومة علىٰ التعيين ثابتة له تعالىٰ زيادة علىٰ صفاته المعلومة لنا بالتعيين، وينسب هـٰذا إلىٰ أبي الحسن الأشعري.

وفريق يؤولها بصفات أو بمعانٍ نعلمها على التعيين، فيحمل اللفظ الذي استحال ظاهره من هـٰذه المتشابهات علىٰ معنىٰ يسوغ لغة، ويليق بالله عقلاً وشرعًا، وينسب هـٰذا الرأي

إلىٰ ابن برهان وجماعة من المتأخرين.

قال السيوطي: «وكان إمام الحرمين يذهب إليه ثم رجع عنه فقال في الرسالة النظامية: «والذي نرتضيه دينًا، وندين الله به عقدًا، اتباع سلف الأمة، فإنَّهم درجوا علىٰ عدم التعرض لمعانيها» اهـ.

أما حجة أصحاب هٰذ المذهب فيما ذهبوا إليه فهو أنَّ المطلوب صرف اللفظ عن مقام الإهمال الذي يوجب الحيرة بسبب ترك اللفظ لا مفهوم له، وما دام في الإمكان حمل كلام الشارع علىٰ معنىٰ سليم، فالنظر قاض بوجوبه، انتفاعًا بما ورد عن الحكيم العليم، وتنزيهًا له عن أن يجري مجرىٰ العجوز العقيم.

المذهب الثالث: مذهب المتوسطين:

وقد نقل السيوطي هٰذا المذهب فقال: «وتوسط ابن دقيق **العيد فقال**: «إذا كان التأويل قريبًا من لسان العرب لم ينكر، أو بعيدًا توقفنا عنه وآمنَّا بمعناه علىٰ الوجه الذي أريد به من التنزيه، وما كان معناه من هٰذه الألفاظ ظاهرًا مفهومًا من تخاطب العرب قلنا به من غير توقف، كما في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ فنحمله علىٰ حق الله وما يجب له». اهـ.

* * *

فصل

وتحت عنوان (تمثيل وتطبيق) قال الزرقاني

ولنطبق هٰذه المذاهب علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ فنقول: يتفق الجميع من سلف وخلف علىٰ أنَّ ظاهر الإستواء علىٰ العرش، وهو الجلوس عليه من التمكن والتحيز مستحيل، لأنَّ الأدلة القاطعة تنزه الله عن أن يشبه خلقه، أو يحتاج إلىٰ شيء منه، سواء أكان يحل فيه أم غيره، وكذٰلك اتَّفق السلف والخلف علىٰ أنَّ هـذا الظاهر غير مراد الله قطعًا، لأنَّه تعالىٰ نفىٰ عن نفسه المماثلة لخلقه، وأثبت لنفسه الغنىٰ عنهم فقال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ وقال: ﴿هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ۝٢٦﴾ فلو أراد الظاهر لكان متناقضًا.

ثـم اختلـف السـلـف والخلـف بعـد مـا تقـدم، فـرأىٰ السلفيون أن يفوضوا تعيين معنىٰ الإستواء إلىٰ الله، هو أعلم بما نسبه إلىٰ نفسه وأعلم بما يليق به، ولا دليل عندهم علىٰ هٰذا التعيين.

ورأىٰ الخلف أن يؤولوا، لأنَّه يبعد كل البعد أن يخـاطب الله عبـاده بمـا لا يفهمـون، ومـا دام ميـدان اللغـة متسـعًا

للتأويل وجب التأويل، بيد أنَّهم افترقوا في هٰذا التأويل إلى فرقتين.

فطائفة الأشاعرة يؤولون من غير تعيين ويقولون: إنَّ المراد من الآية إثبات أنَّه تعالىٰ متَّصف بصفة سمعية، لا نعلمها علىٰ التعيين تسمىٰ صفة الاستواء.

وطائفة المتأخرين يعينون فيقولون: إنَّ المراد بالإستواء هنا: الإستيلاء والقهر من غير معاناة ولا تكلف، فيكون معنى النَّص الكريم: «الرحمن استولىٰ علىٰ عرش العالم وحكم العالم بقدرته ودبره بمشيئته».

وابن دقيق العيد يقول بهٰذا التأويل إن رآه قريبًا ويتوقف إن رآه بعيدًا.

ومثل ذٰلك في نحو: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ۝٣٩﴾ ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْۚ﴾ ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ . . . فالسلف يفوضون في معانيها تفويضًا مطلقًا بعد تنزيه الله عن ظواهرها المستحيلة.

والأشاعرة يفسرونها بصفات سمعية زائدة عن الصفات التي نعلمها، ولكنهم يفوضون الأمر في تعيين هٰذه الصفات إلىٰ الله، فهم مؤولون من وجه مفوضون من وجه.

والمتأخرون يفسرون الوجه بالذات ولفظ ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ۝٣٩﴾ بتربية موسىٰ ملحوظًا بعناية الله ، وجميل رعايته،

ولفظ اليد بالقدرة، ولفظ اليمين بالقوة، والفوقية بالعلو المعنوي، دون الحسي، والمجيء في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ بمجيء أمره، والعندية في قوله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ بالإحاطة والتمكن، وبمثل ذلك في الجميع» انتهى كلام الزرقاني[١].

* * *

(١) مناهل العرفان الرزقاني (٢/ ٢٨٦، ٢٩٠).

وتحت عنوان: إرشاد وتحذير قال الزرقاني

«لقد أسرف بعض الناس في هٰذا العصر، فخاضوا في متشابه الصفات بغير حق، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم بما لم يأذن به الله، ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التشبيه والتنزيه، وتحتمل الكفر والإيمان، حتىٰ باتت هٰذه الكلمات نفسها من المتشابهات، ومن المؤسف أنَّهم يواجهون العامة وأشباههم بهٰذا، ومن المحزن أنَّهم ينسبون ما يقولون إلىٰ سلفنا الصالح، ويخيلون للناس أنَّهم سلفيون، ومن ذٰلك قولهم: إنَّ الله تعالىٰ يشار إليه بالإشارة الحسية، وله من الجهات الست جهة الفوق، ويقولون: إنَّه استوىٰ علىٰ عرشه بذاته استواء حقيقيًا، بمعنىٰ أنَّه استقرَّ فوقه استقرارًا حقيقيًا، غير أنَّهم يعودون فيقولون: ليس كاستقرارنا وليس علىٰ ما نعرف، وهٰكذا يتناولون أمثال هٰذه الآية: وليس لهم مستند فيما نعلم إلاَّ التشبث بالظواهر، ولقد تجلىٰ لك مذهب السلف والخلف، فلا نطيل بإعادته، ولقد علمت أنَّ حمل المتشابهات في الصفات علىٰ ظواهرها مع القول بأنَّها باقية علىٰ حقيقتها، ليس

رأيًا لأحد من المسلمين، وإنّما هو رأي لأصحاب الأديان الأخرىٰ كاليهود والنصارىٰ وأهل النحل الضالة كالمشبهة والمجسمة، أمّا نحن معشر المسلمين فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعية، التي توافرت علىٰ أنّه تعالىٰ ليس جسمًا ولا متحيزًا ولا متجزئًا، ولا متركبًا، ولا محتاجًا لأحدٍ ولا إلىٰ مكان ولا إلىٰ زمان، ولا نحو ذٰلك...».

قال: «ثمَّ إنَّ هٰؤلاء المتمسحون في السلف متناقضون، لأنَّهم يثبتون المتشابهات علىٰ حقائقها، ولا ريب أنَّ حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث كالجسمية والتجزؤ والحركة، والإنتقال، لكنهم بعد أن أن يثبتوا تلك المتشابهات علىٰ حقائقها ينفون هٰذه اللوازم، مع أن القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل فضلاً عن طالب، أو عالم، فقولهم في مسألة الإستواء الآنفة: إنَّ الإستواء باقٍ علىٰ حقيقته يفيد أنَّه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، وقولهم بعد ذٰلك: ليس هٰذا الإستواء علىٰ ما نعرف، يفيد أنَّه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، فكأنهم يقولون: إنَّه مستوٍ غير مستوٍ، ومستفرغ فوق العرش غير مستقرٍ، أو متحيزٍ غير متحيز، وجسم غير جسم، أو أنَّ الإستواء علىٰ العرش ليس هو الاستواء علىٰ العرش،

والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه، إلىٰ غير ذٰلك من الإسفاف والتهافت! فإن أرادوا بقولهم: الإستواء علىٰ حقيقته، أنَّه علىٰ حقيقته التي يعلمها الله ولا نعلمها نحن، فقد اتَّفقنا، لـٰكن بقي أن تعبيرهم هـٰذا موهم، لا يجوز أن يصدر عن مؤمن خصوصًا في مقام التعليم والإرشاد، وفي موقف النقاش والحجاج، لأنَّ القول بأنَّ اللفظ حقيقة أو مجاز لا ينظر فيه إلىٰ علم الله، وما هو عنده، ولـٰكن ينظر فيه إلىٰ المعنىٰ الذي وضع له اللفظ في عرف اللغة. والإستواء في اللغة: يدل علىٰ ما هو مستحيل علىٰ الله في ظاهره، فلا بد إذَنْ من صرفه عن هـٰذا الظاهر، واللفظ إذا صرف عمَّا وضع له واستعمل في غير ما وضع له خرج عن الحقيقة إلىٰ المجاز لا محالة ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنىٰ الأصلي. ثم إنَّ كلامهم بهـٰذه الصورة فيه تلبيس علىٰ العامة وفتنة لهم، فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه؟ وفي ذٰلك ما فيه من الإضلال وتمزيق وحدة الأمة، الأمر الذي نهانا القرآن عنه والذي جعل عمر يفعل ما يفعل بصبيغ أو بابن صبيغ، وجعل مالكًا يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سأله عن الإستواء، وقد مرَّ بك هـٰذا وذاك.

لو أنصف هـٰؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة،

واكتفوا بتنزيه الله تعالىٰ عمَّا توهمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه، ثم فوضوا الأمر في تعيين معانيها إلىٰ الله وحده، وبذٰلك يكونون سلفيين حقًا، لٰكنَّها شبهات عرضت لهم في هٰذا المقام ، فشوشت حالهم ، وبلبلت أفكارهم. . . »[١].

انتهى كلام الزرقاني.

* * *

(١) مناهل العرفان الزرقاني (٢/ ٢٩١، ٢٩٣).

فصل
كشف الشبهات الواردة في كلام الزرقاني

قلتُ: والله تعالىٰ المستعان:

بعد أن نقلنا ما أورده الزرقاني بنصه في هٰذه المسائل العقائدية الشائكة، فإنَّنا نعمد إلىٰ تتبعها بالتحليل والنقد القائم علىٰ الإرتكاز علىٰ مذهب السلف وذٰلك لتجلية جوانب الحق حول بعض ما يمكن أن يسبب الحيرة فيما أورد، لا سيَّما وأنَّ المسألة تتعلَّق بأصول عقائدية قد أماط العلماء المتوافرون من أهل السنة والجماعة جزاهم الله خيراً اللثام عن تفاصيلها وشواردها بما حقَّق الحق كفلق الصبح ولم يدع مجالاً للشك، أو الإلتباس فنقول:

أولاً: بطلان دعوىٰ الإجماع علىٰ نفي الصفات

الشــبهة

قوله: «فأول ما اتَّفقوا عليه... صرفها عن ظواهرها المستحيلة، واعتقاد أنَّ هٰذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعًا، كيف وهٰذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة، وبما هو معروف عن الشارع نفسه في محكماته؟».

الجواب

قلت: غير مسلَّم فإنَّ السلف الصالح[١] إنَّما نزهوا الله عن المشابهة بخلقه، لأنَّه تعالىٰ نفىٰ ذٰلك عن نفسه، كذٰلك

(١) معنىٰ السلف لغة: من تقدمك من أسلافك من آبائك وأهلك وذوي قرابتك في الفضل أو السن (المعجم الوسيط).

واصطلاحًا: تطلق في القول الراجح علىٰ القرون الثلاثة الأولىٰ، المفضلة الواردة في أحاديث النبي ﷺ: «**خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم والآخرون أراذل**» أو كما قال ﷺ: [رواه البخاري وغيره] وترتكز عقيدة السلف الصالح في الصفات علىٰ مرتكزات أساسية:

أولها: تنزيه الله تعالىٰ عن المشابهة بأحد من خلقه في أي صفة من صفاته عزَّوجل لقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وثانيها: إثبات جميع الصفات التي نسبها الله تعالىٰ لنفسه سواء في كتاب الله أو في سنة رسوله ﷺ دون تشبيه أو تمثيل أو تأويل أو تحريف أو تعطيل أو نفي.

وثالثها: استحالة إمكان معرفة كيفية صفاته عزَّوجل لأنَّها فرع علىٰ معرفة ذاته سبحانه وتعالىٰ فكما أنَّ معرفة ذات الله تعالىٰ مستحيلة فكذٰلك معرفة الكيف في الصفات التي أثبتها الله تعالىٰ لنفسه مستحيلة، فالسلف يقطعون أي أمل أو رجاء في معرفة الكيف فلا يجيزون مذهب التأويل أصلاً فضلاً عن الخوض فيه، وقد زعم الزرقاني أنَّ مذهبهم هو التفويض متابعًا للأشاعرة في ذٰلك، والحق أنَّ مذهب السلف هو إثبات الصفات دون نفي أو تشبيه مع فهمهم لها علىٰ ما تفهمه العرب، أما الكيف فهم يفوضون علمه لله تعالىٰ لما ذكرنا من استحالة علم ذٰلك علىٰ البشر، والقول بأنَّهم يفوضون دون فهم هو اتِّهام للنبي ﷺ وصحابته الكرام بأنَّهم يعتقدون ما لا يفهمون وهو من أفسد الفساد وأبطل الباطل كما قرره الأثبات من العلماء.

أثبتوا له سبحانه ما أثبته لنفسه من الصفات التي ذكرها في كتابه دون التعرض لتفسيرها أصلاً سواء بصرفها عن ظاهرها أو بتأويلها، فإن كان الزرقاني يقصد نقل نفى التشبيه عنهم فهو الحق، وإن كان يقصد أنَّهم فسروا ثم صرفوا هـٰذه الألفاظ عن ظواهرها، أي بنفي الصفات التي وردت نصا في القرآن والسنة، فإنَّه لا معنىٰ لقوله غير هـٰذا، لأنَّ من أراد صرفًا للصفة عن ظاهرها لا يتحقق له ما يريد إلاَّ بنفيها حيث وردت في الكتاب، لأنَّ إثباته لها كما جاءت في القرآن ينافي صرفها عن ظاهرها، وهـٰذا ما لم يثبت عن أحد من السلف ـ رضوان الله عليهم ـ بل أثبتوا الصفات التي أثبتها الله في كتابه كاليد والوجه والعين وخلافه، مع تنزيه الله تعالىٰ عن المشابهة بخلقه، وسيأتيك ببرهانيه القاطعة في موضعه فاشدد عليه.

ثانيًا: بطلان القول بلزوم التأويل للدفاع عن الإسلام

الشبهة

قوله: ثانية: «أنَّه إذا توقف الدفاع عن الإسلام علىٰ التأويل لهـٰذه المتشابهات، وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشتبهين ويرد طعن الطاعنين».

الجواب

قلت: هـٰذا ادعاء علىٰ السلف بما هو معلوم البطلان

عندهم، ذائع من نقيضه عنهم ـ رضوان الله عليهم ـ فإنَّ السلف لا يقرون تأويلها علىٰ أي وجه كان، بل يعتبرون التهجم علىٰ التأويل خروجًا علىٰ ما خطه الكتاب والسنة عند التعرض لأمثال هٰذه النصوص، فكيف يقرون تأويلها بدعوىٰ الدفاع عن الإسلام وهم يعتقدون أنَّ تأويلها لا يزيد الأمر إلاَّ غموضًا وحيرة وإبهامًا، وستأتي أقوالهم واضحة ساطعة لا تحتمل الخفاء، فالعجب ممن ينقل اتفاقهم علىٰ وجوب تأويل آيات الصفات في مواطن الدفاع عن الإسلام، مع ظهور مذهبهم وتتابع تشنيعهم علىٰ من خالفهم من المتأولة.

ثالثًا: بطلان القول بالتأويل لزامًا علىٰ ما يقتضيه لسان العرب

الشبهة

قوله: ثالثاً: «أنَّ المتشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه فهمًا قريبًا، وجب القول به إجماعًا، وذٰلك كقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ فإنَّ الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعًا، وليس لها بعد ذٰلك إلاَّ تأويل واحد، هو الكينونة معهم بالإحاطة علمًا وسمعًا وبصرًا وقدرةً وإرادةً».

الجواب

نقول: دعوىٰ الإجماع ها هنا مغالطة وتجاوز آخر، فقد تبيَّن لك مذهب السلف جليًا لا شية فيه، ولزومهم البراهين

الشرعية القاطعة في الإرشاد لكيفية التعامل مع أمثال هٰذه المتشابهات، علمًا بأنَّ هذا المثال الذي أورده للاستدلال بأنَّ السلف يتأولون الصفات هو مثال خارج محل النزاع، فإنَّه مبني علىٰ ما تعرفه العرب من كلامها، فلا وجه للقول ها هنا بالتأويل أو عدمه، وإنَّما هو في ما خاطب به القرآن العرب، بما تعارفوا عليه من الحديث، فإنَّهم دون أي تأويل يقولون عن فلان أو فلان: بأنَّه معنا أي بعلمه وبروحه، وخلافه بينما هو لا يكون معهم في الحقيقة، وقد يقول القائل واصفًا نفسه: «إنَّ لي عينين، إذ يقرر دون لبس أنَّه يمتلك عينين فعلاً وأنَّ هٰذا من صفاته الأصيلة التي لا تنفك عنه، وقد يقول: ما تطلبه مني، من عيني، فواضح أنَّه لا يريد قلع عينه أو فقأها لطلبك، بل إشعارك بغاية العناية به، مع ثبوت العين له بداهة أيضًا في هٰذا المقام، ومثله قول القائل: خاطرك «علىٰ رأسي» فلا يراد منه وضع خاطرك، فوق رأسه، بل إعلامك بأنَّه منه في بؤرة اهتمامه وباله، وإن كان المركب المذكور يثبت دون ريب صفة الرأس للمتكلم دون تردد، وإلاَّ فلا معنىٰ لقوله البتة، حتىٰ وإن سلَّمنا أنَّ قوله علىٰ سبيل الإشعار بالعناية والإهتمام، وهٰذا مثال للتقريب فقط لا لتشبيه الله تعالىٰ بخلقه، تعالىٰ الله عن ذٰلك.

فالعينان ثابتتان له سبحانه وتعالىٰ بالآيات التي أوردت ذٰلك مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ۝٣٩﴾ دون كيف،

والتعبير وإن كان عند العرب يفيد غاية العناية إلاَّ أنَّ نسبة القرآن العين إلىٰ الله تعالىٰ فيه حق ظاهر واضح لا شبهة معه ومثبت لصفة العينين له سبحانه دون نفي ولا تشبيه بخلقه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ وهـٰذا مؤكد بالأحاديث النبوية الشريفة مثل ما رواه عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: ذكر الدجال عندالنبي ﷺ فقال: «**إنَّ الله لا يخفىٰ عليكم، إنَّ الله ليس بأعور، أشار بيده إلىٰ عينه، وإنَّ المسيح الدجال أعور عين اليمنىٰ كأنَّ عينه عنبة طافية**»[1].

والذي بيَّناه لك مشهور في خطاب العرب بحيث لا يخفىٰ علىٰ أمثال أولـٰئك الذين عدوه من تأويل الآيات في الصفات وهو غلط فاحش وجهل منكر معيب بلسان العرب، وما كانوا عليه من أوجه المخاطبات، والفرق بيِّنٌ لا يلتبس ولا يخفىٰ بين ما ذهبوا إليه من تقويل أهل السنة مالم يقولوه، إذ من قال منهم بإجراء القول علىٰ ما تعلمه العرب من كلامها إنَّما كان من هـٰذا الباب، لا من باب تأويل الصفة التي ذكرها الله تعالىٰ في الكتاب صريحة وصفًا لنفسه سبحانه كاليد والوجه، والعين، وغير ذٰلك، فهي ثابتة له سبحانه دون تشبيه أو نفي، وقد نسب ذٰلك لابن دقيق العيد، وكلامه فيه لا يحتمل الخطأ لمن سلم من داء التحكم والإعتساف والمكابرة، فقد قال: إنَّ المعنىٰ إذا

---

(١) رواه البخاري.

كان قريبًا من فهم العرب أجرىٰ علىٰ ذٰلك، أي أنَّ القرآن ربَّما أخبر العرب عن الله تعالىٰ بما تعرفه العرب من كلامها فيجري الأمر علىٰ ما تعرفه العرب من كلامها، فمن هنا كان مذهب ابن دقيق العيد ومن قال به من السلف في قوله تعالىٰ: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ ﴾ فهو مركب عربي وضع خصيصًا للإشعار بغاية العناية والرعاية، وهو كذٰلك مثبت لصفة العينين له سبحانه بتصريح لا خفاء فيه، فهو علىٰ ظاهره دون تأويل ولا تفسير، ولا نفي ولا تشبيه، وقد جمعت العين لتوافق جمع الخطاب المفيد للتفخيم، والتعظيم علىٰ ما هو معلوم في كلام العرب دون خفاء، فافهمه فهو بيِّن وجلي، وليس هٰذا من باب تأول آيات الصفات، بل من باب البلاغة ومقتضاها في حقِّ المخاطب وهم العرب وما جرت به عوائدهم، فكذلك هٰذه الآيات من القرآن ومخاطبته للعرب بلسانهم مع دلالتها علىٰ الصفات الواردة فيها، وهنا يكمن محل النزاع والخلاف لا في ما ذكره الزرقاني مستدلاً به علىٰ السلف في غير موضعه وهو دقيق، ونفيس فتدبره.

رابعًا: بطلان الادعاء علىٰ الإمام مالك بالجهل بالصفات

الشبهة

في معرض استدلاله بأدلة مذهب أهل السنة من السلف

الصالح أورد القول الشهير في المسألة للإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ «الإستواء معلوم والكيف مجهول، والسؤال عن هٰذا بدعة، وأظنك رجل سوء، أخرجوه عني».

ثم عقب الزرقاني عليه بقوله: «يريد رحمه الله أنَّ الإستواء معلوم الظاهر بحسب ما تدل عليه الأوضاع اللغوية، ولٰكن هٰذا الظاهر غير مراد قطعًا، لأنَّه يسلتزم التشبيه المحال علىٰ الله بالدليل القاطع. . .».

الجواب

قلت: هٰذا شرح لم يتطرَّق إليه الإمام مالك، ولا أراده قطعًا بل إنَّ عبارته بليغة في بيانها بما يغني عن التقحم في ما لا يشفىٰ عليلاً ولا يروي غليلاً، ولا يفهم منها شيء عن الأوضاع اللغوية أو اللازم المحال، ولا غير ذٰلك من طرائق أصحاب الكلام ولا هي طريقة الإمام مالك، ولا السلف في أمثال هٰذا المعضلات، فهو لم ينف الظاهر (الاستواء) بل أثبت العلم به، وكلام الزرقاني كأنَّه ينفي العلم به علىٰ لسان الإمام مالك، ويحيل المسألة إلىٰ علم العرب بالأوضاع اللغوية، وهو تعسف ظاهر، لأنَّ الإمام يقول: بالبيان الصريح أنَّ الإستواء معلوم، ومعنىٰ ذٰلك أنَّه معلوم له ولغيره من المسلمين بما يتعلَّق بسؤال السائل، فالإمام يجيب في المسألة بالجواب القاطع، ولم يقل له: إن العرب تفهم الاستواء في لغاتها لأن السائل لم يسأل عن

العرب ولسانها في مسألة الإستواء مطلقًا بل سأل عن الإستواء الوارد في كتاب الله كصفة له عزَّوجل، فأجابه الإمام بأنَّه معلوم، ولم يعين الكيف، لأنَّه مجهول، واعتبر مجرد السؤال عن التفسير بدعة، وأنَّ فاعله رجل سوء يستحق الطرد، فهو في غاية الظهور في التوقف الكامل الذي لا يحتمل مجرد السؤال فضلاً عن البحث عن التأويل، فضلاً عن تعيين الكيف الذي لا برهان من الله عليه من طرائق ما أنزل الله بها من سلطان، من اللازم والملزوم والمحال علىٰ الله وغير ذٰلك من سُبُل أهل الكلام، ولجوء الزرقاني إلىٰ شرحه بما قال فيه تقويل الإمام مالم يقل: بل هو نقض لواحدة من أثبت أعمدة أهل السنة من السلف في الجواب علىٰ دعاة التأويل.

خامسًا: بطلان قول المتأولة بأنَّ ألفاظ القرآن الكريم موهمة

الشبهة

قوله: «أمَّا حجة أصحاب هٰذا المذهب ـ المؤولة ـ فيما ذهبوا إليه فهو أنَّ المطلوب صرف اللفظ عن مقام الإهمال الذي يوجب الحيرة بسبب ترك اللفظ لا مفهوم له، وما دام في الإمكان حمل كلام الشارع علىٰ معنىً سليم، فالنظر قاضٍ بوجوبه، انتفاعًا بما ورد عن الحكيم العليم، وتنزيهًا له عن أن يجري مجرىٰ العجوز العقيم». انتهىٰ.

الجـواب

قلت: قد عرضه الزرقاني دون تعليق، بينما علَّق مشنعًا علىٰ طريقة من سماهم بالمتمسحين بالسلف في موطن آخر، فإنَّه يميل إليه كما هو ظاهر وكما صرح به في مواطن أخرىٰ، أما نحن فنقول: ببطلانه من وجوه:

أولاً: تقريرهم أنَّ الألفاظ الواردة في القرآن في آيات الصفات هي ألفاظ مهملة، موجبة للحيرة، لا مفهوم لها ولا معنىٰ، إلاَّ إذا تمَّ تأويلها علىٰ طريقتهم لتجلية ما لابسها من غموض وتشابه، هو غلط ظاهر وجرأة علىٰ الكتاب ومخالفة لما فهمه الصحابة أجمعون، فإنَّ آيات الصفات معلومة المعنىٰ لكل من سمعها من العرب، يدلك عليه سكوت الصحابة عليهم رضوان الله تعالىٰ عنها، فمع تكرر سؤالهم لرسول الله ﷺ فيما اشتبه عليهم من أمور الدين، وخاصة فيما يتعلَّق بالعقائد، لم يجد أحد منهم من الحيرة والغموض الذي يصفه الزرقاني ما يدفعه إلىٰ السؤال عن أمثال هٰذه الآيات بما يجزم دون ريب بأنَّ ما انقدح في صدورهم من معانيها قد أغناهم عن الإشتباه فضلاً عن السؤال، أما الكيفية للإستواء مثلاً أو اليد أو الوجه في حق الله تعالىٰ وإن كانت غير مفهومة الكيف تحديدًا حسب ما هو في علم الله بشأنها، فالعجز عن إدراك ذٰلك الكيف في حد ذاته إدراك تام عند العامي والعالم بصفة الله كما أثبتها لذاته

العلية حسب ما يليق به سبحانه، وهو فهم وعلم ناتج هٰذه الآيات، وكيف يمكن لمسلم، بل لعاقل اعتبارها دون تأويل طلاسم وهرطقة لا مفهوم لها كما زعموا، مع كون أصولها مفهومة للكافة، يؤكده تقبل ألوف الألوف، من عوام المسلمين وعلمائهم من السلف الصالح والذين اتَّبعوهم بإحسان هٰذه الآيات بالتسليم والإقرار علىٰ الأعصار المتتابعة، مع اليقين التام الذي يستحيل معه ما يزعمون من الحيرة، ولا أن يكون يعقل هٰؤلاء جميعًا يؤمنون بما لا مفهوم له ولا معنىٰ لألفاظه الواضحة كالشمس في أفئدتهم مع علمهم أنَّ الله تعالىٰ ليس كأحدٍ من خلقه في أي صفة من صفاته، فيثبتون ما أثبت الله تعالىٰ لنفسه، وينفون تشبيه الله تعالىٰ بأحد من خلقه لعجز البشر عن إدراك كنه ذاته تبارك وتعالىٰ، وهٰذا في حد ذاته غاية الإدراك، كما جاء في الأثر: العجز عن الإدراك، إدراك، وقد نسب ذٰلك إلىٰ أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه.

ثانيًا: قول الزرقاني نقلاً عنهم دون تعليق: «وما دام في الإمكان حمل كلام الشارع علىٰ معنىٰ سليم فالنظر قاض بوجوبه».

قلتُ: هٰذا مصادرة علىٰ المطلوب فإنَّ السلف لا يسلمون بإمكان حمل آيات الصفات علىٰ معنىٰ سليم، ومن أين يتأتىٰ ذٰلك مع النهي المغلظ والتحذير الشديد من النبي ﷺ في غير ما موضع من مغبة التقحم في هٰذه الشبهات، بل وتأكيد

القرآن صراحة أنَّ التوقف عندها، وتسليم العقول بالعي والعجز علىٰ مشارفها، هو شيمة الراسخين في العلم من الناس، وما ذا بعد الرسوخ في العلم من رتبة يطمح إليها المتأملون بعد ما ذكر ؟! وكيف يوجبون علىٰ الشارع ما يستلزمه النظر ويقضون بلزومه بعد نهي الشارع صراحة عن ورود غمراته المهلكة وشعابه الشائهة العوجاء؟

فأنت ترىٰ إغفالهم جملة لإرشاد الله العليم الحكيم وتنبيه النبي الرؤوف الرحيم، ومسارعتهم في ما يتوهمونه من موجبات العقول وقضاء النظر بما يورث أعظم الشبهات ويفضي إلىٰ أوخم الغايات.

ثالثًا: قولهم: «انتفاعًا بما ورد عن الحكيم العليم، وتنزيهًا له عن أن يجري مجرىٰ العجوز العقيم».

قلت: هو قول فيه سوء أدب مع الله، فإنَّ كلام الله ـ قبل أن يخلقوا ـ كان وما زال دائم النفع بما شاء الله، وكيف شاء الله، وإن وصفه ولو علىٰ سبيل التنزيه بأنَّه: «عجوز عقيم» هو جرأة وشناعة يتنزه عنها قلم كل أواب منيب، هـٰذا لو كان زعمهم صحيحًا فكيف وهو زعم باطل كما علمت، فإنَّهم يقطعون بانتفاء النفع من كلام الله ويعدمون الفائدة منه رأسًا، دون ما يتوهمونه من معانٍ ومجادلاتٍ كلامية عقلية، لا تزيد الحائر إلاَّ حيرة ولا السائل إلاَّ جهلاً، والجواب عن ذٰلك هو ما أوردناه بشهادة الواقع الناطق الفاصل من النفع العميم بكتاب

الله وأسمائه وصفاته وهو سابغ وقائم ومستفيض دون عنت التأويل، وتنزيه كلام الله ثابت بعموم الفائدة العظمىٰ منه لعوام المسلمين وعلمائهم القرون الطوال، فما رأينا أحدًا منهم هلك بالكف عن الخوض فيما ليس له به علم، وما أكثر الهلكىٰ من أولـٰئك الذين خاضوا البحر الخضم الذي نهينا عن استشراف لجاته واقتحام غمراته.

سادسًا: بطلان نسبة المتأولة التناقض للقرآن الكريم

الشبهة

قوله: «لأنَّه تعالىٰ نفىٰ عن نفسه المماثلة لخلقه، وأثبت لنفسه الغنىٰ عنهم فقال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ وقال: ﴿هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ٢٦﴾ فلو أراد الظاهر لكان متناقضًا».

الجواب

قلت: تنبيه علىٰ اجتناب هـٰذ النوع من الألفاظ التي دأب أهل الكلام علىٰ تردادها دون وجل في حق الله تعالىٰ والتي ذمهم عليها أئمة السلف وتعجبوا منها غاية العجب، فبدهي أنَّه لا يليق نسبة التناقض إلىٰ الله تعالىٰ ولا حتىٰ علىٰ سبيل نفيه، وسنأتيك من ذٰلك بما تقشعر له الأبدان، ولا شكَّ أنَّ الشيخ علىٰ علمه لم يقصد المكروه غير أنَّ هـٰذه هي الطريقة التي اعتادها أرباب الكلام فأردنا أن تكون على بيِّنة منها فاحذرها.

سابعًا: بطلان قول الأشاعرة بأنَّ ألفاظ الصفات لا معنى لها

الشبهة

قوله نقلاً عن الأشاعرة[١]:

---

(١) الأشاعرة: نسبةً لأبي الحسن علي ابن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، وسمَّى الأشعري نسبةً إلى أشعر وهي قبيلةٌ مشهورةٌ باليمن ومنها الصحابي الجليل أبو موسى الأشعري، وقيل أنَّه يمتد بالنسب إليه رضي الله عنه، وقد ولد بالبصرة عام(٢٦٠هـ)، على الأرجح، وتوفي على الأرجح عام(٣٢٤هـ)، وربى في حجر أبي علي الجبَّاني المعتزلي المعروف زوج أمَّه فنشأة على عقيدة الاعتزال في الأسماء والصفات فاعتقدها، ودافع عنها حتَّى بلغ الأربعين من عمره، ثمَّ مالبث أنْ علم فسادها فتركها وتابع سبيل أبي محمَّد عبدالله بن سعيد بن كلَّاب البصري وهو مذهبٌ يقسِّم الصفات الإلهية إلى قسمين: لازمة وفعلية خبرية، فيثبت الأوَّل دون تأويل، ويأول الثاني دون إثبات، وقد تبنَّى ذلك مشنعًا على المعتزلة في كتابه (اللمع)، ثمَّ في آخرة مراحله أعرض عن هذا المذهب أيضًا وانتهى إلى مذهب السلف بأصوله التَّامة التي ذكرناها لك سابقًا معلنًا أنَّه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل وأنَّه قدوته وإمامه، وقد شهد بذلك أثبات العلماء من أهل السنَّة مثل ابن تيمية في «الفتاوى» و«درء تعارض العقل والنقل»، وابن القيم في مصنفاته كذلك، وغيرهما، بل قرَّر هو ذلك صراحةٍ في كتاب «مقالات الإسلاميين» بعد أنْ سرد بالأدلَّة مذهب أهل السنة من إثبات الصفات كالإستواء واليدين والعينين والوجه والكلام له سبحانه دون تكييف ولا تشبيه، وأنَّ الله تعالى يرى بالأبصار يوم القيامة، وينزل إلى السماء الدنيا حقيقة دون تكييف، ويجيء يوم القيامة والملائكة صفًّا صفًّا، وغير ذلك من تفاصيل أقوالهم، ثمَّ ختم ماأورده عنهم بقوله: «وبكلِّ ماذكرنا من قولهم نقول». وقد نافح عن مذهب =

«إنَّ المراد من الآية إثبات أنَّه تعالى متصفٌ بصفة سمعية لا نعلمها على التعيين تسمَّى صفة الإستواء».

الجواب

قلت: هذا كلامٌ غير مفهوم، ولا معقول ولا معنى له، إذ أنَّهم قد أخرجوا اللفظ العربي المبين الوارد على أتمَّ هيئة في كتاب الله تعالى إلى لفظ لا معنى له بالكلية كالألفاظ الأعجمية، فإنَّه لا معنى لقولهم: «صفة سمعية تسمَّى صفة الاستواء» إلاَّ هذا، فكأنَّها لفظة لا تعبر عن أي معنى في هذا العالم، فبدلاً من أنْ يحيلوا تعيين الكيفية المشكلة لصفات الله

= السلف ونصب الحرب العوان على أهل الزيغ والبدع، وأبلى في ذلك بلاءً حسنًا حتَّى أن الذهبي قال عنه في التعريف به: «العلاَّمة إمام المتكلمين أبو الحسن» وقال ابن العماد الحنبلي: «وممَّابيَّض وجوه أهل السنة النبوية وسوَّد به رايات أهل الاعتزال والجهمية فأبان به وجه الحق الأبلج» ولله الحمد والمنَّة، وله مؤلفاتٌ كثيرة منها: الموجز في مقالات المخالفين من الخارجين عن الملَّة والداخلين فيها، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مقالات الإسلاميين، المختزن، والإبانة عن أصول الدِّيانة وغيرها. وبعد وفاته ظهر الأشاعرة وهم ينتسبون إليه، وبحسب ما تبين من أقوالهم في الصفات بالتفويض من وجه والتأويل من وجه آخر يظهر أنهم إنما يعتقدون ما كان يعتقده الأشعري إبان متابعته مذهب ابن كلاَّب البصري، وأنَّ مرجعهم في ذلك كتابه «اللمع»، ومع أنَّه رجع عنه إلى الحق في مذهب السلف صريحًا كما أوردنا في كتابه «مقالات الإسلاميين» فقد بقي هؤلاء على ماكان عليه ناسبين أنفسهم له، ولله في خلقه شؤون.

إلى عالمها سبحانه وتعالى مع إثبات ما أثبته لنفسه في القرآن باللفظ العربي المبين، رفعوا المسألة برمتها إلى ما زعموه «صفة تسمَّى بالاستواء» لا نعلمها. فإذا بالقول البليغ في كتاب الله تعالى وقد تحول إلى حروفٍ سمعية مقطعة ترددها الأفواه وتسمعها الآذان، فلا يفهمها قارىء ولا سامع، لأنَّها بزعمهم صفات سمعية، أي واردة هكذا كما هي، وتسمَّى الاستواء فأرادوا أنْ يخرجوا من التشبيه تنزيهًا لله تعالى فسقطوا في الوهدة الكبرى، وأعدموا الفائدة من كلام الله تعالى رأسا، وكان خيرًا لهم وأرشد لو لزموا منهج أهل السنَّة من السلف وأثبتوا ما أثبته الله في كتابه مفهومًا على ما فهمه العرب والصحابة، ومن قبلهم رسول الله ﷺ إذ أنَّه سبحانه لم يورده عبثًا، وردوا الكيف إليه سبحانه دون تكلف ولا تعنت، وكفوا عن السؤال حيث نهوا عنه، ولو فعلوا لهدوا إلى صراطٍ مستقيم.

ثامنًا: بطلان قول المتأولة بأنَّ الله خاطب النَّاس بما لا يفهمون

الشبهة

قوله: «ورأى الخلف أنْ يؤولوا؛ لأنَّه يبعد كلَّ البعد أنْ يخاطب الله عباده بما لا يفهمون، وما دام ميدان اللغة متسعًا

للتأويل وجب التأويل»[١] اهـ.

الجواب

قلت: هذه حجة واهية داحضة، وهي راجعةٌ إلى الجهل بكلام الكتاب والسنَّة، كذا هي مناقضة للمسلمات العقلية؛ لأنَّ الله تعالى ما خاطب عباده بما لا يفهمون ولا يجوز أنْ يتصوره مسلم، وكون فئة من أصحاب الجدل والكلام لم يفهموا ما هو أظهر من شمس النهار، فهذا مبلغ علمهم، ولا يجوز لهم إلزام عامَّة أمَّة الإسلام بحد فهمهم، وكلام الله هو الحق الظاهر الجلي الذي لا شبهة فيه، وخاصة فيما يتعلق بالعقائد ومرتكزات الدِّين وأصوله، وكفى بانتصاب جماهير أهل السنة من السلف ممَّن توقفوا عن الخوض في غمرات التأويل مع سبقهم وثبات يقينهم وعلو أقدارهم وغزارة علمهم دليلاً على بطلان هذا الإدعاء ووهنه، ثمَّ هو مصادرة على المطلوب في القضيَّة محل النزاع، إذ قطعوا بأنَّ كلام الله غير مفهوم، ثمَّ رتبوا عليه استبعاد أنْ يفعل الله تعالى ذلك فيخاطب النَّاس بما لا يفهمون، ونحن لم نسلِّم بالمقدمة الباطلة التي بنوا عليها زعمهم، بل ننقضها لسببين:

---

(١) هذا تصريح بعقيدة الأشاعرة حسبما وردت عن البيجوري ونصه:

وكـــــل نـــــصٍ أوهـــــم التشبيهـــــا
أوِّلـــــه أو فـــــوِّض ورُمْ تنـــــزيهـــــا

الأوَّل: أنَّه لا يلزم تحقق الفهم الكامل التام للكلام حتى يعد مفهومًا، كما أنَّ انتفاء الفهم ببعض المعنى لا ينفي كونه مفهومًا بالكلية بحيث يصير كالهرطقة بما لا يعقل ولا يتصور، وهو في غاية الظهور لمن كشف عن عينيه عصابة التعصب والتعنت والمباهتة، فإنَّ أصل الفهم قائمٌ ومتصور مع تنزيه الله تعالى عن التشبة بخلقه؛ لأنَّه سبحانه أثبت الصفة باللفظ العربي المبين لذاته العلية؛ ولأنَّه سبحانه وتعالى مع ذلك نفى التشبيه بينه عزَّ وجل وبين أحدٍ من خلقه، وبه يعلم أنَّه لا تناقض ولا اشتباه ولا التباس بين هذين المعنيين الظاهرَيْن فتنبه.

الثاني: بتسليم عدم الفهم للكيف في آيات الصفات نظرًا لعجز البشر بحكم ضعفهم الجِبَلِّي عن إدراك كنه الذات الإلهية، فإنَّ هذا العجز عن الإدارك إدراك حقيقي منقدح في القلوب معلومٌ في النفوس، لا تشتبه فيه ولا تشك، ولا تتمارى كما سبق بينَّاه فاعلمه.

أمَّا الجواب على قولهم: وما دام ميدان اللغة متسعًا للتأويل وجب التأويل. فباطلٌ من وجوهٍ عديدة؛ لأنَّه مبني على افتراض إبهام النص الشرعي في الكتاب والسنَّة بما لا يؤدي إلى يقين عقائدي إلا بتأويله ونفيه وصرفه عن ظاهره المنصوص عيله صراحة، وهو باطل؛ ولأنَّه مبنيٌّ على تجاهل النهي الشرعي عن الخوض فيما تشابه من الآيات ورد علمها إلى عالمها سبحانه وتعالى، وهو باطل؛ ولأنَّه يستبدل النص

الشرعي الظاهر الواضح كالنَّهار بظنون يسعها ميدان اللغة الذي تذرَّع به كافَّة المبتدعة والفلاسفة وأصحاب الشبهات والأهواء إلى ما زعموه من شططهم وخروجهم عن كلِّ ما بين الله ورسوله، وهو باطل؛ ولأنَّه يوجب التأويل ويحتمه لزامًا من غير موجبٍ شرعي لمجرَّد أنَّ ميدان اللغة يتسع له، وهو باطل، فمن المعلوم أنَّه ليس كلَّ ما يتسع له ميدان اللغة يجب استشرافه عقلاً، أو يلزم التقحم إليه شرعًا، فما بالك وقد ورد النهي المغلَّظ من الشارع عن ركوب تلك الخطة الشنعاء والسقوط في غيابتها التي لا عاصم من فتنتها العمياء، وظلمتها الظلماء.

تاسعًا: بطلان تأويل صفة الاستواء على أنَّها الاستيلاء

الشبهة

قوله: «وطائفة المتأخرين يعينون فيقولون: إنَّ المراد بالاستواء هنا: الاستيلاء والقهر من غير معاناة ولا تكلف فيكون معنى النص الكريم: الرحمن استولى على عرش العالم وحكم العالم بقدرته ودبَّره بمشيئته». اهـ

الجواب

قلت: هو كلامٌ باطل ردَّه السلف مطولاً بمئات البراهين في أسفارهم الكبار، وردته المعتزلة ومن لف لفهم فلووا به

أعناق الآيات وحكموا الهوى بما شاءوه من الموهمات والمشتبهات، فإنَّ الاستيلاء والقهر لا يكون إلاَّ بعد مغالبة ومصارعة ثمَّ انتصار واستيلاء وغلبة. وهو معنى مستحيل الفهم عند تلاوة قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾.

كذا يرد عليه أن الله تعالى مستولٍ على الكونين بمن فيهما وما فيهما دون منازع ولا معارض، مهيمن على خلقه جميعاً في الدنيا والآخرة بلا شريك أو مزاحم، فما هو إذن وجه التخصيص لاستيلائه عز وجل على العرش وحده دون خلقه جميعاً. ومنه تعرف عمق الوهدة المظلمة التي يتردى في ظلماتها من لا يبالي، وخطر الاندفاع دون تحرج لاقتحام أبواب المجهول والزلل والغرر الذي يحف به من كل جانب، والإصرار على التعرض لما لا مطمع في بلوغه وليس إلى العلم به سبيل. مع علمهم بقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾.

* * *

فصــل
الجواب الصّاعق على تحذيرات الزرقاني

رد اتهام الزرقاني لمذهب السلف بالإسفاف والتهافت

قلت: في المسألة التي أوردها الرزقاني تحت عنوان «تحذير وإرشاد» رأينا أمورًا تثير الشبهات ويحيطها الغموض والشكوك بما يستوجب التوجه لها بالكشف والبيان، وتجلية ما يمكن أنْ يترتب عليها من الاختلاف والاضطراب فمن ذلك:

الطائفة التي سمَّاها (المتمسحين بالسلف) قد نقل عنهم كلامًا وردَّ عليه، وما يعنينا هاهنا ليس الدفاع عن قول الفئة المذكورة؛ لأنَّ قولهم الكامل بنصه لم يورده الشيخ الزرقاني، حتَّى يمكن الحكم عليه أو التعرف بالحقيقة على ما فيه، وإنَّما الأمر الهام هو ما ظهر من رد الشيخ على ما أورده من أقوالهم، فإنَّه بمراجعة ردوده عليهم يتبين دون جهد أنَّه قد رَدَّ معانٍ في نفس المسألة محل النزاع قد وردت بنصها عن جمهور السلف من علماء الأمَّة حيث قرَّروا أنَّها هي عقيدتهم في مسألة الصفات، وتتبعها بالتفنيد والهجوم عليها، بل واتهمها بالإسفاف والتهافت وغيرها من الاتهامات الكثيرة التي دأب أصحاب مذهب التأويل على إطلاقها على أهل السنة من

السلف، وكذلك لجأ في حميا اتهاماته إلى منطق أهل الكلام الذي تتعقد به الأمور الظاهرة، وتضيع تحت وطأته المعالم البينة من ألفاظ (القواطع العقلية)، (والوجوب)، (والحقيقة اللغوية)، (والمجاز)، (ووجوب التناقض)، وغيرها ممَّا أولع به أهل المنطق والفلسفة والكلام المذموم.

مثال ذلك قوله: «من ذلك قولهم: إنَّ الله تعالى يشار إليه بالإشارة الحسية، وله من الجهات الست جهة الفوق، ويقولون: إنَّه استوى على العرش بذاته استواءً حقيقيًا، بمعنى استقر فوقه استقرارًا حقيقيًا، غير أنَّهم يعودون فيقولون: ليس كاستقرارنا وليس على ما نعرف، وهكذا يتناولون أمثال هذه الآية، وليس لهم مستند فيما نعلم إلاَّ التشبث بالظواهر».

وقوله: «فقولهم في مسألة الاستواء الآنفة: إنَّ الاستواء باقٍ على حقيقته، يفيد أنَّه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، وقولهم بعد ذلك: ليس هذا الاستواء على ما نعرف يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز فكأنهم يقولون: إنَّه مستوٍ غير مستو، ومستقرٌ على العرش غير مستقر، أو متحيز غير متحيز وجسم غير جسم، أو أنَّ الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه، إلى غير ذلك من الإسفاف والتهافت». اهـ.

قلت: ولعلَّه يقصد من ذلك قول السلف من أنَّ النبي ﷺ

قد أشار إلى السماء بإصبعه الشريفة يوم الحج الأكبر وهو يقول: «اللهم فاشهد» فأشار حسًّا إلى جهة الفوقية له سبحانه وتعالى، وشهادة النبي ﷺ بالإيمان لمن قال إنَّ الله تعالى في السماء وأشار إلى جهة الأعلى، فهو كما يظهر من إنكاره ينفي صفة الفوقية لله تعالى الواردة في الكتاب والسنَّة في ما لا يحصى من النصوص، كما سيأتي بيانه مفصَّلاً.

فهذه هي المسألة الأولى التي تعرض لها نافيًا.

أمَّا المسألة الثانية: فهي نفي الاستواء على العرش، نصًّا كما ورد في كتاب الله تعالى، والاستعاضة عنه بالتأويل كما ورد سابقًا.

والمسألة الثالثة: هي اتهام من التزم بإثبات الصفة كما وردت في القرآن بالتشبث بالظواهر.

والمسألة الرَّابعة: هي اتهام من أثبت الصفات لله كاليد والوجه والعين مع نفي التشبيه بالتناقض والقول بما لا يفهم.

فهذه أربعة مسائل كبار طالما شنَّ المتأولون الهجوم بها على السلف ممَّن أثبتوا لله تعالى ما أثبت لنفسه ـ وهو أعلم بما يجب في حقه ممَّا يمتنع ـ وبما أثبته له نبيه ﷺ، وهو أعلم خلقه تعالى به، وقد أجمعوا على أنَّه ليس في إثبات ما أثبت الله تعالى لنفسه تشبيه، كما سيأتيك بحذافيره، وأراد المتأولة إحلال تأوليهم نيابةً عن الصفات اللفظية الواردة في الكتاب، وقال السلف إنَّ تعيين المعنى بالتأويل هو عين نفي الصفة التي

أثبتها الله لنفسه، وقد تبين المذهب الذي اعتمده الشيخ جليًّا في الشبهات التي عرضها، وفيه الانتصار لشبهات موغلة موهمة ندم على ولوجها أربابها، ومختروعها من أهل التأويل لما شرح الله تعالى صدورهم للحق واستبان لهم وجه الطريق فرجعوا تائبين إلى مذهب السلف رضوان الله عليهم، بينما أورده هو هاهنا على أنَّه المذهب الصحيح الواجب الاتباع . وجوابنا على ما ذكر هو أنَّ ما تعرض له الشيخ الزرقاني وأنكره في المسائل المذكورة، ليس رأيًا لمتمسح بالحق، أو بالسلف، بل هو مذهب أهل السنة من جماهير العلماء الأثبات من السلف.
وهو في غاية الوضوح كما يلي:

أولاً: الأدلَّة القاطعة على إثبات صفة العلو والفوقية لله تعالى

قلت: والله تعالى المستعان في مسألة إنكاره القول بأنَّ الله تعالى يشار بالإشارة الحسية، بأنَّ النبي ﷺ، وهو أعرف خلق لله تعالى به، قد أشار إلى السماء بيده الشريفة، وهو يقول: اللهم فاشهد. ومن أنكره فقد اتهم النبي ﷺ إمَّا بالجهل بالله أو بقصد تضليل الأمَّة، وحاشا لرسول الله ﷺ، بل زعم أنَّه أعلم بالله تعالى من الله ذاته سبحانه أو من رسول الله ﷺ، وهي لوازمٌ مهلكة مردية قاصمةٌ لظهر كل من تنطَّع وطار في غير مطاره، وركب الخطَّة الشنعاء التي زلَّت عندها الأقدام، وزاغت

فيها القلوب والأبصار، ومن ذلك ما أنكره الشيخ من صفة الفوقية لله تعالى بعد أنْ وصف عزَّ وجلَّ نفسه بها، ووصفه بها نبيه ﷺ في أكثر من عشرين نوعًا من أساليب لغة العرب بما لا يدع مجالاً لمؤول ولا شبهةً لمرتاب، بحيث لو أُحصيت أدلتها تفصيلاً لبلغت ألف دليل على تمام الظهور الذي لا يجحده إلاَّ مكابر مباهت مطموس على بصيرته، ولا يستحق المكالمة وبيانه ما يلي:

قال شارح الطحاوية:

«... وإذا كانت صفة العلو والفوقية صفة كمال لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصًا، ولا يوجب محذورًا، ولا يخالف كتابًا ولا سنَّة ولا إجماعًا، فنفى حقيقته يكون عين الباطل والمحال الذي لا تأتي به الشريعة أصلاً، فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده وتصديق رسله، والإيمان بكتابه وبماجاء به رسوله إلاَّ بذلك، فكيف إذا انضم إلى ذلك شهادة العقول السليمة والفطر المستقيمة، والنصوص الورادة المتنوعة المحكمة على علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده، التي تقرب من عشرين نوعًا:

أحدها: التصريح بالفوقية مقرونًا بأداة «من» المعينة للفوقية بالذات كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾.

الثاني: ذكرها مجرَّدة عن الأداة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾.

الثالث: التصريح بالعروج إليه نحو: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ

﴿وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾، وقوله ﷺ: «يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم»..

الرَّابع: التصريح بالصعود إليه كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾.

الخامس: التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾.

السادس: التصريح بالعلو المطلق الدَّال على جميع مراتب العلو ذاتا وقدرًا وشرفًا، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾، ﴿هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾، ﴿إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾.

السَّابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾.

الثامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنَّه عنده، وأنَّ بعضها أقرب إليه من بعض كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾، ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ﴾. وقول النبي ﷺ في الكتاب الذي كتبه الله تعالى على نفسه: «أنَّه عنده فوق العرش».

التاسع: التصريح بأنَّه تعالى في السماء، وهذا عند المفسرين من أهل السنة على أحد وجهين: إمَّا أنْ تكون «في» بمعنى «على»، وإمَّا أنْ يراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحمل على غيره.

العاشر: التصريح بالاستواء مقرونًا بأداة «على» مختصًّا

بالعرش، الذي هوأعلى المخلوقات، مصاحبًا في الأكثر لأداة «ثمَّ» الدَّالة على الترتيب والمهلة.

الحادي عشر: التصريح برفع الأيدي إلى الله تعالى كقوله ﷺ: «إنَّ الله يستحيي من عبده إذا رفع إليه يديه أنْ يردهما صفرًا». والقول بأنَّ العلو قبلة الدعاء فقط باطلٌ بالضرورة والفطرة، وهذا ما يجده في نفسه كلُّ داع.

الثاني عشر: التصريح بنزوله كلَّ ليلة إلى سماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنَّما يكون من علو إلى سفل.

الثالث عشر: الإشارة إليه حسًّا إلى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم بربه، وبما يجب له، ويمتنع عليه من جميع البشر، لما كان بالمجمع الأعظم الذي لم يجتمع لأحدٍ مثله، في اليوم الأعظم، قال لهم: «أنتم مسؤولون عني فماذا أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنَّك قد بلَّغت وأديت ونصحت» فرفع إصبعه الكريمة إلى السماء رافعًا لها إلى من هو فوقها وفوق كلِّ شيء، قائلاً: اللهم اشهد. فكأنَّا نشاهد تلك الأصبع الكريمة وهو مرفوعةٌ إلى الله، وذلك اللسان الكريم وهو يقول من رفع إصبعه إليه «اللهم أشهد» ، ونشهد أنَّه بلَّغ البلاغ المبين، وأدى رسالة ربِّه كما أمر، ونصح أمَّته غاية النصيحة، فلا يحتاج مع بيانه وتبليغه وكشفه وإيضاحه إلى تنطع المتنطعين، وحذلقة المتحذلقين والحمدلله ربِّ العالمين.

الرَّابع عشر: التصريح بلفظ «الأين» كقول أعلم الخلق به، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم بيانًا عن المعنى الصحيح، بلفظ لا يوهم باطلاً بوجه: «أين الله»؟ في غيرموضع.

الخامس عشر: شهادته ﷺ لمن قال إنَّ ربَّه في السماء بالإيمان.

السادس عشر: إخباره تعالى عن فرعون أنَّه رام الصعود إلى السماء، ليطلِّع إلى إله موسى فيكذبه فيما أخبره من أنَّه سبحانه فوق السموات، فقال: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾ الآية. فمن نفى العلو من الجهمية فهو فرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي.

السابع عشر: إخباره ﷺ أنَّه تردد بين موسى عليه السلام وبين ربِّه ليلة المعراج بسبب تخفيف الصلاة، فيصعد إلى ربِّه، ثمَّ يعود إلى موسى عدَّة مرار.

الثامن عشر: النصوص الدَّالة على رؤية أهل الجنَّة له تعالى من الكتاب والسنَّة، وإخبار النبي ﷺ أنَّهم يرونه كرؤية الشمس والقمر ليلة البدر ليس دونه سحاب، فلا يرونه إلاَّ من فوقهم، كما قال ﷺ: **«بينا أهل الجنَّة في نعيمهم، إذ سطع لهم نور، فرفعوا رؤوسهم، فإذا الجبَّار جلَّ جلالة قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنَّة، سلامٌ عليكم، ثمَّ قرأ قوله تعالى: ﴿سَلَـٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾﴾. ثمَّ يتوارى عنهم، وتبقى**

رحمته وبركته عليهم في ديارهم»، [رواه الإمام أحمد في المسند وغيره من حديث جابر رضي الله عنه].

ولا يتم إنكار الفوقية إلاَّ بإنكار الرؤية. ولهذا طرد الجهمية الشقين. وصدق أهل السنَّة بالأمرين معًا، وأقرُّوا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفي العلو مذبذبًا بين ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء! وهذه الأنواع من الأدلَّة لو بسطت أفرادها لبلغت نحو ألف دليل. فعلى المتأوِّل أنْ يجيب عن ذلك كلِّه! وهيهات بجواب صحيح عن بعض ذلك!!.

وكلام السلف في إثبات صفة العلو كثير جدًّا: فمنه ما روي شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه الفاروق بسنده إلى مطيع البلخي: أنَّه سأل أباحنيفة عمَّن قال: لا أعرف ربِّي في السماء أم في الأرض؟ فقال: قد كفر؛ لأنَّ الله يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه، الآية: ٥]. وعرشه فوق سبع سمواته. قلت: فإنْ قال: إنَّه على العرش، ولكن يقول: لا أدرى العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر؛ لأنَّه أنكر أنَّه في السماء، فمن أنكر أنَّه في السماء فقد كفر، وزاد غيره: لأنَّ الله في أعلى عليين، وهو يدعى من أعلى لا من أسفل. اهـ.

ومن تأوّل «فوق» بأنَّه خير من عباده وأفضل منهم، وأنَّه خير من العرش وأفضل منه، كما يُقال: الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم. فذلك ممَّا تنفر عنه العقول السليمة،

وتشمئز منه القلوب الصحيحة! فإنَّ قول القائل ابتداءً: الله خيرٌ من عباده وخيرٌ من عرشه من جنس قوله: الثلج بارد، والنَّار حارَّة، والشمس أضوأ من السراج، والسماء أعلى من سقف الدَّار، والجبل أثقل من الحصى، ورسول الله أفضل من فلان اليهودي، والسماء فوق الأرض!! وليس في ذلك تمجيد ولا تعظيمٌ ولا مدح، بل هو من أرذل الكلام وأسمجه وأهجنه! فكيف يليق بكلام الله الذي لو اجتمع الإنس والجن على أنْ يأتوا بمثله لماأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعضٍ ظهيرًا؟! بل في ذلك تنقص، كما قيل في المثل السَّائر:

ألــم تــرَ أنَّ السيــف ينقــص قــدره

إذا قيل إنَّ السيف خيرٌ من العصا اهـ

قلت: ولاندري كيف واتت المتأولة الحيلة لمواجهة هذا الطوفان الهادر من البراهين النقلية والعقلية المثبتة دون مرية أو شك صفة العلو الحقيقي لله تعالى، كما يليق بذاته عزَّوجل، وإنْ من يقول أنَّ العلو المقصود هو العلو المعنوي بمعنى أنَّ الله عالٍ في قدره ورتبته على خلقه جميعًا، دون العلو المصرَّح به في الكتاب والسنَّة من حيث جهة الأعلى دون جهة الأسفل، فقد نفى الصفة التي أثبتها الله تعالى لنفسه بأبلغ عبارة، وأوضح طريقة، وزعم أنَّه أعرف بالله من الله، وأنَّه أحرص على تنزيه الله من النبيﷺ، وقد تفوَّه من الكلام بما تستهجنه النفوس، وتمجه العقول، وتأباه القلوب، كماظهر لك باديًا فيما أوردنا

من الصواعق التي أطلقها الجم الغفير الطيب الطاهر من سلف هذه الأمَّة وساداتها، وأئمة العلم فيها وقاداتها.

ثانيًا: الأدلَّة القاطعة على إثبات صفة الاستواء لله تعالى

قلت: أمَّا نفي الزرقاني لمسألة الاستواء على العرش حقيقة بما يليق بجلال الله تعالى، وبلا كيف، ولكن كيف شاء الله تعالى، فهو انتصار لمذهب الأشاعرة وغيرهم ممَّن أوَّلوا الصفات، وجنوح عن مذهب أهل السنَّة من سلف هذه الأمَّة الذين أثبتوا الاستواء حقيقة كما هو معلوم؛ لأنَّ الله تعالى أثبته لنفسه وأثبته له النبي ﷺ. وقد أطبق السلف رضوان الله عليهم أنَّه ليس فيما وصف الله به نفسه تشبيه، وقد بيَّنا أنَّ قول الأشاعرة لا مفهوم له، ولا معنى، حيث ينفون الصفات، ويؤلون النص بصرفه عن ظاهره الذي أثبته الشارع إلى ما لا مفهوم له رأسًا بما أسموه «صفة سمعية اسمها الاستواء». أمَّا البراهين على ما قلنا بإثبات صفة الاستواء حقيقة لله تعالى بلا كيف ودون تشبيه فقد وردت عن كبار أئمة العلم وأساطين الهدى من سلف هذه الأمَّة، ومثال ذلك:

أولًا: قال في شرح الطحاوية:

«لا يرد على هذه صفات الفعل والصفات الاختيارية

ونحوها، كالخلق والتصوير والإماتة والإحياء، والقبض والبسط والطي، والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضى، ونحو ذلك ممَّا وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإنْ كنَّا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا. ولكن أصل معناه معلومٌ لنا، كما قال الإمام مالك رضي الله عنه، لمَّا سُئِل عن قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [سورة الأعراف، آية: ٥٤]. وغيرها. كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلومٌ والكيف مجهول[١].

قال: «فإنْ أريد بالنفى أنَّه سبحانه لا يحل في ذاته المقدَّسة شيءٌ من مخلوقاته المحدثة، أولا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفى صحيح. وإنْ أُريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنَّه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلَّم بما شاء إذا شاء، ولا أنَّه لا يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والاتيان كما يليق بجلاله وعظمته. فهذا نفى باطل...[٢]».

سُئل عبدالله بن المبارك: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنَّه على العرش، بائن من خلقه. قيل: بحد؟ قال: بحد. اهـ.

ومن المعلوم أنَّ الحدَّ يُقال على ما ينفصل به الشيء،

---

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(١٢٣، ١٢٤).
(٢) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(١٢٥).

ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حال في خلقه، ولا قائمٌ بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه المقيم لما سواه. فالحد بهذا المعنى لا يجوز أنْ يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنَّه ليس وراء نفيه إلاَّ نفي وجود الرَّب ونفي حقيقته.

وأمَّا الحد بمعنى العلم والقول، وهو أنْ يحده العباد، فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل السنَّة.

قال: ومن ظنَّ من الجُهَّال أنَّه إذا نزل إلى السماء الدنيا، كما أخبر الصَّادق ﷺ، يكون العرش فوقه، ويكون محصورًا بين طبقتين من العالم! فقوله مخالفٌ لإجماع السلف، مخالفٌ للكتاب والسنَّة. وقد قال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني: سمعت الأستاذ أبامنصور بن حمَّاد ـ بعد روايته حديث النزول ـ يقول: سُئل أبو حنيفة رضي الله عنه؟ فقال: ينزل بلا كيف». اهـ.

وإنَّما توقف من توقف في نفي ذلك، لضعف علمه بمعاني الكتاب والسنَّة وأقوال السلف، ولذلك ينكر بعضهم أنْ يكون فوق العرش، بل يقول: لا مباين، ولا مجانب، لا داخل العالم ولا خارجه، فيصفونه بصفة العدم والممتنع، ولا يصفونه بما وصف به نفسه من العلو والاستواء على العرش، ويقول بعضهم: بحلوله في كلِّ موجود، أو يقول: هو وجود كل موجود ونحو ذلك. تعالى الله عمَّا يقول الظالمون

والجاحدون علوًّا كبيرًا»[١].

قال: «ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب والرِّضى والعداوة والولاية والحب والبغض، ونحو ذلك من الصفات التي ورد بها الكتاب والسنَّة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى. كما يقولون مثل ذلك في السمع والبصر والكلام وسائر الصفات، كما أشار إليه الشيخ فيما تقدَّم بقوله: «إذا كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ترك التأويل ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين. وانظر إلى جواب الإمام مالك رضي الله عنه في صفة الاستواء كيف قال: الاستواء معلوم والكيف مجهول، وروى أيضًا عن أمِّ سلمة رضي الله عنها موقوفًا عليها ومرفوعًا إلى النبي ﷺ. اهـ[٢].

ثانيًا: قال السيوطي في الإتقان

«وجمهور أهل السنَّة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها.

---

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(٢٢٣).
(٢) المرجع السَّابق.

وأخرج أبو القاسم اللالكائي في السنَّة من طريق قرة بن خالد، عن الحسن عن أمِّه عن أم سلمة في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ قالت: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به من الإيمان، والجحود به من الكفر.

وأخرج أيضًا عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن أنَّه سُئل عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرِّسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلينا التصديق.

وأخرج أيضًا عن مالك أنَّه سُئِل عن الآية، فقال: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وأخرج البيهقي عنه أنَّه قال: هو كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع(١).

ثالثًا: محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة

روى أبو القاسم اللالكائي في «أصول السنَّة» عن محمَّد بن الحسن صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما قال:

---

(١) الاتقان في علوم القرآن (الجزء الثاني) فصل المحكم والمتشابه، السيوطي، ص(١٠، ١١).

«اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عزَّ وجل من غير تفسيرٍ ولا وصفٍ ولا تشبيه. فمن فسَّر اليوم شيئًا من ذلك فقد خرج ممَّا كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة، فإنَّهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنَّة ثمَّ سكتوا».

رابعًا: أحمد بن حنبل

ذكر الخلاَّل في كتاب السنَّة عن حنبل، وذكره حنبل في كتبه مثل كتاب «السنَّة والمحنة» قال حنبل: سألت أبا عبدالله عن الأحاديث التي تُروى «إنَّ الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا» و«أنَّ الله يرى » و«إنَّ الله يضع قدمه» وما أشبه هذه الأحاديث؟ فقال: أبو عبدالله: نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى ولا نرد على الله قوله، ولا يوصف الله تعالى بأكثر ممَّا وصف به نفسه بلا حدَّ ولا غاية، ليس كمثله شيء». اهـ.

قلت: فقد ظهر ممَّا سبق المذهب الأغر الذي لزمه السلف من إثبات الاستواء الحقيقي له سبحانه وتعالى بما يليق به، ودون تشبيه بخلقه عزَّوجل، يتبين ذلك في قولهم: «ولا نرد على الله قوله» أي لا نرد على الله تعالى ما أورده في كتابه صريحًا من صفة الاستواء المتلوة بلغة العرب.

«هو كما وصف نفسه، ولا يقال كيف»، أي كما وصف نفسه في كتابه بالاستواء على ما يفهمه السَّامع دون تشبيه بخلقه، ولذا قال: «بلا كيف»[١]. «الاستواء معلوم والكيف مجهول»، «الاستواء غير مجهول» أي معروف معلوم، فنقر به كما جاء في القرآن، ونثبته، ولا نردَّه على الله تعالى، ولكن بلا كيف؛ لأنَّ الكيف مجهول.

والحاصل أنَّنا نثبت الصفة ولا نردها ولا ننكرها، وننفي التشبيه، علمًا بأنَّ ظاهر النص ليس من التشبيه، أمَّا المتأولون فينفون الصفة التي وردت في القرآن بزعم التنزيه لله تعالى عنها فنفوا الصفة الواردة صراحة في الكتاب تنزيهًا عن التشبيه، وهذا هو الفرق بين المذهبين. فالسلف يثبتون الصفة وينفون التشبيه، والمتأولة ينفون الصفة نفيًا للتشبيه، فيكون التأويل بديلاً للصفة، وهو نفيسٌ ودقيق فتنبَّه.

أما قوله: «ينزل بلا كيف» ظاهر في إثبات النزول، ولا معنى له بين العقلاء إلاَّ النزول من العلو، ولكن الهيئة التي ينزل بها الرب مجهولة لنا، وما كلفنا بالبحث عنها، ولو بحثنا ما بلغنا إليها سبيلاً، وأين العبد الجهول من الرب الذي ليس

---

(١) المقصود ظاهر بما تقرر مما أوردناه سابقاً وبما سيأتي، وليس معنى: «بلا كيف» نفي ذات الكيفية، وإنما نفي السؤال عنها لعدم إمكاننا الإحاطة بها، وهو صريح في قول السلف: «ولا يقال كيف ـ وكيف عنه مرفوع».

كمثله شيءٌ وهو السميع البصير.

«وإنْ أُريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنَّه لا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفى باطل».

قلت: هذا تصريح بالمذهب الذي اعتنقه السلف ومن اتبعهم بإحسان، وهو جواب صريح على ما أورده الزرقاني من وصف من قال ذلك بأنَّه «متمسِّح بالسلف» فقد علمت ما قاله السلف، وكيف أنَّهم أثبتوا الصفات حقيقة كما أوردها القرآن، وكيف نفوا التشبيه بين الله تعالى وخلقه، وكيف لم يرد بقلب واحد منهم وجود أي تناقض في هذا الذي اعتقدوه. وهو كلام معقول من كل وجه، لا يخفى ولا يوهم كلٍّ من رفع غشاوة التعصب عن عينه.

* * *

الرد القاطع على اتهام الزرقاني لمذهب السلف بالإسفاف والتهافت

ولا وجه لعجب الشيخ الزرقاني وتهكمه وزعمه التناقض فيما سبق وذلك بقوله:

«فقولهم في مسألة الاستواء الآنفة: إنَّ الاستواء باقٍ على حقيقته يفيد أنَّه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، وقولهم بعد ذلك: ليس هذا الاستواء على ما نعرف، يفيد أنَّه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز. فكأنَّهم يقولون: إنَّه مستوٍ غير مستوٍ، ومستقرٌّ فوق العرش غير مستقر، أو متحيز غير متحيز، وجسم غير جسم، أو أنَّ الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه، إلى غير ذلك من الإسفاف والتهافت». اهـ.

قلت: فهذا كلامٌ فيه من التعنت والتغرير والتحكم ما لا يخفى، إذ قد اتفق العقلاء على أنَّه إذا اختلف محل الصفة سقطت دعوى التناقض، وبيان ذلك أنَّ من قال أنَّ الله تعالى: مستوٍ غير مستوٍ، أو قال: مستقر فوق العرش غير مستقر، يكونُ متناقضًا إذا قصد اتحاد المناط، بمعنى أنْ يكون الأمر متعلِّقًا بوصف الخالق وحده مجرَّدًا، أو المخلوق وحده

مجرَّدًا، فلا يقال: رب مستو غير مستوٍ، كما لا يُقال: رجل مستقر غير مستقر، وذلك لوحدة المحل الموصوف بالصفتين المتناقضتين، وهذا لا إشكال فيه ولا نزاع، ولكن هذا التناقض يرتفع بالكلية عند اختلاف مناط الصفة، وتباين محل الوصف، ويصير قول القائل حينئذٍ: الله مستوٍ غير مستو، خاليًا من التناقض السَّابق لاشتمال القول هاهنا على معنى: الله مستوٍ كما يليق بجلاله غير مستوٍ كاستواء خلقه، وعلى معنى: على عرشه كما يليق بذاته، لا على عرشه كما يفعل عباده، وهو ظاهر جدًّا حيث أنَّ لله تعالى استواء يناسب ذاته العلية، وللعبد استواءً يناسب حاله وضعفه وخلقته. يؤكد ذلك أنَّ المسألة مبنية من أصلها على نفي المشابهة بين الله تعالى وخلقه، فهي ليست وصفًا مجردًا لله تعالى دون علاقة بغيره سبحانه فيُسلَّم فيها بالتناقض، بل هي وصف الله تعالى بما وصف نفسه مع تأكيد نفي المماثلة لخلقه خشية اللبس والتشبيه، لأنَّ الصفة المذكورة تصح في حق العباد بما يناسبهم، وتصح أيضًا في حق الله تعالى بما يليق به سبحانه، شأن سائر الصفات كالعلم والرحمة والقدرة والقوّة وغيرها ممَّاوصف الله تعالى به نفسه في الكتاب ووصف به أيضًا ما ذكر من عباده في كتابه، فبذلك يندفع التناقض المزعوم، ويتبين التحكم في دعوى المعارض، ومخالفته لبدهيات العقول، فضلاً عن مصادمة المنقول مستفيضًا بليغًا كما تقدم، فتأمل. ولا يقال ـ كماأورد الزرقاني ـ

أنَّ لغة العرب لا تعرف الواسطة بين الحقيقة والمجاز، فإمَّا أنْ تثبت اللفظ على حقيقته التي استعملها العرب فيها، أو تصرفه عنها، وما ذاك إلاَّ المجاز، هذا الطريق الذي طالما اغتر به المتأولون فأوردهم أوخم الموارد، وهوى بهم إلى أحرج المضايق. إذ قد اتفق الجميع على أنَّ اللغة هي تعبير عمَّا يجول في الأذهان من حقائق، ولمَّا كان هناك من الحقائق الغيبية ما هو خارج قدرة الأذهان على تصورها، فإنَّ اللغة حين ذاك تكون عاجزةً عن التعبير عن تلك المعاني، فالإصرار على تحكيم قواعد اللغة إلزامًا بين الحقيقة أو المجاز ولا بد عند النظر في أمثال هذه المسائل الغيبية البعيدة عن التصور، هو نوعٌ من التحكم والتعنت والإيهام، هذا الذي ورد عن بعض أهل التحقيق بما نصه:

«أنَّ الألفاظ توضع للتعبير عمَّا يجول في النفوس، أو يقع تحت الحواس ممَّا يتعلق بأصحاب اللغة وواضعيها، وأنَّ اللغات مهما اتسعت لا تحيط بما ليس لأهلها بحقائقه علم، وحقائق ما يتعلق بذات الله تبارك وتعالى من هذا القبيل، فاللغة أقصر من أنْ تواتينا بالألفاظ التي تدل على هذه الحقائق، فالتحكم في تحديد المعاني بهذه الألفاظ تغرير».

قلت: فلم يبق إلاَّ التوقف وإثبات الصفات بالألفاظ التي اختارها الشارع لوصف نفسه كما هي وبما تدل عليه مع تنزيه الله تعالى عن التشبه بخلقه؛ لأنَّه قطع بأنَّه ليس كمثله شيءٌ.

والانتهاء عن تعيين الكيف المجهول حسمًا لباب الظنون والاحتمال والتغرير.

والعجب من قول الزرقاني في آخر كلامه: «ثمَّ إنَّ كلامهم بهذه الصورة فيه تلبيسٌ على العامَّة وفتنةٌ لهم، فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه؟ وفي ذلك ما فيه من الإضلال وتمزيق وحدة الأمَّة، والأمر الذي نهانا القرآن عنه. والذي جعل عمر يفعل مايفعل بصبغ أو بابن صبيغ، وجعل مالكًا يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سأله عن الاستواء».

قلت: هذا من أعجب ما استدل به الزرقاني على دعواه العريضة وتشنيعه المتلاحق على مذهب السلف وطريقتهم، ذلك أنَّ العامَّة يعتقدون في كتاب الله تعالى، ويؤمنون بكلِّ ما ورد فيه حرفًا حرفًا، ولا يخطر على قلب أحدهم ما أورده المتأولة من مجادلاتٍ كلامية ومراوغات عقلية، وتراهم قابضين على ذلك بعقائد كالجبال الراسيات. وإنَّما يمزق وحدة الأمَّة من أغفل النهي الصريح لرسول الله ﷺ، وخاض في لجات بحرٍ طام لا يحد مداه مغامرًا ومجازفًا ومخالفًا لجماهير السلف من صدر هذه الأمَّة وقادتها ممَّن لزموا أقدارهم، ووقفوا حيث انتُهِي بهم. ولا ندري أي تلبيسٍ وتضليلٍ للعامي في أمره بالكف عمَّا لا يفهم من كتاب الله جملة، وفيما يتعلَّق بذات الله خاصَّة إجلالاً وتعظيمًا؟ وأنت ترى العامَّة من تلقاء أنفسهم مقرين لذلك مسلمين به خاضعين له، لا يجرأون على التفوه

في كتاب الله بما لا يعلمون، بل تراهم يفزعون ممَّن يفعله ويعادونه ويجفلون منه إعظامًا لله تعالى ومقامه العظيم. إنَّما التلبيس والفتنة للعامَّة وغيرهم تنبع رأسًا من طريقة المتكلِّمة، وكثرة قيلهم وقالهم، وسؤالهم المورث لأشد أنواع الاضطراب والحيرة والفتن لهم قبل العامَّة، بعدما خاضوا فيما نهوا عنه، واستشرفوا ما حذروا منه، فصار مذهبهم رأس البلاء، ومكمن الفتنة الصماء العمياء.

وأعجب منه وأشد غرابةً؛ دعوى الشيخ الزرقاني بأنَّ عمر بن الخطَّاب إنَّما ضرب ابن صبيغ، وأنَّ مالكًا رحمه الله طرد سائله؛ لأنَّ كلاًّ من المضروب والسَّائل كان يريد تمزيق وحدة الأمَّة وإضلالها عن طريق التشبث بالظواهر والتزام حرفية القرآن ـ المذهب الذي ردَّه الزرقاني ـ مع الظهور الذي لا يخفى ولا يلتبس، ولا مجال فيه للمراء من أنَّ عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه والإمام مالك رحمه الله، إنَّما فعلا ما فعلا حسمًا لفتنة كبرى أساسها السؤال عن المتشابه، لا الكف عنه، والابتداع بالسؤال ومحاولة تعيين ما ليس لنا به علم ـ بهذا المذهب المحدث، مذهب المتأولة ـ الذي قطعه عمر بأبلغ طريق، وحسمه مالك بأفصح عبارة، ففعْل عمر ومالك حجَّة دامغة ضد مذهب المتأولين، لا مذهب الوقافين عند النص الموكلين كيفية الصفات لعالمها عزَّ وجلَّ، والعجب من خفاء ذلك على الشيخ الزرقاني مع ظهوره وجلائه، ولله في خلقه شئون.

الفاقرات المهلكات لأهل الكلام:

فممَّا سبق يتبين لك الجواب الحاسم على ما عرضه الشيخ من شبهاتٍ في نقد مذهب السلف، والانتصار لمذهب المتأولة، ولقد حوى جوابنا من أقوال الأئمة الأعلام ما يردِ دعواه باتباع الظواهر، ودعوى التناقض بما يغني عن إفراده بالجواب. ولسوف يأتي عند التعليق على فصل (دفع الشبهات الواردة) ـ الذي أورده الزرقاني استطرادًا على ما سبق ـ مزيد بيان لما يقتضيه واجب البلاغ وإثبات الحق من مظانِّه الشرعية حيث أهل السنَّة من السلف وأهل الحديث والفقه ممَّن أجمعت الأمَّة على فضلهم وسبقهم، لا من طريق أهل المنطق والفلسفة والكلام والجدل الذين أطبق أهل الورع والتقوى على ذمهم، وذم طريقتهم كما قال شارح الطحاوية: «فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاح الأدلَّة، ودفع الشبه الواردة عليها، وكثر الكلام والشغب، والسبب في ذلك إصغاؤهم إلى شُبَه المبطلين، وخوضهم في الكلام المذموم الذي عابه السلف، ونهوا عن النظر فيه، والاشتغال به، والاصغاء إليه، امتثالاً لأمر ربِّهم، حيث قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ فإنَّ معنى الآية يشملهم.

وقال: «كما يقوله كثيرٌ من المتكلِّمة والمتفلسفة وغيرهم: إنَّما نريد أنْ نحس الأشياء بحقيقتها، أي ندركها

ونعرفها، ونريد التوفيق بين الدلائل التي يسمونها «العقليات»، وهي في الحقيقة «جهليات»، وبين الدالائل النقلية المنقولة عن الرسول ﷺ، أو نريد التوفيق بين الشريعة والفلسفة. وكما يقوله كثيرٌ من المبتدعة من المتنسكة والمتصوفة، إنَّما نريد الأعمال بالعمل الحسن، والتوفيق بين الشريعة وما يدعونه من الباطل الذي يسمونه «حقائق» وهي جهلٌ وضلال. وكما يقوله كثيرٌ من المتكلِّمة والمتأثرة: «إنَّمانريد الإحسان بالسياسة الحسنة، والتوفيق بينها وبين الشريعة...»[1].

فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنَّه قال لبشر المريسي: «العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأسًا في الكلام، قيل: زنديق، أو رمي بالزندقة».

وعنه أيضًا أنَّه قال: «من طلب العلم بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب».

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: حكمي في أهل الكلام أنْ يضربوا بالجريد والنِّعال، ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنَّة وأقبل على الكلام.

---

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(٧٣).

وقال أيضًا رحمه الله شعرًا:

كل العلوم سوى القرآن مشغلةٌ
إلاَّ الحديث وإلاَّ الفقه في الدِّين
العلم ما كان فيه قال حدَّثنا
وما سوى ذاك وسواس الشياطين

وذكر الأصحاب في الفتاوى أنَّه لو أوصى لعلماء بلده، لا يدخل المتكلمون، وأوصى إنسان أنْ يوقف من كتبه ما هو من كتب العلم، فأفتى السلف أنْ يُباع ما فيها من كتب الكلام، ذكر ذلك بمعناه في «الفتاوى الظهيرية».

فلذلك صار كلام المتأخرين كثيرًا قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين، فإنَّه قليلٌ كثير البركة، لا كما يقوله ضلال المتكلمين وجهلتهم، إنَّ طريقة القوم من المنتسبين للفقه إنَّهم لم يتفرغوا لاستنباط الفقه، وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاً منهم بغيره! والمتأخرون تفرَّغوا لذلك فهم أفقه.

والسلف لم يكرهوا التكلم بالجوهر والجسم والعرض ونحو ذلك لمجرَّد كونه اصطلاحًا جديدًا على معانٍ صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ العلوم الصحيحة، ولا كرهوا أيضًا الدلالة على الحقِّ والمحاجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمورٍ كاذبة مخالفة للحق، ومن ذلك مخالفتها الكتاب والسنَّة، ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوام المسلمين، فضلاً عن علمائهم، ولاشتمال مقدماتهم على

الحقِّ والباطل، كثر المراء والجدال، وانتشر القيل والقال، وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال..(١)».

قلت: ومن أمثلة الأقوال الباردة التي دأب أهل الكلام على إطلاقها في ذات الله تعالى ممَّالا يتصوره مسلم ما أوردناه لك سابقًا، ومنه أيضًا:

قول ابن كلاب والأشعري ومن وافقهما في وصف الله تعالى، فإنَّهم قالوا: «إنَّ الفعل صار ممكنًا له بعد أنْ كان ممتنعًا منه..».

فانظر ـ يرحمك الله ـ كيف ينسبون لله ما لم يخطر بقلبٍ عامي مسلم، ولا عالم ممَّن أنجاهم الله من فاقرات الكلام ونوازله.

وقد حرفت المعتزلة المعنى المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾﴾ [سورة البقرة، آية: ٢٨٤]. فقالوا: إنَّه قادرٌ على كلِّ ما هو مقدور له، وأمَّا نفس أفعال العباد فلا يقدر عليها عندهم، وتنازعوا: هل يقدر على مثلها أم لا؟.

قلت: فتأمَّل كيف يتفوهون بالقول الهائل الشنيع الذي ترتج منه الأفئدة وتقشعر له القلوب في حق الله تعالى الله عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا، ممَّا لا يرد على قلب مسلم، ولا يجرؤ

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(٧٢).

عليه مؤمن عرف قدر نفسه وقدر ربه، والأدهى من ذلك والأطم أنَّهم يصفون أنفسهم بتمام العلم والحكمة، والمعرفة بالله تعالى بما لا يعلمه سلف هذه الأمَّة، زاعمين ـ دون أنْ تطرف لهم عين ـ أنَّهم أعلم وأحكم وأرشد وأفقه ولا عجب بعد ما رأيت من جرأتهم واستهتارهم، وماذا بعد قولهم الذي تتزلزل منه الأنفس من أنَّ الله تعالى كان الفعل ممتنعًا عنه ثمَّ حدث له بعد امتناع سبحانه ما أعظم شأنه، وقول الآخرين أنَّه تعالى لا يقدر على خلق أفعال العباد فيهم، مع النص القرآني الفصيح الصريح الذي لا شبهة فيه، حتَّى للأمي الذي لا يخط الكتاب في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٣٩﴾ وما لم نذكر أفظع وأشنع، ولهذا قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: «لقد اطلعت من أهل الكلام على شيءٍ ما ظننت مسلمًا يقوله، ولأن يبتلي العبد بكلِّ ما نهى الله عنه ـ ما خلا الشرك بالله ـ خيرٌ له من أنْ يبتلي بالكلام». اهـ.

* * *

فصـــل
سراج بين الظلمات
عقيدة السلف في آيات الصفات

وزيادةً في تقرير عقيدة السلف من أهل السنَّة في هذه المسألة الدقيقة، وترسيخًا لطريقتهم، ودرءاً لكلِّ شبهةٍ، وإتمامًا للفائدة، وتيسيرًا لطالب العلم، نورد ماتيسر من البراهين على مذهبهم في آيات الصفات، ممَّاأجمع عليه سلف هذه الأمَّة فيهابما يقطع المنازع ويجلي الحقَّ ويبطل الباطل. نسأل الله تعالى التوفيق والثبات، ولا قوَّة إلاَّ بالله العلي العظيم.

إثبات الصفات ونفى التشبيه

أوَّلاً: جاء في شرح الطحاوية

«وليس المراد نفى الصفات كما يقول أهل البدع فمن كلام أبي حنيفة رحمه الله في الفقه الأكبر: «لا يشبه شيئًا من خلقه ولا يشبهه شيءٌ من خلقه، ثمَّ قال بعد ذلك: وصفاته كلهاخلاف صفات المخلوقين. يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا

كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا» اهـ. وقال نعيم بن حماد: «من شبَّه الله بشيءٍ من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ماوصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيماوصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه».

قال: «ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنَّة المشهورين: أنَّهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كلَّ من أثبت الصفات. بل مرادهم أنَّه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدم من كلام أبي حنيفة رحمه الله أنَّه تعالى يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا. وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى، آية: ١١]. فنفى المثل وأثبت الصفة[١]. قال: «ولا يرد على هذه صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها، كالخلق والتصوير والإماتة والإحياء، والقبض والبسط والطي، والاستواء والاتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضى، ونحو ذلك ممَّاوصف به نفسه، ووصفه به رسوله. وإنْ كُنَّا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا. ولكن أصل معناه معلومٌ لنا، كماقال الإمام مالك ـ رحمه الله ـ لمَّاسُئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف، الآية: ٥٤]. وغيرها. كيف استوى؟ فقال: «الاستواء

---

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(١١٨، ١١٩).

معلوم، والكيف مجهول[١]». قال: «وحول الحوادث بالرب تعالى، النفى في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة. وفيه إجمال فإنْ أُريد بالنفي أنَّه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيءٌ من مخلوقاته المحدثة أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفيٌ صحيح. وإنْ أُريد به نفى الصفات الاختيارية، من أنَّه لا يفعل مايريد، ولا يتكلم بماشاء إذا شاء، ولا أنَّه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والاتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفى باطل..[٢]». قال: «ولهذا كان أئمة السنَّة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنَّه غيره، ولا أنَّه ليس غيره؛ لأنَّ إطلاق الإثبات قد يشعر أنَّ ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر أنَّه هو هو، إذ كان لفظ «الغير» فيه إجمال، فلا يطلق مع البيان والتفصيل...

وقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ رد على المشبهة، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ رد على المعطلة. فهو سبحانه وتعالى موصوفٌ بصفات الكمال، وليس له فيها شبيه. فالمخلوق وإنْ كان يوصف بأنَّه سميعٌ بصير، فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره، ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه.

---

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(١٢٣، ١٢٤).
(٢) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(١٣٩).

إذ صفات المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به. ولا تنف عن الله ماوصف به نفسه وماوصفه به أعرف الخلق بربه، وما يجب له ومايمتنع عليه، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم وأقدرهم على البيان، فإنَّك إنْ نفيت شيئًا من ذلك كنت كافرًا بما أنزل على محمد ﷺ، وإذا وصفته بماوصف به نفسه فلا تشبهه بخلقه، فليس كمثله شيء، فإذا شبهته بخلقه كنت كافرًا به، قال نعيم بن حمَّاد شيخ البخاري، من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ماوصف الله به نفسه فقد كفر. وليس ماوصف الله به نفسه، ولا ماوصفه به رسوله تشبيها[1]. قال: فهاهنا أمور أربعة:

الأوَّل: ثبوت الصفات العليا لله سبحانه وتعالى، سواء علمها العباد أو لا، وهذا معنى قول من فسَّرها بالصفة.

الثاني: وجودها في العلم والشعور، وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف: أنَّه مافي قلوب عابديه وذاكريه من معرفته وذكره ومحبته وجلاله وتعظيمه وخوفه ورجائه والتوكل عليه والإنابة إليه. وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى لا يشركه فيه غيره أصلاً، بل يختص به في قلوبهم، كما اختص به في ذاته.

الثالث: ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها من العيوب

---

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(١٣٨).

والنقائص والتمثيل.

الرَّابع: محبَّة الموصوف بها وتوحيده والإخلاص له والتوكل عليه والإنابة إليه. وكلماكان الإيمان بالصفات أكمل كلما كان هذا الحب والإخلاص أقوى[(١)]. قال: «وذكر في «التبصرة» أن نصير بن يحيى البلخي روى عن عمرو بن إسماعيل بن حماد عن أبي يحيى بن محمد بن الحسن رحمهم الله، أنَّه سئل عن الآيات والأخبار التي فيها من صفات الله تعالىٰ مايؤدي ظاهره إلى التشبيه؟ قال: نُمرّها كما جاءت، ونؤمن بها، ولا نقول كيف وكيف. ويجب أنْ يُعلم أنَّ المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه، وأنَّ مَنْ فهم ذلك منه فهو لقصور فهمه ونقص علمه، وإذا كان قد قيل في قول بعض النَّاس:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحًا
وآفته من الفهم السقيم

وقيل:

عليَّ نحت القوافي من معادنها
وماعليَّ إذا لم تفهم البقر

فكيف يقال في قول الله الذي هو أصدق الكلام وأحسن

---

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(١٣٩).

الحديث، وهو الكتاب الذي ﴿ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ ﴾.

إنَّ حقيقة قولهم: أنَّ ظاهر القرآن والحديث هو الضلال. وأنَّه ليس فيه بيان مايصلح من الاعتقاد، ولا فيه بيان التوحيد والتنزيه؟! هذا حقيقة قول المتأولين، والحق أنَّ مادلَّ عليه القرآن فهو حق، وماكان باطلاً لم يدل عليه. والمنازعون يدعون دلالته على الباطل الذي يتعين صرفه!.

قال: فالواجب أنْ ينظر في هذا الباب ـ أعني باب الصفات ـ فماأثبته الله ورسوله أثبتناه، ومانفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ماأثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وأمَّاالألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتَّى ينظر في مقصود قائلها، فإنْ كان معنى صحيحًا قُبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة، إلاَّ عند الحاجة مع قرائن تبين المراد، والحاجة مثل أنْ يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إنْ لم يخاطب بها...».

السلف متفقون على أنَّ البشر لا يعلمون لله حدًّا، وأنَّهم لا يحدون شيئًامن صفاته، قال أبو داود الطيالسي: كان سفيان وشعبة وحماد بن زيد وحمَّاد بن سلمة وشريك وأبو عوانة، لا يحدُّون ولا يشبهون، ولا يمثلون، يروون الحديث ولا يقولون

كيف؟ وإذا سئلوا قالوا بالأثر . . . ».

«**سُئل عبدالله بن المبارك**: بمَّ نعرف ربنا؟ قال: بأنَّه على العرش، بائنٌ من خلقه. قيل: بحد؟ قال: بحد». اهـ.

ومن المعلوم أنَّ الحد يقال على ماينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حالّ في خلقه، ولا قائمٌ بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه المقيم لما سواه، فالحد بهذا المعنى لا يجوز أنْ يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنَّه ليس وراء نفيه إلاَّ نفي وجود الرب ونفي حقيقته. وأمَّاالحدَّ بمعنى العلم والقول، وهو أنْ يحده العباد، فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل السنَّة.

قال أبو القاسم القشيري في رسالته: سمعت الشيخ أباعبدالرحمن السلمي، سمعت أبامنصور بن عبدالله، سمعت أباالحسن العنبري، سمعت سهل بن عبدالله التستري يقول: وقد سُئِل عن ذات الله فقال: ذات الله موصوفة بالعلم، غير مدركة بالإحاطة، لا مرئية بالأبصار في دار الدنيا، وهي موجودةٌ بحقائق الإيمان، من غير حدٍّ ولا إحاطة، ولا حلول، وتراه العيون في العُقبى، ظاهرًا في مُلكِه وقدرته، وقد حجَب الخلق عن معرفة كنه ذاته، ودلَّهم عليه بآياته، فالقلوب تعرفه، والعيون لا تدركه، ينظر إليه المؤمن بالإبصار، من غير إحاطة ولا إدراك نهاية.

وأمَّا لفظ الأركان والأعضاء والأدوات، فيستدل بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه.

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر: له يد ووجه ونفس، كما ذكر الله تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يُقال: إنَّ يده قدرته ونعمته؛ لأنَّ فيه إبطال الصفة. اهـ.

وهذا الذي قاله الإمام رضي الله عنه ثابت بالأدلَّة القاطعة: قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٧]. وقال تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦. وقال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام ٥٤]. وقال تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴿٤١﴾﴾ [طه: ٤١]. وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران، ٢٨].

وقال ﷺ في حديث الشفاعة لما يأتي النَّاس آدم فيقولون له: «خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته وعلَّمك أسماء كلِّ شيء».

ولا يصح تأويل من قال: إنَّ المراد باليد: القدرة، فإنْ قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. لا يصح أنْ يكون معناه

بقدرتَيْ مع تثنية اليد، ولو صحَّ ذلك لقال إبليس: وأناأيضًا خلقتني بقدرتك، فأي فضلٍ له عليَّ بذلك، فإبليس مع كفره كان أعرف بربِّه من الجهمية. ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يس، الآية: ٧١]. لأنَّه تعالى جمع الأيدي لماأضافها إلى ضمير الجمع ليتناسب الجمعان، فاللفظان للدلالة على الملك والعظمة، ولم يقل «أيدي» مضافًا إلى ضمير المفرد، ولا «يدينا» بتثنية اليد مضافًا إلى ضمير الجمع، فلم يكن قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ نظير قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾.

وقال النبي ﷺ عن ربِّه عزَّ وجل: «حجابه النور ولو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ماانتهى إليه بصره من خلقه».

ولكن لا يُقال لهذه الصفات أنَّها أعضاء أو جوارح أو أدوات أو أركان، لأنَّ الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد لا يتجزأ سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر: ٩١]. والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرَّة، وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى.

فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فكذلك يجب أنْ لا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفيًا ولا إثباتًا، لئلا يثبت معنى فاسد، أو ينفى معنى صحيح. وكل هذه الألفاظ المجملة عرضة للمحق والمبطل[١].

ثانيًا: قال السيوطي في الإتقان:

أخرج اللالكائي عن محمد بن الحسن قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه.

وقال الترمذي في الكلام على حديث الرؤية: المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك وابن المبارك وابن عيينة، ووكيع وغيرهم، أنَّهم قالوا: نروي هذه الأحاديث كماجاءت، ونؤمن بها، ولا يُقال: كيف، ولا نفسِّر، ولا نتوهم.

وذهبت طائفة من أهل السنَّة إلى أنَّنا نؤولها على مايليق بجلاله تعالى، وهذا مذهب الخلف. وكان إمام الحرمين يذهب إليه ثمَّ رجع عنه فقال في الرِّسالة النظامية: «الذي نرتضيه دينا،

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(٢١٩-٢٢١).

وندين الله به عقدا اتباع سلف الأمَّة، فإنَّهم درجوا على عدم التعرض لمعانيها».

وقال ابن الصلاح: «على هذه الطريقة مضى صدر الأمَّة وساداتها، وإيَّاها اختار الأئمَّة الفقهاء وقاداتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها»(١).

ثالثًا: قول جماهير علماء السلف:

أمَّاالسلف رضوان الله عليهم فقالوا: نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما هي، ونترك بيان المقصود منها لله تبارك وتعالى، فهم يثبتون اليد والعين والأعين والاستواء والضحك والتعجب.. إلخ، وكل ذلك بمعانٍ لا ندركها، ونترك لله تعالى الإحاطة بعلمها، ولا سيما وقد نهينا عن ذلك في قول النبي ﷺ: «تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله فإنّكم لن تقدروه قدره».

قال العراقي: رواه أبو نعيم في الحلية بإسنادٍ ضعيف، ورواه الأصبهاني في الترغيب والترهيب بإسنادٍ أصح منه، ورواه أبو الشيخ كذلك مع قطعهم رضوان الله عليهم بانتفاء

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، (٢/ ١١).

المشابهة بين الله وبين الخلق. وإليك أقوالهم في ذلك:

(أ) روى أبو القاسم اللالكائي في أصول السنة عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما قال: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عزَّ وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه. فمن فسَّر اليوم شيئًا من ذلك فقد خرج ممَّا كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنَّهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنَّة ثمَّ سكتوا».

(ب) وذكر الخلاَّل في كتاب السنَّة عن حنبل وذكره حنبل في كتبه مثل كتاب السنَّة والمحنة، قال حنبل: سألت أباعبدالله عن الأحاديث التي تروى إنَّ الله تبارك وتعالى ينزل إلى سماء الدنيا، وأنَّ الله يرى ، وأنَّ الله يضع قدمه، وماأشبه هذه الأحاديث؟ فقال: أبو عبدالله: نؤمن بها ونصدِّق بها ولا كيف ولا معنى ولا نرد منها شيئًا، ونعلم أنَّ ماجاء به الرسول ﷺ حقٌّ إذا كان بأسانيد صحاح، ولا نرد على الله قوله، ولا يوصف الله تعالى بأكثر ممَّاوصف به نفسه بلا حدٍّ، ولا غاية، ليس كمثله شيء.

(ج) وروى حرملة بن يحيى قال: سمعت عبدالله بن وهب يقول: سمعت مالك ابن أنس يقول: من وصف شيئًا من

ذات الله مثل قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ فأشار بيده إلى عنقه، ومثل قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ فأشار إلى عينه أو أذنه أو شيء من يديه، قطع ذلك منه لأنَّه شبَّه الله بنفسه، ثمَّ قال مالك: أماسمعت قول البراء حيث حدَّث أنَّ النبي ﷺ لا يضحي بأربع من الضحايا، وأشار البراء كما أشار النبي ﷺ. قال البراء: ويدي أقصر من يد رسول الله ﷺ، فكره البراء أنْ يصف يد رسول الله ﷺ إجلالاً له وهو مخلوق، فكيف الخالق الذي ليس كمثله شيء؟!

رابعًا: اختصار مذهب السلف في قول جامع:

روى أبو بكر الأثرم، وأبو عمرو الطلمنكي وأبو عبدالله بن أبي سلمة الماجشون كلامًا طويلاً في هذا المعنى ختمه بقوله: «فما وصف الله من نفسه فسمَّاه على لسان رسوله سميناه كما سمَّاه، ولم نتكلَّف منه صفة ماسواه، لا هذا ولاهذا، لا نجحد ماوصف، ولا نتكلف معرفة مالم يصف. اعلم رحمك الله أنَّ العصمة في الدِّين أنْ تنتهي حيث انتُهي بك، ولا تجاوز ماقد حدَّ لك، فإنَّ من قوام الدين معرفة المعروف، وإنكار المنكر، فمابسطت عليه المعرفة، وسكنت إليه الأفئدة، وذكر أصله في الكتاب والسنَّة، وتوارث علمه الأمَّة، فلا تخافنَّ في ذكره وصفته من ربِّك ماوصف به نفسه عينًا، ولا تكلفنَّ بما وصف من ذلك قدرًا. وما أنكرته نفسك،

ولم تجد ذكره في كتاب ربِّك، ولا في الحديث عن نبيك من ذكر صفة ربِّك، فلا تتكلفنَّ علمه بعقلك، ولا تصفه بلسانك، واصمت كما صمت الرب عنه من نفسه، فإنَّ تكلفك معرفة مالم يصف به نفسه، مثل إنكارك ماوصف منها، فكما أعظمت ماجحد الجاحدون ممَّا وصف به نفسه، فكذلك أعظِم تكلف ما وصف الواصفون ممَّا لم يصف منها، فقد والله عز المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يعرف، وينكرون المنكر، وبإنكارهم ينكر، يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه، وما يبلغهم مثله عن نبيه. فما مرض من ذكر هذا وتسميته من الرب قلب مسلم، ولا تكلف صفة قدره، ولا تسمية غيره من الرب مؤمن. وما ذكر عن الرسول ﷺ أنَّه سمَّاه من صفة ربِّه فهو بمنزلة ما سمى ووصف الرب تعالى من نفسه. والرَّاسخون في العلم، الواقفون حيث انتهى بهم علمهم، والواصفون لربِّهم بما وصف نفسه، التاركون لما ترك من ذكرها، لا ينكرون صفة ماسمى منها جحدًا، ولا يتكلفون وصفه بما لم يسم تعمقًا؛ لأنَّ الحق ترك ما ترك وسمَّى ما سمَّى، ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ وهب الله لنا ولكم حكمًا، وألحقنا بالصالحين».

قلت: فمن هذا العرض المختصر بما يناسب المقام تبدو لك في جلاء عقيدة سلف الأمَّة في آيات الصفات التي نازعهم فيها المتأولون، ومنهم كما أورد الزرقاني من ذهبوا إلى ذلك

من الخلف من أهل السنَّة، وتختصر طريقتهم فيما ذكره الرازي في كتاب (أساس التقديس): «ثمَّ إنْ جوزنا التأويل، اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإنْ لم نجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى، فهذا هوالقانون الكلي المرجوع إليه في جميع الشبهات، وبالله التوفيق».

قلت: وقد أوردنا مآخذهم وقد رأيت الجواب عليها ظاهرًا كفلق الصبح، باديًا كالشمس في رابعة النهار بكل سلاح من الأثر والنظر.

❊ ❊ ❊

فصل
شبهات أخرى أوردها الزرقاني
وجوابنا عليها

الشبهة الأولى

قال الزرقاني: الشبهة الأولى ودفعها: يقولون: إنَّ القول بأنَّ الله لا جهة له، وأنَّه ليس فوقًا ولا تحتًا ولا يمينًا ولا شمالا، يستلزم أنَّ الله غير موجود، فإنَّ التجرد من الاتصاف بهذه المتقابلات جملة أمر لا يوسم به إلاَّ المعدوم، ومن لم يتشرف بشرف الوجود».

الجـواب

قلت: الزرقاني في عرض هذا القول على أنَّه شبهة تستلزم الجواب عليها ودحضها، يسفر دون غموض على مذهبه الأشعري، والمواطىء لمذهب المتكلمة والمتأولة، ورده لمذهب السلف من إثبات الصفات التي أثبتها الله تعالى لنفسه، ومنها صفة الفوقية والعلو. وبيان ذلك أنَّه لم يحدِّد من القائل في قوله «يقولون»، والواقع أنَّ هذا هو قول السلف ممَّن أثبتوها على ماوردت في الكتاب والسنَّة، واعتقدوا أنَّ لها معانٍ حقيقية لا مجاز فيها، دون تشبيه لله بخلقه، ولم ينفوا هذه

الصفات بدعوى التنزيه حينًا وتجلية الإبهام حينًا، فتقريره مرَّة أُخرى أنَّ الله تعالى لا جهة له، وأنَّه ليس فوقًاولا تحتًا ولا شمالاً ولا يمينًا، هو نفيٌ صريح لصفة الفوقية والعلو الواردة فيما لا يحصى من نصوص الكتاب والسنَّة، وقد أوردناه لك بما فيه منهل لكلِّ مبتغ إلى الحق سبيلا، أمَّاالسلف فهم الذين أوردوا الجواب المذكور على هذا النفي، فعلى هذا هو قد اعتبر مذهبهم شبهة تستوجب التفنيد والرد. أمَّا ما ذكرنا من تقرير السلف للحجَّة المذكورة للدلالة على صحة مذهبهم في الصفات، وسقوط مذهب أهل الكلام من المتأولة، فقد ورد بنصه، وهو كما يلي: «وعلوه سبحانه وتعالى كما هو ثابتٌ بالسمع، ثابتٌ بالعقل والفطرة، أمَّا ثبوته بالعقل فمن وجوه:

أحدها: العلم البديهي القاطع بأنَّ كل موجودَيْن إمَّا أنْ يكون أحدهما ساريًا في الآخر، قائمًا به كالصفات، وإمَّا أنْ يكون قائمًا بنفسه بائنًا من الآخر.

الثاني: أنَّه لمَّا خلق العالم فإمَّا أنْ يكون خلقه في ذاته أو خارجًا عن ذاته.

والأوَّل باطل، أمَّا أوَّلاً فبالاتفاق، وأمَّاالثاني: فلأنَّه يلزم أنْ يكون محلاًّ للقاذورات والخسائس تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

والثاني يقتضي كون العالم واقعًا خارج ذاته، فيكون منفصلاً، فتعينت المباينة؛ لأنَّ القول بأنَّه غير متصلٍ بالعالم،

وغير منفصل عنه، غير معقول.

الثالث: أنَّ كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه يقتضي نفي وجوده بالكلية؛ لأنَّه غير معقول، فيكون موجودًا إمَّا داخله، وإمَّا خارجه. والأوَّل باطل فتعين الثاني، فلزمت المباينة.

ولا ريب أنَّ الله سبحانه لمَّاخلق لم يخلقهم في ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك، فإنَّه الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، فتعين أنَّه خلقهم خارجًا عن ذاته، ولو لم يتصف سبحانه بفوقية الذات، مع أنَّه قائمٌ بنفسه غير مخالط للعالم، لكان متصفًا بضد ذلك، لأنَّ القابل للشي لا يخلو منه أو من ضده، وضد الفوقية السفول، وهو مذمومٌ على الاطلاق، لأنَّه مستقر إبليس وأتباعه وجنوده. فإنْ قيل: لو لم يكن قابلا للعلو والفوقية لم يكن حقيقة قائمةٌ بنفسها، فمتى أقررتم بأنَّه ذاتٌ قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، وأنَّه موجودٌ في الخارج، ليس وجوده ذهنيًا فقط، بل وجوده خارج الأذهان قطعًا، وقد علم العقلاء كلهم بالضرورة أنَّ ماكان وجوده كذلك فهو: إمَّا داخل العالم أو خارجٌ عنه، وإنكار ذلك إنكار ماهو أجلى وأظهر من الأمور البديهيات الضرورية بلا ريب، فلا يستدل على ذلك بدليل إلاَّ كان العلم بالمباينة أظهر منه وأوضح وأبين»[١].

---

(١) شرح الطحاوية مرجع سابق.

قلت: فظهر مما تقدم أنَّ السلف يحتجون على نفاة صفة الفوقية بأنَّ ذلك يستلزم انعدام المباينة بين الله تعالى وخلقه، بل وانعدام وجود الذات رأسًا، وهو القول الذي أورده الزرقاني على أنَّه شبهة في هذا المقام، ثمَّ بدأ في تنفيدها تأكيدًا لمذهب النفاة كما يلي: قال الزرقاني: «هذا قياسٌ للشاهد على الغائب، وقياس الغائب على الشاهد فاسد؛ ذلك أنَّ الله تعالى ليس يشبه خلقه حتَّى يكون حكمه كحكمهم في وجوب أنْ يكون له جهةٌ من الجهات الست.. وغير المادي ترتفع عنه هذه الصفات كلها، ولا يمكن أنْ تكون له أيَّة جهة من هذه الجهات جميعها.. وهكذا تنتفي المتقابلات كلها بانتفاء قابلية المحل لها، أيًّا كانت هذه المتقابلات».

الجواب على كلام الزرقاني

أوَّلاً: قد وردت الإجابة على عدم قابلية الذات الإلهية للعلو، ولا للسفول في الشرح البليغ لصاحب الطحاوية وقد أوردناه بنصه فراجعه فهو عظيم النفع في درء هذه الشبهة.

ثانيًا: حجَّة فساد قياس الشاهد على الغائب في هذا المقام هي حجَّة في غاية البطلان والتهافت، ذلك أنَّ المتأولين هم المضطرون إلى أعمال أنواع القياس، وضرب الأمثال العقلية، وتطبيق الأقيسة المنطقية، وورود السبل الكلامية

الفلسفية، توسلاً إلى ما يعتقدونه من لزوم صرف ظواهر النصوص عن دلالتها إلى المجاز والتأويل إلى ما يقتضيه تنزيه الله تعالى بحسب ما يقتضيه مذهبهم، ولا يتم ذلك عندهم إلاَّ بقياس الشاهد على الغائب وهو فاسدٌ كما قرَّر الزرقاني. ولسنا ندري أي قياس يلزم الواقفين على ما أثبته الله تعالى لنفسه دون تأويل ولا تشبيه ولا تمثيل ولا تفسير، فقولهم باختصار هو إثبات الصفة التي أثبتها الله تعالى لنفسه بمعناها، مع التنزيه عن التشبيه، ثمَّ الكيفية لا يعلمها إلاَّ الله تعالى، وكلها قواعد يمتنع معها القياس، ويسد بها بابه جملة، بما لا يتصور معه حاجةٌ إليه أصلاً؟ فالعجب ممَّن يلزمهم هذا القياس، ثمَّ يصف هذا الوهم بأنَّه قياس الشاهد على الغائب، ثمَّ يدخل فيما هو أعجب من أنَّ قياسهم فاسد؛ لأنَّ قياس الشاهد على الغائب فاسد، فثبت أنَّ هذا الفرض وهم من أساسه، وإنْ كان له نصيبٌ من الواقع فهو ينطبق بحذافيره على من أراد صرف الصفات عن ظواهرها، فتدبر.

ثالثاً: هذا فرض يقوم على القياس العقلي وتحكيم العقل في رد مئات النصوص الثابتة ثبوت البدهيات والمحسوسات، وقد أوردناها لك قريبًا، ولا يجاب عليها إلاَّ بصرفها جميعًا عن ظواهرها، الأمر الذي ينتهي بالشريعة إلى خلطٍ عظيم، ويهدم الثقة رأسًا بأي قول في الكتاب والسنَّة، كما ورد عن أهل العلم ونصه:

«**فيقال لهم**: هذا الباب الذي فتحتموه، وإنْ كنتم تزعمون أنَّكم تنتصرون به على إخوانكم المؤمنين في مواضع قليلة خفيَّة، قد فتحتم عليكم بابًا لأنواع المشركين والمبتدعين، لا تقدرون على سدِّه، فإنَّكم إذا سوغتم صرف القرآن عن دلالته المفهومة بغير دليلٍ شرعي، فما الضابط فيما يسوغ تأويله، وما لا يسوغ؟

فإنْ قلتم: ما دلَّ القاطع العقلي على استحالته تأولناه، وإلاَّ قرَّرناه. قيل لكم: وبأي عقلٍ نزن القاطع العقلي؟ فإنَّ القرمطي الباطني يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع! ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد، ويزعم المعتزلي قيام القواطع على امتناع رؤية الله تعالى، وعلى امتناع قيام علمٍ أو كلام أو رحمة به تعالى!! وباب التأولات التي يدعي أصحابها وجوبها بالمعقولات أعظم من أنْ ينحصر في هذا المقام، ويلزم حينئذٍ محذوران عظيمان: أحدها: أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنَّة حتَّى نبحث قبل ذلك بحوثًا طويلة عريضة في إمكان ذلك بالعقل! وكل طائفة من المختلفين يدعون أنَّ العقل يدل على ماذهبوا إليه، فيؤول الأمر إلى الحيرة المحذورة.

الثاني: أنَّ القلوب تتخلى عن الجزم بشيءٍ تعتقده ممَّا أخبر به الرسول، إذ لايوثق بأنَّ الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنَّة عن الدلالة والإرشاد إلى

ما أنبأ الله به العباد. وخاصَّة النبي هي الإنباء، والقرآن هو النبأ العظيم، ولهذا نجد أهل التأويل إنَّما يذكرون نصوص الكتاب والسنَّة للاعتضاد لا للاعتماد. إنْ وافقت ما ادعوا أنَّ العقل دلَّ عليه قبلوه، وإنْ خالفته أوَّلوه! وهذا فتح باب الزندقة، نسأل الله العافية»[1].

ثانيًا: أين كان الله قبل خلق العرش؟

الشـبهة

قال الزرقاني في شبهاته:

«نقول لهؤلاء: أين كان الله قبل أنْ يخلق العرش والفرش والسماء والأرض؟ وقبل أنْ يخلق السموات والأرض وقبل أنْ تكون هناك جهاتٌ ست؟ فإنْ قالوا: لم يكن له جهة ولا مكان، نقول: قد اعترفتم بما نقول نحن به، وهو الآن على ما عليه كان، لا جهة له ولا مكان. وإنْ زعموا أنَّ العالم قديمٌ بقدم الله، فقد تداووا من داء بداء...».

الجواب

وجوابنا حسب عقيدة السلف على هذه الشبهة والله المستعان:

---

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(٢١٥).

أوَّلاً: هذا صريح من الزرقاني في مخالفة عقيدة السلف، ونفي صفة العلو والفوقية لله تعالى، وهو ما اعتقده السلف، واستدلوا بمئات الأدلَّة الشرعية والعقلية عليه، وقد سردناها لك.

ثانيًا: هذه العقيدة التي يقرها الزرقاني في نفي العلو والفوقية لله تعالى هي التي كان عليها رؤوس أهل الكلام والجدل، وقد رجعوا وتابوا لما تبين لهم الحق، وكانوا أعظم حجَّةً وأكثر جدلاً. وعلى رأسهم إمام الحرمين، الإمام الجويني، كما أوردناه لك في موضعه، ومانقله الزرقاني نفسه عنه حيث قال: «فريق يؤولها بصفات أو معان نعلمها على التعيين، فيحمل اللفظ الذي استحال ظاهره من هذا المتشابهات على معنى يسوغ لغةً، ويليق بالله عقلاً وشرعًا. وينسب هذا الرأي إلى ابن برهان، وجماعةٌ من المتأخرين، قال السيوطي: «وكان إمام الحرمين يذهب إليه ثمَّ رجع عنه»».

قلت: أمَّا ما رجع عنه إمام الحرمين تحديدًا فهو القول الذي ردّه من علماء السلف بعشرات الأدلة، والذي تبنَّاه الزرقاني فيما ذكرناه آنفًا.

وها نحن نورده لك عن إمام الحرمين نفسه، ولكن في معرض التوبة منه والرجوع عنه، لا إقراره والاحتجاج به.

ذكر محمَّد بن طاهر المقدسي أنَّ الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي المعروف بإمام

الحرمين، وهو يتكلَّم في نفي صفة العلو، ويقول: كان الله ولا عرش وهو الآن على ماكان!! فقال الشيخ أبو جعفر: أخْبِرنا ياأُستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا؟ فإنَّه ما قال عارفٌ قط: يا الله، إلاَّ وجد في قلبه ضرورة طلب العلو، لا يلتفت يمنةً ولا يسرة، فكيف ندفع بهذه الضرورة عن أنفسنا؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل! وأظنه قال: بكى! وقال: حيَّرني الهمداني حيرني! أراد الشيخ: أنَّ هذا أمرٌ فطر الله عليه عباده، من غير أنْ يتلقوه من المرسلين يجدون في قلوبهم طلبًا ضروريًا يتوجه إلى الله ويطلبه في العلو»(١).

قلت: تأمَّل قول إمام الحرمين، والذي لطم بعده وجهه وبكى ندمًا وحيرةً، وهو يتكلم في نفي صفة العلو، ويقول: كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان! وأنَّه هو ذات المذهب الذي دافع عنه الزرقاني بقوله: «نقول لهؤلاء: أين كان الله قبل أنْ يخلق العرش فإنْ قالوا: لم يكن له جهة ولا مكان، نقول: قد اعترفتم بما نقول نحن به، وهو الآن على ما عليه كان، لا جهة له ولا مكان. ثمَّ انظر كيف انتهى المقام بإمام الحرمين إلى الرجوع الحميد إلى عقيدة السلف، قال السيوطي: «وكان إمام الحرمين يذهب إليه ثمَّ رجع عنه فقال في الرِّسالة النظامية: «والذي نرتضيه دينًا، وندين الله به عقدًا،

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(٢٩٠، ٢٩١).

اتباع سلف الأمَّة، فإنَّهم درجوا على عدم التعرض لمعانيها»[١] اهـ.

ثمَّ انظر كيف انتهى بالزرقاني إلى ما ترى من نفي صفة العلو والفوقية بالذات لله تعالى، هذا الباب الذي فتحه المتأولون أمام كلِّ زنديقٍ ومبتدع، فأدَّى إلى أعجب البدع وأشهدها شرودًا.

ومن ذلك **قولهم**: إن السجود هو ميل لله تعالى (يعني في الأسفل) تعالى الله عما يقولون، وهو عجيب فإنَّ واضع الجبهة إنَّما قصده الخضوع لمن فوقه بالذل له، لا أنْ يميل إليه إذ هو تحته! هذا لا يخطر على قلب ساجد، لكن يحكي عن بشر المريسي أنَّه سمع وهو يقول في سجوده سبحان ربي الأسفل!! تعالى الله عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا[٢]».

ثالثًا: الله في الأرض أم في السماء؟

الشبهة

قال الزرقاني: «ثالثًا: نقول لهؤلاء إذا كنتم تأخذون بظواهر النصوص على حقيقتها فماذا تفعلون بمثل قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ مع قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ أتقولون أنَّه في السماء حقيقة أم في الأرض حقيقة أم

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، (٢/ ١١).
(٢) شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ص(٢٩٣).

فيهما معًا حقيقة؟ وإذاكان في الأرض وحدها حقيقة فكيف تكون له جهة فوق؟ وإذاكان فيهما معًا حقيقة، فلماذا يُقال له جهة فوق، ولا يُقال له جهة تحت؟ ولماذا يشار إليه فوق ولا يشار إليه تحت؟ ثمَّ ألا يعلمون أنَّ الجهات أمورٌ نسبية، فما هو فوق بالنسبة إلينا، يكون تحتا بالنسبة إلى غيرنا؟ فأين يذهبون؟». اهـ.

الجواب

قلت: جوابنا على الزرقاني في هذه الشبهة كما يلي:

١ـ في قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ مع قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ فالجواب: قد صرَّح القرآن بأنَّه تعالى في السماء، وهذا عند المفسرين من أهل السنَّة على أحد وجهين: إمَّا أنْ تكون «في» بمعنى «على» وإمَّا أنْ يُراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحمل على غيره وقد أوردناه فتنبه.

٢ـ قوله: فلماذا يُقال له جهة فوق ولا يقال له جهة تحت؟ الجواب: لأنَّه تعالى وهو أعلم بنفسه ومايجب في حق تنزيهها قد قرَّر في ظهور لا يخفى على عاميٍّ ولا عالم أنَّه فوق، ولم يقل أنَّه تحت مع علمه تعالى بالجهات جميعًا، وقد أوردنا الآيات والأحاديث التي لا تختلف دلالتها على ذلك بما يجعل تجاهلها والإعراض عنها نوعًا من المباهتة والمكابرة،

فراجعها.

٣ـ قوله: ولماذا يُشار إليه فوق ولا يُشار إليه تحت؟.

الجواب: أنَّ النبي ﷺ قد أشار إليه تعالى في جهة السماء وذلك في حجَّة الوداع والصحابة بجمعهم متوافرون فما استفسر أحدٌ منهم ولا أشكل عليه أمر إشارة النبي ﷺ؛ لعلمهم بالحق فيما فعل النبي وأنَّه واقعٌ كما فعل ﷺ دون تلبيس يوجب الاستفسار ولا إيهام يستلزم السؤال. وعليه فالسؤال المذكور فيه اتهام للنبي ﷺ، وللصحابة الكرام بأنَّهم يفعلون مالا معنى له أو بما لا يعلمون له معنى، ولا شكَّ أنَّ النبي ﷺ لم يفعل ذلك إلاَّ بوحيٍ من الله فكأنَّهم اتهموا جبريل عليه السلام بأنَّه كذلك يوحى بما لا يعلم وبمالا معنىً له، وكلها اتهامات تنقصم لها الظهور وتنشق لها الأفئدة. ويؤكده أنَّ النبي ﷺ سأل بالسؤال الفصيح الذي لا يحتمل اللبس أو الخلط على عجمي ولا عربي: أين الله؟ ثمَّ رضي مع غاية الإقرار بالجواب بالإشارة إلى السماء، بل وشهد بالإيمان لمن أجابه بذلك.

وماذا بعد الإيمان وشهادة النبي ﷺ به لمن أراد فصل الخطاب ونهاية الهداية والرشاد. فقد علمت بما قدَّمنا أنَّ من سأل مستنكرًا إشارة النبي ﷺ فقد ردَّ فعل النبي ﷺ وعلمه، وجوَّز مخالفته، بل وأنكره أعاذنا الله من الاختلاف والزلل والضلال.

٤ـ قوله: «ثمَّ ألا يعلمون أنَّ الجهات أمور نسبية، فماهو

فوق بالنسبة إلينا، يكون تحتًا بالنسبة إلى غيرنا؟

الجواب: هذا يدلك على مبلغ الخلط والشطط في فهم المسألة برمتها، إذ أنَّ ذكر نسبية الفوقية والتحتية في حق البشر لدفع ماقرَّره الله تعالى في حقِّ ذاته من صفة العلو والفوقية يستلزم تعيين كيفية علوِّ الله تعالى، وهو محال، وكذلك هو قياسٌ للشاهد على الغائب وهو فاسدٌ كما قرَّره الشيخ قريبًا، فإنَّ الجهات نسبية في حق العباد لا في حقِّ الله تعالى، والمسألة لا تُناقِش أحوال العباد وما يجوز ومايستحيل في حقهم، ولكنَّها تناقش مايتعلَّق بصفات الله تعالى ومايجوز أو يستحيل في حقِّه عزَّوجل، وقد بيَّنا أنَّ الكلام في الصفات فرعٌ على الكلام في الموصوف، والموصوف هاهنا ليس كمثله شيء ـ سبحانه وتعالى ـ كماأوضح في كتابه بأبلغ بيان وأعظم حجَّة، فكذلك صفته عزَّ وجل ليس كمثلها صفة، وهو ما اختصره الإمام مالك في قوله: «والكيف مجهول». فثبت به أنَّ نسبيَّة الجهات في حقِّ العباد لا تستلزم نسبيتها في حقِّ الله تعالى إلاَّ بتعيين كيفية العلو في حقِّه سبحانه وتعالى، وهي مجهولة كما تقرَّر، ولا يمكن معرفتها بالاستدلال العقلي أو القياس؛ لأنَّه يستلزم قياس الله على خلقه، أي قياس الغائب على الشَّاهد، وهو فاسد كما قرَّره الشيخ فتدبَّر.

رابعًا: بطلان شبهة الزرقاني في تأويل يد الله تعالى بالقدرة:

الشـبهة

قول الزرقاني: «رابعًا: نقول لهؤلاء: ماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ بإفراد اليد مع قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ بتثنيتها ومع قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ بجمعها.. فأخبرونا: أله يدٌ واحدة بناء على الآية الأولى؟ أم له يدان اثنتان بناء على الآية الثانية؟ أم له أيد أكثر من اثنتين بناءً على الآية الثالثة؟».

الجـواب

قلت: الجواب:

أولاً: هذا قياس للشاهد على الغائب، وهو فاسد وقد التزمه الشيخ آنفًا، فقد علمت أنَّ لله يدا، أمَّا الكيف فمجهول، فوصف الله تعالى لها بهذه الأوصاف متعلقٌ بالكيف والكيف مجهول، فالسؤال عنه تجهيل وتغرير، والجواب عنه مُحال.

ثانيًا: على تقديركم بالتأويل بأنَّ اليد هنا هي قدرة الله تعالى، فكيف يمكن تأويل «يديَّ» بالتثنية فتكون بقدرتيَّ بالتثنية وهو نفس الجواب. فلمَّا تساوت الإحالة للتأويل، لزم الاعتصام بالنص الشرعي، وإحالة الكيفية لعالمها سبحانه وتعالى، وهو مذهب السلف.

ثالثًا: تعيين التأويل لصفة اليد أنَّها القدرة أو غير ذلك

ممَّا يذهب إليه المتأولون يستلزم دليلاً عليه يوجبه بحيث يصح صرف النص الشرعي إليه، وهذا لا يكون إلاَّ بالقياس العقلي أو بالوحي، والثاني باطل للقطع بأنَّهم لا يوحى إليهم، فلم يبق إلاَّ الظنون والتخرصات في مسألة من أمهات مسائل العقائد المجمع على أنَّ أدلتها واجبة القطع بالثبوت والدلالة، ولما سكت النبي ﷺ عنها وهو المسؤول عن البيان دلَّ على أنَّها بينةٌ في ذاتها لا تحتاج إلى شرحٍ ومزيد بيان، فكان الكلام والتخرص بشأنها افتئات على النبي ﷺ وخوض ما لا حاجة إليه في عقلٍ ولا شرع، وطلب ما لا مطمع فيه، واستشراف الفتنة التي كفَّ عنها الأوَّلون، فماتوا على أنصع طريق، وأبين سبيل.

خامسًا: بطلان نفي الزرقاني لنزول الله تعالى إلى السماء الدنيا:

الشـبهة

قول الزرقاني: «خامسًا: نقول لهؤلاء: قد ورد في الصحيح أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له. من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له**»[رواه البخاري ومسلم وغيرهما] . فكيف تأخذون بهذا الخبر، مع أنَّ الليل مختلف في البلاد باختلاف المشارق والمغارب؟ وإذا كان ينزل لكلِّ أُفق نزولاً حقيقًا في ثلث ليلهم الأخير، فمتى يستوي على

عرشه حقيقة كما تقولون؟ مع أنَّ الأرض لا تخلو من الليل في وقتٍ من الأوقات، ولا في ساعةٍ من الساعات كما هو ثابتٌ مسطور، لا يماري فيه إلاَّ جهول مأفون».

الجـواب

قلت: الجواب:

أولاً: ينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا كلَّ ليلة نزولاً حقيقيًا؛ لأنَّ النبي ﷺ، وهو أعلم الخلق بالله تعالى قد أخبر بذلك، كذلك يستوي الله تعالى على عرشه حقيقة مع ذلك؛ لأنَّ الله تعالى وهو أعلم بذاته عزَّ وجلَّ قد أخبر به صريحًا في القرآن.

أمَّا كيفية النزول على حدته، وكيفية الاستواء على حدَّته، وكيفية حدوثهما معًا، فكل ذلك مرتبطٌ بتعيين كنه ذات الله تعالى، وهو مُحال عقلاً، فوجب الانتهاء إلى ما قاله السلف من أنَّ النزول والاستواء معلوم، والكيف مجهول.

ثانيًا: قوله: «مع أنَّ الليل مختلفٌ في البلاد باختلاف المشارق والمغارب؟ وإذا كان ينزل لأهل كل أفق نزولاً حقيقياً في ثلث ليلهم الأخير، فمتى يستوي على عرشه حقيقة كما تقولون؟ مع أنَّ الأرض لا تخلو من الليل في وقتٍ من الأوقات، ولا في ساعةٍ من السَّاعات».

الجـــواب:

اختلاف المشارق والمغارب صفات الخلق، والكلام الذي نحن فيه في صفات الخالق لا صفات الخُلق، فهو خروج عن محل النزاع، والله تعالى ينزل حقيقة ويستوي على عرشه حقيقة بلا كيف، ولا تعارض، لأنَّ ذات الله تعالى ليست كذوات خلقه فيصح في صفاتها مايصح في صفات خلقه، وتصور التعارض موجب لتصور تشبيه الله تعالى بخلقه وهو باطل، وكون الأرض لا تخلو من الليل في وقتٍ من الأوقات لاينفي ماأثبته الله تعالى لنفسه من النزول في ثلث الليل الأخير حيثما كان هذا الثلث مع كونه فوق عرشه حقيقة وقد صرَّح سبحانه بذلك، وتصور التعارض مبنيٌّ على تصور ذاتًا إلهية شبيهةً بذوات المخلوقات التي لا يعقل حدوث ذلك بها، ويستحيل تصوره عليها، وهو باطلٌ لقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾.

فجماع الأمر مبني على نفي التشبيه مع إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه من صفات لاستحالة تعيين الكيفية، وعلمنا بأنَّ الأرض لا تخلو من الليل في وقت من الأوقات لا يوجب علمنا بكيفية النزول في كلِّ هذه الأثلاث من الليل، وعليه فوجود ثلث واحد لافرق بينه وبين وجود آلاف الأثلاث في الجهل بحقيقة الكيف. فالكيف مجهول وكل مابني على المجهول تغرير وتجهيل، وإذا كان ملك الموت يمكن تصور

قبضه لأرواح آلاف النَّاس في أصقاع متباعدة من الأرض، وزمن واحد وربما كان لحظة واحدة، نظرًا لاختلاف صفاته عن ما عهدنا من صفات الخلق بما يمكنه من فعل ذلك ويمكننا من تصور ذلك، ونؤمن به ونصدِّقه دون حاجة لضرورة تأويل صفاته وهو مخلوق، فكيف يستحيل تصور نزول الله تعالى نزولاً حقيقيًا بما يليق بذاته العلية سبحانه في كلِّ ثلث الليل على الأرض ، ومهما تكاثرت الأثلاث بعد ما ثبت ذلك في الخبر الذي أخبر به أعرف الخلق به عنه ﷺ، وهو أعلم بصفاته وكيفية نزوله عزوجل.

والحاصل أنَّ هذه الشبهات كلها قائمة على قياس بالغ الفساد للأمور الغيبية الخارجة عن قدرة البشر على تصورها على الأمور المشاهدة التي يستحيل إحاطة معانيها المحدودة الضيقة بما وراء الحواس على عجزها وقصورها.

سادسًا: رد شبهات الغزالي والزرقاني:

الشبهة

قول الزرقاني: نقول لهؤلاء جميعًا ما قاله حجَّة الإسلام الغزالي: «نقول للمتشبث بظواهر الألفاظ إنَّ كان نزوله إلى سماء الدنيا ليسمعنا نداءه فما أسمعنا نداءه فأيّ فائدة من نزوله؟ ولقد كان يمكنه أنْ ينادينا كذلك وهو على العرش أو على السماء العليا، فلا بد أنْ يكون ظاهر النزول غير مراد،

وأنَّ المراد به شيءٌ آخر غير ظاهره، وهل هذا إلاَّ مثل من يريد وهو بالمشرق إسماع شخص في المغرب، فتقدم إلى المغرب بخطوات معدودة، وأخذ يناديه وهو يعلم أنَّه لا يسمع نداءه، فيكون نقله الأقدام عملاً باطلاً، وسعيه نحو المغرب عبثاً صرفاً لا فائدة فيه. وكيف يستقر مثل هذا في قلب عاقل». اهـ.

جوابنا على الزرقاني والغزالي:

قلت: الجواب:

أوَّلاً: رجع الغزالي عن هذا المذهب إلى مذهب السلف[١]، وسطر ذلك في كتابه «إلجام العوام عن علم

---

(١) أبو حامد الغزالي كان على مذهب الأشاعرة وهم لايثبتون الصفات الذاتية لله تعالى مثل الوجه العينين واليدين والأصابع والكفين والقبض والبسط واليمين وغيرها، ويردون الآيات والأحاديث المثبتة لها صراحة عن طريق التأويل وصرفها عن ظاهرها بأنواع المجازات وغرائب العقليات واللغات والتعنتات. ومع أنَّ الصفات ببساطة وبحسب ماورد في الكتاب والسنَّة، هي إمَّا صفات ثبوتية لله تعالى أو صفات سلبية وهو مذهب السلف. نجد الأشاعرة قد قسَّموا الصفات الإلهية إلى: صفات نفسية ـ صفات سلبية ـ صفات المعاني، الصفات المحتوية، فانتهى بهم الأمر إلى إثبات سبع صفات لله فقط وصرف البقية بصنوف التأويلات والتحريفات الكثيرة التي عجَّت بهم أقوالهم ومصنفاتهم ممَّا أورثتهم أعظم الحيرة وأشد التخبط، الأمر الذي يبدو جليًّا دون التباس في رجوع أئمتهم وكبارهم إلى حظيرة الأمن والرَّاحة في مذهب السلف ورسو رحالهم فيه على شاطىء النجاة. وممَّن رجعوا إلى عقيدة السلف من أئمة الأشاعرة، الإمام الجويني (كماسيأتي) ، الشهرستاني، الفخر الرازي، وأبو حامد الغزالي، وكتاباتهم في رجوعهم وتوبتهم ونصيحتهم =

الكلام». وروى أنَّه رحمه الله، قد انتهى آخر أمره إلى الوقوف والحيرة في المسائل الكلامية، ثمَّ أعرض عن تلك الطرق، وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ، فمات وصحيح البخاري على صدره، فلا يصح الاستدلال به، بل من العجب التشبث بمذهبه والاحتجاج به في هذه المعضلات الشائكة بعد أنْ رجع عنه

= المريرة لمن يقتدون بهم بألاَّ يقتحموا البحار المغرقة المهلكة بعيدًا عن مذهب السلف مشهورة ومسطورة ومسجَّلة بما فيه عبرة لمن يعتبر، ومن ذلك قول الشهرستاني

لعمـــري لقـــد طفـــت المعـــاهـــد كلهـــا
وصيـــرت طـــرفـــي بيـــن تلـــك المعـــالـــم
فلـــم أرَ إلاَّ واضعًـــاكـــفَّ حـــائـــرٍ
علـــى ذقـــن أو قـــارعًـــاســـن نـــادم

وقول الرَّازي في حسرةٍ وعذاب:

فـــأرواحنـــا فـــي وحشـــةٍ مـــن جســـومنـــا
وغـــايـــة دنيـــانـــا أذىً ووبـــال
ولـــم نستفـــد مـــن بحثنـــا طـــول عمـــرنـــا
ســـوى أنْ جمعنـــا فيـــه قيـــل وقـــالـــوا

وقول الغزالي ناصحًا أمينًا بعدم الخوض في علم الكلام أو مذاهب التأويل والنفي قائلاً في ندمٍ وألم: «ومن جرَّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي» وإنِّي لأعجب ممَّن يصرون على الاندفاع الأعمى إلى تلك اللجات المتلاطمة بعدما عرفت من التحذير المتتابع، والندم المتلاحق من أرباب المذاهب أنفسهم، ولقد جاءك من نبأ الأشعري نفسه وماانتهى إليه، ورجوعه مافيه عظة لمن ابتغى إلى الحقِّ سبيلاً، ولتعلم جهرةً ومعاينة أنَّ الهدى بيد الله تعالى يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم، ولا قوَّة إلاَّ بالله العلي العظيم.

وتبرأ منه، وانظر لهم كيف يتبعونه بغاية التمسك عند مخالفته منهج السلف، ولا يأبهون لتدبر ما انتهى إليه رأيه والاعتبار به وبما ختم عليه عمله، بما يقطع لك بحظ الأهواء وتحكم الآراء إذ لو صدق التقليد منهم لأولئك لكان في الحالين فاعرفه.

ثانيًا: بتسليم عدم رجوعه عنه فهو مردود بوجوه:

أوَّلاً: نفى أنَّه تعالى قد أسمعنا نداءه باطل لأنَّه سبحانه قد أسمعنا ذلك بتبليغ النبي ﷺ عنه عزَّ وجلَّ وقوع ذلك منه، وهو بلاغ كافٍ لحدوث المطلوب من تعلق قلوب العباد بدعائه سبحانه والتبتل إليه في هذه السَّاعات المباركة. أمَّا كيفية النِّداء فغير معلومة لأنَّها متعلِّقة بمعرفة كنه ذات الله وهو محال، ولو أسمعنا الله تعالى نداءه بلغات البشر لأشكل على أعاجم المسلمين فهم مايفهمه عربهم منه. كذلك إذا كان البشر لا يطيقون سماع قعقعة الرعد بأسماعهم الهزيلة، وهو خلق مسخر من خلق الله تعالى فكيف يتصور سماعهم نداء الله تعالى بكيفيته التي يعلمها سبحانه وتعالى.

أمَّا القول بأنَّ الله تعالى كان يمكنه النِّداء وهو على عرشه أو في السماء العليا فهو كلامٌ خارج محل النزاع، وهو اقتحام لما لا يجوز من إلزام الله تعالى بما لا يلزمه، ومخالفة دون موجب لصريح بلاغه عزَّ وجل، إذ أنَّه سبحانه قد أخبرنا على لسان نبيه أنَّه ينزل إلى السماء الدنيا، مع علمه تعالى بإمكانه النِّداء من حيث يشاء، ولكنَّه ينزل لحكمة بالغة في علمه

الواسع، فليس من حقِّ العبد الجاهل أنْ يلزم الله عزَّ وجل بجهالته بالحكمة أو الكيفية، أو بالغيب جملة، إلاَّ عن طريق البلاغ من الرسل. وقوله: «فلا بد أنْ يكون ظاهر النزول غير مراد». هو تعنت وتحكم دون دليل من عقل ولا شرع، أمَّا العقل فلأنَّ العقل لا يحيل أنْ ينزل الله تعالى كيف يشاء وحيث يشاء، دون تشبيه بخلقه، وأمَّا الشرع فلأنَّ النبي ﷺ وهو أعلم الخلق بالله تعالى قد أخبر بنزوله عزَّ وجل وسمعه الصحابة الكرام ولم يشكل عليهم الأمر أو يشتبه فعلم أنَّهم فهموا مافهمه النبي ﷺ من نزول الله تعالى حقيقة دون تشبيه ولا تمثيل، وتركوا علم الكيف لله تعالى. فمن أراد أنْ يصرف هذا الفهم عن الظاهر إلى غيره، لزمه الدليل من الكتاب والسنَّة وأنَّى له، بل الكتاب والسنَّة يردَّانه من كلِّ وجه.

أمَّا تمثيل نزول الله تعالى بشخص يريد أنْ ينادي آخر في المشرق وهو في المغرب، فهو تغرير وخداع ومن أفسد القياس والتمثيل؛ لأنَّ الله تعالى ليس كمثله شيء، وهو ظاهر، ولأنَّه قياس للشَّاهد على الغائب وهو باطل. ومثله قوله: «وهو يعلم أنَّه لا يسمعه» باطل لأنَّ كلَّ من سمع حديث النبي ﷺ يسمعه تعالى تسليمًا وإيمانًا بصدق محمد ﷺ في الإخبار عن ربِّه، وفي معرفته ﷺ بربِّه عزَّ وجل.

فثبت بماأوردناه بطلان نفى صفة النزول حقيقة لله تعالى وأنَّ نافيها لم يأت بشيءٍ يستحق الاستدلال، وعماد حجتهم تحكيم

العقل في أمور لا تتلقَّى إلاَّ بالوحي، ولو أمكن البشر تحصيلها باجتهادات العقول لما كان لإرسال الرسل فائدة، وهو بيِّن البطلان كما تراه، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

* * *

فصل

الشبهة الثانية

قال الزرقاني فيما أسماه (الشبهة الثانية ودفعها) مانصَّه:

قال الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده رحمه الله في حاشيته على العقائد العضدية: «فإنْ قلت إنَّ كلام الله وكلام النبي ﷺ مؤلف من الألفاظ العربية ومدلولاتها معلومة لدى أهل اللغة، فيجب الأخذ بمدلول اللفظ كائنًا ما كان. قلت: حينئذٍ لا يكون ناجيًا إلاَّ طائفة المجسمة الظاهريون القائلون بوجوب الأخذ بجميع النصوص وترك طريق الاستدلال رأسًا، مع أنَّه لا يخفى مافي آراء هذه الطائفة من الضلال والإضلال، مع سلوكهم طريقًا ليس يفيد اليقين بوجه، فإنَّ للتخاطبات مناسبات ترد بمطابقتها، فلا سبيل إلاَّ الاستدلال العقلي، وتأويل مايفيد بظاهره نقصًا إلى مايفيد الكمال، وإذا صحَّ التأويل للبرهان في شيءٍ صح في بقيَّة الأشياء، حيث لا فرق بين برهان وبرهان، ولا لفظ ولفظ.

وقال في قوله تعالى: «﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ إنَّ الوحي من الله للنبي ﷺ تنزيلا وإنزالاً ونزولاً، لبيان علوٍّ مرتبة الربوبية، وليت شعري إذا لم نؤوله بمرتبة الربوبية، فما نريد

منه؟ وهل بقي بعد ذلك شيءٌ إلاَّ العلو الحسِّي الذي يستلزم الجهة والتحيز؟ ولا يمكن نفي ذلك اللازم عنه متى أردنا العلو الحسي، فإنَّ نفي التحيز عن العلو الحسي غير معقول، ولا معنى للاستلزام إلاَّ هذا. أمَّا هم فينفون اللوازم. ولا أدري كيف ننفى اللوازم مع فرضها لوازم؟ هذا خلف. ولكن القوم ليسوا أهل منطق. والمتتبع لكلامهم يجد فيه العبارات الصريحة في إثبات الجهة لله تعالى. وقد كفَّر العراقي وغيره مثْبت الجهة لله تعالى، وهو واضح؛ لأنَّ معتقد الجهة لا يمكنه إلاَّ أنْ يعتقد التحيز والجسمية ولا يتأتى غير هذا، فإنْ سمعت منهم سوى ذلك فهو قولٌ متناقض، وكلامهم لا معنى له». انتهى كلام الزرقاني نقلاً عن الشيخ محمد عبده رحمه الله.

جوابنا على الشبهات الواردة في كلام الشيخ محمد عبده:

نقول والله المستعان، على الشبهات التي أوردها الشيخ الزرقاني نقلاً عن الشيخ محمد عبده في نقض عقيدة السلف، وإثبات معتقدات المؤولة من أهل الكلام والأشاعرة ومن نهج نهجهم:

أوّلاً: اعتقاد الزرقاني لمذهب المؤولة

نقل الزرقاني هذا المذهب عن الشيخ محمد عبده يؤكد ما سبق أنْ ذكرناه من تحيزه ـ رحمه الله تعالى ـ لمذهب أهل

الكلام ممَّن نفوا ماورد في كتاب الله من صفات الله تعالى وأبدلوها بما زعموا من تأويلات تنزه الله عن ظواهرها، وعيَّنوا المراد بها من عند أنفسهم دون دليل من الكتاب أو السنَّة، ولكن على مقتضى ما ادَّعوا من قواطع الأدلَّة العقلية الموجبة لصرف الألفاظ عن ظواهرها إلى مايفيد الكمال لذات سبحانه.

ثانيًا: بطلان قياس الشيخ محمَّد عبده مذهب السلف على مذهب الظاهرية:

الشـبهة

قوله: «حينئذٍ لا يكون ناجيًا إلاَّ الطائفة المجسِّمة الظاهريون القائلون بوجوب الأخذ بجميع النصوص، وترك طريق الاستدلال رأسًا، مع أنَّه لا يخفى مافي آراء هذه الطائفة من الضلال».

الجـواب

قلت: إنَّ طائفة الظاهريين[1] طائفة هالكة، وليس سبب هلاكها أخذها بالظاهر، وإنَّما ردَّها في حقيقة الأمر لظاهر النص الشرعي في مسألة الصفات، وبيانه أنَّ الله تعالى قد

(١) لا توجد طائفة من المبتدعة بهذا الاسم وربما قصد المجسمة المشبهة، وجوابنا من باب التسليم جدلاً بوجود هذا الاسم، دون كثير كلام، لما يقتضيه مقام الاختصار الذي عمدنا إليه في هذا البحث.

وصف نفسه بأمرين، يكون إغفال أحدهما أو كليهما خروجًا عن مقتضى النظر الشرعي الصحيح، أحدهما: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾، والثاني: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ⑪﴾، فهما وفي غاية البيان عبارة نفي وإثبات. فالظاهريون المجسِّمة ردوا دليل نفي المماثلة بين الله تعالى وخلقه، وهو ظاهرٌ كما ترى فكأنَّهم قد نفوا الظاهر، واعتمدوا دليل إثبات الصفات، فشبَّهوا الله تعالى مع ذلك بخلقه، وجعلوا له أعضاء وأطراف وهيئة، وغير ذلك، فكان السبب في ضلالهم وإضلالهم ليس الأخذ بظاهر النص وفهمه على ماتعرفه العرب من كلامها، ولكن الاجتزاء الشنيع للأدلَّة، والجهل التَّام بمقتضى النظر الشرعي، والتحكم واتباع الأهواء. وإنَّ تشبيه السلف بهم لأنَّهم يثبتون النص الوارد في الكتاب والسنَّة في صفات الله تعالى على حقيقتها كما جاءت، هو مغالطة وتعنت ومباهتة، ذلك أنَّ السلف مع إقرارهم بماأقرَّ الله تعالى حقيقة، نفوا دون خفاء التشبيه عنه كما نفاه سبحانه وتعالى، ونفوا التمثيل والتكييف. وشتَّان بين هذا المذهب الرَّاشد الذي كان عليه الصحابة الكرام ومن تبعوهم بإحسان وبين مذاهب المشبِّهة المجسِّمة الذين فاهوا في حقِّ الله تعالى بالقول العظيم ورتعوا في سكرات ضلالهم في المرتع الوخيم.

ثالثاً: فساد مذهب الشيخ محمد عبده والزرقاني بتقديم العقل على الشرع:

الشبهة

قوله: «فلا سبيل إلاَّ الاستدلال العقلي، وتأويل مايفيد بظاهره نقصًا إلى مايفيد الكمال. وإذا صحَّ التأويل بالبرهان في شيءٍ صح في بقية الأشياء، حيث لا فرق بين برهان وبرهان، ولا لفظ ولفظ».

الجواب

قلت: هذا القول المرسل الجزافي مردود من وجوه:

أوَّلاً: قوله بأنَّه لاسبيل إلى فهم آيات الصفات إلاَّ سبيل الاستدلال العقلي، إذا كان يقصد به أنَّ هذا السبيل هو سبيل الحق الأوحد؛ بحيث أنَّ كلَّ سبيل سواه هو محض باطل، فقد فاه بأمرٍ عظيم، إذ يكون به قد رد ماكان عليه النبي ﷺ حيث لم يثبت عنه ﷺ أي استدلالٍ عقلي على آيات الصفات، ولو ورد ذلك لعلم وذاع وشاع لأنَّه ممَّا تتوافر الدواعي على نقله وتواتره، فلمَّا لم يعلم، تبين أنَّه ﷺ لم يفعله، فكان إيجابه لطريق الاستدلال العقلي في مسائل الصفات اتهام لرسول الله ﷺ بعدم الفهم أو الجهل بالطريق الصحيح للفهم عن طريق الاستدلال العقلي، وهو شنيع. ومثله اتهامه للصحابة بأجمعهم على عهد النبي ﷺ وبعده حيث كانوا هم العرب الفصحاء،

ومع تلاوتهم لآيات الصفات ليل نهار، فلم يعلم عنهم السؤال عمَّاينبغي أنْ ينزَّه الله تعالى به عن ظواهر الكتاب والسنَّة، فلمَّا لم يفعلوا علم أنَّهم فهموا النص على ظاهره، وعلى ماتقتضيه لغتهم، وعلموا أنَّه على ماقال الله تعالى والنبي ﷺ، وإنَّ افتراض سكوتهم عن ذلك مع عدم فهمهم له، هو اتهامٌ لهم بترك مايجب في حقهم من تدارس الدِّين وفهمه وتدبره كما أمروا، وفيه ماهو قريبٌ من اتهامه للنبي ﷺ بالتقصير في البلاغ والبيان الذي أمر به. والحاصل أنَّ هذا القول فيه من الجرأة على النبي ﷺ وصحبه الكرام ماتقشعر له الأبدان، وتنخلع له القلوب، نسأل الله تعالى العافية والسَّداد.

ثانيًا: إذا كان الشيخ لا يقصد من قوله السَّابق ماذكرنا، وإنَّما يقصد أنَّه لم يبق إلاَّ طريق الاستدلال العقلي، كسبيل أفضل من غيره لتمام فهم آيات الصفات، مع تسليمه بصحة طريق السلف أيضًا مع أنَّه نقيض مذهبه غير أنَّ مذهبه هو الأفضل، وهذا مانرجحه لإحساننا الظن به رحمه الله وأنَّه مع حسن بلائه دفاعًا عن الإسلام يبعد أنْ يسقط في هذه الوهده المهلكة. فيرد عليه أيضًا بما سبق . للقطع بأنَّ سبيل النبي ﷺ والقرن الأوَّل هو أحكم السبل وأرشدها وأعلمها بالله تعالى وبما يجب له من التنزيه، وبما يمتنع عنه من التمثيل سبحانه، وكل قول خلاف ذلك هو رجم بالظنون، مع الاقتحام في البحر اللجي بلا سفين. وله من اللوازم الهائلة ماتزيغ معها القلوب

والأبصار من أنَّ القائل به أعلم بالله تعالى من رسوله ﷺ، أو أنَّه أعلم بما يعرف به الله تعالى منه ﷺ، ولا يخفاك مافيه من شطط وجرأة وشرود، نسأل الله العافية.

ثالثًا: قوله بتحتم تأويل مايفيد بظاهره نقصًا إلى مايفترضه العقل كمالا فاسد.

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّنا لا نسلم أنْ ظاهر النص القرآني بشأن الصفات يمكن أنْ يفيد نقصًا بظاهره على أي وجه من الوجوه طالما حسم تنزيه الله تعالى عن التشبه بخلقه مادة النقص من أصلها. فبها يغلق هذا الباب رأسًا بما لا يلجيء بوجه إلى لزوم التأويل إلى مايقتضيه النظر العقلي من دعوى الكمال ممَّا ظاهره النقص بزعمهم.

وأمَّا الثانية: فلأنَّ العقل البشري ليس معيارًا لتقرير ماهو كامل، ولا ماهو ناقص، وقاعدة الحسن والقبح العقليين قاعدة موهمة في هذه المسألة خاصة كما قرَّر الزرقاني موافقًا في ذلك أهل السنَّة خلافًا للمعتزلة الذين جعلوها معتمدهم في ردِّ النصوص وإعمال الأهواء بدعوى الحسن والقبح العقليين، فماهو كامل في حقِّ طائفة، يكون ناقصًا في حقِّ أُخرى، ومايفترضه العقل كمالاً في محل ربما افترضه نقصًا في محل آخر[١]، وهذا بيّن جدًّا في الاختلافات العميقة والتي تربو على

(١) الأشاعرة يرون قاعدة الحسن والقبح العقليين رأساً ولأهل السنة والجماعة في =

الحصر بين أهل الكلام حول المسلمات التي يقرها دون عنت عامَّة المسلمين وعوامهم، ومن طالع أقوالهم ظهر له من ذلك ما يهول النفس، ويُفزع الفؤاد، وسنورد بعضًا من ذلك في موضعه إنْ شاء الله تعالى.

رابعًا: قوله إنَّه إذا صح البرهان في شيءٍ صحَّ في بقيَّة الأشياء لأنَّه لا فرق بين برهان وبرهان، هو قولٌ فيه مجازفة وتجاوز وإرسال، ولا يصح الأخذ به على إطلاقه، ولا يسلم له، لأنَّ البرهان العقلي في المسائل المشاهدة جائزٌ ومضطرد، ولا فرق بين برهان وبرهان، نظرًا لتطبيقه على المشاهد المحسوس الذي تعرفه العقول، وتسعه اللغات، وتستوعبه الألفاظ. أمَّا طرد هذه القاعدة على ماهو غيبي لا علم للنَّاس بكيفيته، لا نقول في حق الله تعالى، بل فيما هو أدنى، كما هو حادثٌ في حقِّ الجن والملائكة وكيفية أدائهم للوظائف التي كلفوا بها من قبل الله تعالى. فإن افتراض صحة البرهان العقلي على أمثال هذه المعضلات، لا من جهة المسلمات البديهة بوجودها، والإيمان بها بالبرهان العقلي، ولكن الكلام على سبيل تفاصيل مكوناتها، وكيفية أدائها، وطريقة معيشتها، وتغذيها وتناسلها وموتها وحياتها، وغير ذلك ممَّالا سبيل إليه إلاَّ بالوحي، وكما قدمنا، لو أمكن ذلك للنَّاس بالعقول،

= ذلك تفصيل لا يتسع المقام للإطالة فيه.

لماأرسل الله الرسل، فإنَّه سبحانه ماأرسل الرسل عبثًا ولا لعبًا كما أورد ذلك في كتابه غير مرَّة، فتعالى الله الملك الحق عن ذلك.

خامسًا: لو كان هذا الطريق العقلي حتمًا لازمًا لا محيد عنه كما يدعي الشيخ لماخالف فيه مسلم، بل ماخالفه عاقل، والواقع يشهد بخلافه، حيث علم أنَّ جماهير الأئمة، وقادة الدِّين في هذه الأمَّة، وأساطين العلم من السلف أصحاب الحجى والعقول والأيدي والأبصار، المشهود لهم بالهدى والرشاد، كلهم على خلافه، يردونه بكلِّ سلاح من الأثر والنظر، ويشنعون عليه بأعظم الحجج، وأشد البراهين، وكفى بانتصابهم جمعًا واحدًا لدحضه دليلاً واقعًا على زيغه وبطلانه.

رابعًا: بطلان تأويل الشيخ محمَّد عبده لصفة النزول والفوقية:

الشــبهة

قوله: «إنَّ الوحي من الله للنبي ﷺ تنزيلاً وإنزالاً ونزولاً، لبيان علو مرتبة الربوبية، لا أنَّ هناك نزولاً حسيًّا من مكان مرتفع إلى مكان منخفض».

الجـواب

الجواب: هذا القول مخالفٌ للأثر الصحيح عن وجوه تنزل القرآن، وقد أورده الزرقاني مستفيضًا، وفيه تصريح ابن عبَّاس بنزول القرآن دفعةً واحدة إلى بيت العزَّة في السماء

الدنيا، وذلك تفسير قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١﴾ وجمع ذلك مع غيره ممَّا هو ومعلومٌ من نزول القرآن منجمًّا على بضع وعشرين سنة، وعليه جمهورالمفسرين، ولا شكَّ أنَّ نزول القرآن من السموات العلى إلى السماء الدنيا هو نزولٌ حسي، وذلك للقطع بأنَّ السماء الدنيا أخفض ممَّا فوقها، فعلم أنَّ جبريل عليه السلام تنزل به من أعلى إلى أسفل حسًّا ولا محالة، فبطل الاستدلال به، مع الإقرار بأنَّ هذا النزول لا يعارض أو ينفي علو مرتبة الله تعالى بمقام الربوبية، فإنَّ كان الشيخ يريد الاستدلال به على نزوله تعالى في الحديث الشهير، وأنَّه لا يمكن أنْ يكون نزولاً حسيًّا، بل هو تعبير على علو مرتبة الله تعالى بالربوبية، فالجواب قد أوردناه آنفًا بما يغني عن إعادته فراجعه، وإنْ كان الشيخ يقصد نفي علو الله تعالى حقيقة، ونفى استوائه عزَّ وجل فوق عرشه حقيقة، ويصرف المعنى إلى تأويل علو مرتبة الربوبية، لا ماأورده القرآن من التصريح بالفوقية، والعلو، والاستواء، فالجواب ماأورده شارح الطحاوية ونصَّه: «ومن تأول «فوق» بأنَّه خير من عباده وأفضل منهم، وأنه خيرٌ من العرش وأفضل منه، كما يقال: الأمير فوق الوزير والدينار فوق الدرهم، فذلك ممَّا تنفر عنه العقول السليمة وتشمئز منه القلوب الصحيحة! فإنَّ قول القائل ابتداءً: الله خير من عباده وخيرٌ من عرشه، جنسٌ من قوله: الثلج بارد، والنَّار حارَّة، والشمس أضوأ من السراج، والسماء أعلى

من سقف الدَّار، والجبل أثقل من الحصى، ورسول الله أفضل من فلان اليهودي، والسماء فوق الأرض!! وليس في ذلك تمجيد ولا تعظيم ولا مدح، بل هو من أرذل الكلام وأسمجه وأهجنه! فكيف يليق بكلام الله الذي لو اجتمع الإنس والجن على أنْ يأتوا بمثله لما أتوا بمثله، ولو كان بعضهم لبعضٍ ظهيرًا؟! بل في ذلك تنقص، كما قيل في المثل السائر:

ألــم تــر أنَّ السيــف ينقــص قــدره
إذا قيل إنَّ السيف أمضى من العصا»اهـ

خامسًا: بطلان اتهام الشيخ محمد عبده للسلف بأنَّهم ليسوا أهل منطق:

الشـبهة

قوله: «وليت شعري إذا لم نؤوله بمرتبة الربوبية، فماذا نريد منه؟ وهل بقي بعد ذلك شيءٌ إلاَّ العلو الحسي الذي يستلزم الجهة التحيز؟ ولا يمكن نفي ذلك اللازم عنه متى أردنا العلو الحسي، فإنَّ نفي التحيز عن العلو الحسِّي غير معقول، ولا معنى للاستلزام إلاَّ هذا، أمَّا هم فينفون اللوازم. ولا أدري كيف ننفي اللوازم مع فرضها لوازم؟ هذا خلف. ولكن القوم ليسوا أهل منطق».

الجـواب

قوله: بأنَّ التأويل حتمٌ لنفي التشبيه، وهو عناه بلزوم

الجهة والتحيز لمن فهم النص على ظاهره، أي أنَّنا إذا لم نأوِّل العلو بأنَّه معنوي لا كما يصرح به النص في الكتاب والسنَّة، فإنَّ ذلك يستلزم التجسيم ولابد، وهو باطل لأنَّه يستلزم انقسام النَّاس حول آيات الصفات إلى فريقين لا ثالث لهما: فريق المؤولة، وفريق المجسمة، وبطلان هذا القول أظهر من شمس النَّهار، لوجود المذهب الشاهر الجاهر الذي عليه عامَّة الصحابة وأئمة أهل السنة من علماء الحديث والفقهاء من الأحناف والحنابلة والشافعية والمالكية، وجماهير أهل الأصول، وعامَّة الصحابة قبل ذلك، وكلهم لا هم متأولة، ولا هم مجسِّمة مشبهة، فثبت بهذه الشهادة الدامغة بطلان التلازم من تحتم التأويل أو التجسيم ولا واسطة. أمَّا ماذكر من العلو الحسي، فإنْ قصد علو الله تعالى فوق عرشه، بائنًا من خلقه، فهو مسلم، وهو مذهب السلف، وعليه كل علمائهم، فهو علو حقيقي لا مجازى، ونزول الله تعالى نزول حقيقي لا مجازي، بلا كيف، لأنَّ الكيف مجهول، وسعى العقل لإدراكه محال.

وإنْ كان يقصد بالعلو الحسِّي تشبيه الله تعالى بخلقه من حيث أنَّ له تعالى جرم مادي يتحيز ويتجسد وغير ذلك من صفات الخلق، فهو باطل لقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فكل مادار على قلب البشر فالله ليس كذلك؛ لأنَّ أفكار البشر أشياء وموضوعاتها أشياء، والله ليس كمثله شيء. وهو جوابٌ قاطع على قوله أنَّ نفي التحيز مع إثبات العلو

الحسي غير معقول فقد تبين لك أنَّ المعقولية إنَّما تتعلَّق بما للبشر به تجربة ودربة وعلم ودراية، أمَّا كيفية العلو فقد أوضحنا مرارًا أنَّ الكيف مجهول، والعقل يستحيل عليه البناء على ما هو مجهول له من كلِّ وجه، فقوله أنَّ اللازم غير معقول فيه خلف وتحكم. كذلك لابد أن يكون حسيًّا متحيِّزاً بمعنى التشبيه بين الله وبين المحسوسات من المخلوقات باطل، فإن العلو واقعٌ حقيقة لا مجازًا، وأيضًا ليس كعلو المخلوقات، وهو بيّن جدًا، سواء في العقل أو في النص الصريح في الكتاب والسنَّة. أمَّا أصل الداء والفاقرة الكبرى التي أوردت الشيخ هذا المورد فهي التي صرَّح بها في نهاية المقال في ذم أهل السنَّة من السلف بما يعده نقيصةً كبرى، ألا وهو قوله: «ولكن القوم ليسوا أهل منطق»، وهو حق لا مرية فيه فإنَّ الرسول ﷺ لم يكن من أهل المنطق ولا الفلسفة، ولم يكن من أهل الكلام، وليس الكلام في اللازم والملزوم والواجب والممكن، والجوهر والعرض إلاَّ فواقر أوردت أصحابها سوء المآل، وقد بلغت مصارعهم القاصي والدَّاني ، وأخبار ندمهم وغاية أساهم على ما ركبوا من هذا المرتع، ظاهرة مشهودة بينة، ولا شك أنَّ الشيخ معذور حين يعد من ليس له دراية رأسًا بهذا السبيل الشائك قد افتقر إلى العلم اللازم الضروري، فهو يصدر عن المدرسة ذاتها التي اعتمدت العقل حكما في أعقد المسائل العقدية التي زلَّت بها الأقدام،

وهلك فيها كبار أهل الكلام بمافيه العبرة الوافية للمعتبرين. هذا إذا كان يقصد بكلامه لفظ المنطق بالمعنى الاصطلاحي عند أهل الكلام. أمَّا إذا كان يقصد أنَّهم ليسوا من أهل المنطق بمعنى الذم، أي أنَّهم كالأعراب الجفاة الذين لا يعقلون، وذلك كقول القائل لمن لا يفهم: ليس عندك منطق، فهذا على بروده أخف من سابقه، ولا يبعد تصوره من أهل اللجج والجدل والكلام، فكل كتاباتهم لمن طالعها طافحةً بأمثال هذه النعوت والصفات يرمى بها بعضهم بعضًا دون كابح أو زاجر. هذا وهم على مذهب واحد، فلا عجب أنْ يرموا أهل السنَّة من السلف بأبشع الصفات، وأشنع الاتهامات. وإنَّنا مع هذا الوصف المؤسف لنرضى بمذهب رسول الله ﷺ، حبا وكرامة، فلقد رأينا من أصحاب النبي ﷺ، وهم سادات الأمَّة في الدنيا والآخرة، البسطاء الذين لا يتنطعون ولا يتقعرون. مارأينا فيلسوفًا ولا متكلِّمًا ولا منطقيًا، بل رأينا عمر بن الخطَّاب يضرب السائل عن الشبهات، يبغي الفتنة والتأويل على ما ذهب هذا وأضرابه.

ورأينا مالكًا يطرد منهم من تجرأ على مجرَّد السؤال عن الكيفية لصفة من صفات الله عز وجل، فأين هذا ممَّن يطلب التأويل لزامًا، وإلاَّ كان المعارض لا منطق ولا عقل له؟ فهذا الفرق بين المذهبين فاعلمه فهو نافعٌ جدًّا، بل عظيم الفائدة عند هذا المزلق المخوف، حيث تزل الأقدام وتطيش الأفهام.

أمَّا قوله: إنَّ من يعتقد الجهة، لا بد أنْ يعتقد التحيز والجسمية. فالجواب عليه ماقاله ابن تيمية، ونصه: «معلومٌ أنَّ الألفاظ نوعان: لفظٌ ورد في الكتاب والسنَّة أو الإجماع، فهذا اللفظ يجب القول بموجبه سواء فهمنا معناه أو لم نفهمه؛ لأنَّ الرسول ﷺ لا يقول إلاَّ حقًّا، والأمَّة لا تجتمع على ضلالة.

والثاني: لفظ لم يرد به دليل شرعي، كهذه الألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام والفلسفة. هذا يقول: هو متحيز، وهذا يقول: ليس بمتحيز. وهذا يقول: هو في جهة، وهذا يقول: ليس في جهة. وهذا يقول: هو جسم أو جوهر، وهذا يقول: ليس بجسمٍ ولا جوهر. فهذه الألفاظ ليس لأحدٍ أنْ يقول فيها بنفيٍ ولا إثبات حتَّى يستفسر المتكلِّم بذلك، فإن بين أنَّه أثبت حقًّا أثبته، وإنْ أثبت باطلاً ردَّه، وإنْ نفى باطلاً نفاه، وإنْ نفى حقًّا لم ينفه، وكثيرٌ من هؤلاء يجمعون في هذه الألفاظ بين الحق والباطل في النفي والإثبات. وكذلك لفظ المتحيز يراد به ماأحاط به شيء موجود كقوله تعالى: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾، ويُراد به ماانحاز عن غيره وباينه، فمن قال إنَّ الله متحيزٌ بالمعنى الأوَّل لم يسلَّم له، ومن أراد أنَّه مباين للمخلوقات سُلِّم له المعنى، وإنْ لم يطلق اللفظ»(١).

قلت: فممَّا سبق يتبين لك أنَّهم قد اخترعوا ألفاظًا

(١) مجموع الفتاوى ـ ابن تيمية ـ الجزء الخامس، ص(٢٩٨ـ٣٠٠).

ماأنزل الله بها من سلطان، ولا تكلَّم بها النبي ﷺ، ولا أحدٌ من الصحابة، فهي اختراعٌ محض، ثمَّ يبنون عليهاأحكامًا وأوهامًا وقضايا، في مسألة من المجهول التَّام الذي لا يبلغ إلاَّ بنبي، ويجعلون اختراعهم هذا فيصلاً يحكمون به على النَّاس بالضلال والتناقض، وعدم الفهم والعقل، أمَّاقوله عن السلف أنَّ قولهم متناقض ولا معنى له، فقد ردَّده الزرقاني سابقًا، وقد أجبنا عليه في موضعه بما فيه الغنى فارجع إليه شرح الله صدرك للحقِّ المبين، وإلى سبيل الصَّالحين من أتباع محمد ﷺ. قال الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله: «والواجب على أهل العلم والإيمان إمرار آيات الصفات وأحاديثها الصحيحة كماجاءت، وعدم التأويل لها بما يخالف ظاهرها كمادرج على ذلك سلف الأمَّة وأئمتها. مع الإيمان بأنَّ الله سبحانه ليس كمثله شيء في صورته، ولا وجهه ولا يده ولا سائر صفاته، بل هو سبحانه له الكمال المطلق من جميع الوجوه في جميع صفاته لا شبيه له، ولا مثل له، ولا تكيف صفاته بصفات خلقه، كما نصَّ على ذلك سلف الأمَّة، وأئمتها من أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان رحمهم الله جميعًا، وجعلنا من أتباعهم بإحسان[1].

---

(١) فتاوى الشيخ ابن باز ـ رحمه الله ـ في هذا السبيل مشهورةٌ وكثيرة، وانظر أيضًا مقدمَّة (عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن) للشيخ حمود التويجري رحمه الله.

أمَّا مسألة الجهة تحديدًا ونقل الشيخ محمَّد عبده تكفير العراقي لمن أثبت لله جهة، وإقراره عليه فهو عجيب جدًّا، لأنَّه يستلزم تكفير النبي ﷺ والصحابة الذين أثبتوا ذلك دون أدنى حرج أو توقف، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية مانصه: «أنَّ كون الرؤية مستلزمة أنْ يكون الله بجهة من الرَّائي أمر ثبت بالنصوص المتواترة، ففي الصحيحين وغيرهما الحديث المشهور عن الزهري قال: أنَّ سعيد بن المسيب، وعطاء بن يزيد الليثي، أنَّ أبا هريرة أخبرها أنَّ النَّاس قالوا: يارسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: هل تضامون في في رؤية الشمس ليس دونها حجاب؟ قالوا: لا يارسول الله. قال: فإنّكم ترونه كذلك، وذكر الحديث بطوله. قال أبو سعيد: أشهد لحفظته من رسول الله ﷺ. وهكذا هو في الصحيحين من حديث أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد قال: قلنا يا رسول الله هل نرى ربنا؟ قال: هل تضارون في رؤية الشمس إذا كان صحوا؟ قلنا: لا يارسول الله . قال: فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر إذا كان صحواً؟ قلنا: لا. قال: «فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم إلاَّ كما تضارون في رؤيتهما» وساق الحديث بطوله، وفي صحيح مسلم حديث سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال ناس : يارسول الله أنرى ربنا يوم القيامة؟ قال: فهل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة ليست في سحاب؟ قالوا: لا . قال:

فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ليست في سحاب؟ قالوا: لا. قال: «والذي نفسي بيده لا تضارون في رؤيته إلاَّ كما تضارون في رؤية أحدهما» وذكر الحديث بطوله فهذا فيه مع إخباره أنَّهم يرونه إخبارهم أنَّهم يرونه في جهة منهم، من وجوه:

أحدها: أنَّ الرؤية في لغتهم لا تعرف إلاَّ لرؤية مايكون بجهة منهم. فأمَّا رؤية ماليس في الجهة، فهذا لم يكونوا يتصورونه فضلاً عن أنْ يكون اللفظ يدل عليه كما قد اعترف هو بذلك فيما تقدَّم، فإنَّك لست تجد أحدًا من الناس يتصور وجود موجود في غير جهة، فضلاً عن أنْ يتصور أنَّه يُرى، فضلاً عن أنْ يكون اسم الرؤية المشهور في اللغات كلها يدل على هذه الرؤية الخاصة.

الوجه الثاني: أنَّه قال: «فإنَّكم ترون ربكم كما ترون الشمس صحوًا وكما ترون القمر صحوا» فشبَّه لهم رؤيته برؤية الشمس والقمر، وليس ذلك تشبيهًا للمرئي بالمرئى.

ومن المعلوم أنَّه إذا كانت رؤيته مثل رؤية الشمس والقمر، وجب أنْ يرى في جهة من الرَّائي، كماأنَّ رؤية الشمس والقمر كذلك، فإنَّه لو لم يكن كذلك لأخبرهم برؤية مطلقة نتأولها على مايتأول من يقول بالرؤية في غير جهة. أمَّا بعد أنْ يستفسرهم عن رؤية الشمس صحوا ورؤية البدر صحوا، ويقول: «إنَّكم ترون ربكم كذلك» فهذا لا يمكن أنْ يتأول على

الرؤية التي يزعمونها، فإنَّ هذا اللفظ لا يحتملها حقيقةً ولا مجازًا.

الوجه الثالث: أنَّه قال: «هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب، وهل تضارون في القمر ليس دونه سحاب» فشبَّه رؤيته برؤية أظهر المرئيات إذا لم يكن ثمَّ حجاب منفصل عن الرَّائي يحول بينه وبين المرئي. ومن يقول أنَّه يرى في غير جهة يمتنع عنده أنْ يكون بينه وبين العباد حجابٌ منفصلٌ عنهم، إذ الحجاب لا يكون إلاَّ لجسم، ولمايكون في جهة. وهم يقولون: الحجاب عدم خلق الإدراك في العين. والنبي ﷺ مثل رؤيته برؤية هذين النورين العظيمين إذا لم يكن دونهماحجاب.

الوجه الرَّابع: أنَّه أخبر أنَّهم «لا يضارون في رؤيته»، وفي حديث آخر«لا يضامون»، ونفى الضير والضيم إنَّما يكون لإمكان لحوقه للرَّائي، ومعلوم أنَّ مايسمونه رؤية، وهو رؤية ماليس بجهة من الرَّائي لا فوقه ولا شيء من جهاته، لا يتصور فيها ضير ولا ضيم حتَّى ينفى ذلك، بخلاف رؤية مايواجه الرَّائي، ويكون فوقه، فإنَّه قد يلحقه فيه ضيم وضير: إمَّا بالإزدحام عليه، أو كلال البصر لخفائه كالهلال، وإمَّا لجلائه كالشمس والقمر»[1] اهـ.

قلت: وما دام هؤلاء قد تكلموا في اللوازم والملزومات،

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، الجزء الثاني، ص(٤٠٩، ٤١١).

بل وعدوا الكلام فيها وحذفها من أبلغ علامات العقل والعلم بالمنطق، فإنَّنا نورد هاهنا عددًا من أفظع لوازم مذهبهم ذكرها ابن تيمية فقال:

«فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ماأنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السَّابقون الأوَّلون، وحينئذٍ فيكون ماوصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير ممَّا وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه».

قال: «ومعلوم أنَّ هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنَّه جعله هدى وبيانًا للنَّاس، وأمر الرسول أنْ يبلغ البلاغ المبين، وأنْ يبين للنَّاس مانزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف مافيه وهو ماأخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقًا لكلِّ شيء وهو بكلِّ شيءٍ عليم، أو عن كونه أمر ونهي، ووعد وتوعد، أو عمَّا أخبر به عن اليوم الآخر لا يعلم أحدٌ معناه فلا يعقل، ولا يتدبر ولا يكون الرَّسول ﷺ قد بيَّن للنَّاس ما نزل إليهم، ولا بلَّغ البلاغ المبين، وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ماعلمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص مايناقض ذلك؛ لأنَّ تلك النصوص مشكلة متشابهة، ولا يعلم أحد معناها. ومالا يعلم أحد معناه لا يجوز أنْ يستدل به، فيبقى هذا الكلام سدًّا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا

لباب من يعارضهم ويقول: إنَّ الهدى والبيان في طرقنا لا في طريق الأنبياء؛ لأنَّا نحن نعلم مانقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا مايقولون فضلاً عن أنْ يبينوا مرادهم»(١) اهـ.

قلت: فبهذا نختم هذا الجواب المختصر، وللتحقق من وجه الحق فيما أوردنا تراجع كتب عقائد السلف، وعلى رأسها كتابات ابن تيمية وابن القيم، وشرح الطحاوية، وغيرها، ففيها المنهل الرَّائق والعذب الفرات، وعندها برد الفؤاد وراحة الأنفس والأرواح، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم.

* * *

(١) انظر أيضًا: تقريب التدمرية، ورسائل في العقيدة للشيخ بن عثيمين ـ رحمه الله ـ، والتحفة المهدية في شرح الرِّسالة التدمرية، فالح آل فالح.

فصل
الشبهة الثالثة
بطلان دعوى الزرقاني بإجماع السلف والخلف على تأويل آيات الصفات

الشــبهة

قال الزرقاني فيما أسماه: الشبهة الثالثة ودفعها:

يقولون: إنَّ الناظر في موقف السلف والخلف من المتشابه، يجزم بأنَّهم جميعًا مؤولون؛ لأنهم اشتركوا في صرف ألفاظ المتشابهات عن ظواهرها. وصرفها عن ظواهرها تأويل لها لا محالة.

وإذا كانوا جميعًا مؤولين فقد وقعوا جميعًا في مانهى الله عنه، وهو اتباع المتشابهات بالتأويل، إذ وصف سبحانه هؤلاء بأن في قلوبهم زيغًا، فقال: في الآية السابقة: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾.

قال الزرقاني: «وندفع هذه الشبهة: أوّلاً: القول بأنَّ السلف والخلف مجمعين على تأويل المتشابه قولٌ له وجه من الصحة، أمَّا بحسب الاصطلاح السَّائد فلا؛ لأنَّ السلف وإن

وافقوا الخلف في التأويل، فقد خالفوهم في تعيين المعنى المراد، وذهبوا إلى التفويض المحض»اهـ.

الجـواب

قلت: هذا الكلام مردود بماأوردنا من مذهب السلف والخلف، وقد علمت أنَّهما لا يتفقان في شيء، فالسلف لم يلجأوا إلى تأويل على أي وجه، ولا من أي طريق، بل سكتوا بعد إثبات الصفات على حقيقتها كما تعرف العرب من كلامها، كذلك لم يلجأوا إلى التفويض في معنى الصفات، وإنَّما أعلنوا العلم بها على ماعلمها النبي ﷺ والصحابة، أمَّا التفويض فإنَّه في الكيفية، لا في المعنى فتأمله فإنَّه دقيق ونافع، فالقول بأنَّ كل من السلف والخلف متأولة قول مقحم ومتهافت، ولا نصيب له من الحق.

قال الزرقاني: «ثانيًا: النهي فيها ـ الآية المذكورة ـ إنَّما هو عن التأويل الآثم النَّاشيء عن الزيغ واتباع الهوى بقرينة قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ أي ميل عن الاستقامة والحجَّة إلى الهوى والشهوة. أمَّا التأويل القائم على تحكيم البراهين القاطعة واتباع الهداية الراشدة، فليس من هذا القبيل الذي حظره الله وحرَّمه. وكيف ينهانا عنه وقد أمرنا به ضمنًا بإيجاب ردِّ المتشابهات إلى المحكمات، إذ جعل هذه المحكمات هي أم الكتاب، ثمَّ كيف يكون هذا التأويل الرَّاشد

محرَّمًا، وقد دعا به رسول الله ﷺ لابن عبَّاس فقال في الحديث المشهور: «اللهم فقِّهه في الدِّين وعلَّمه التأويل»اهـ.

قلت: الآية جازمة بأنَّ من يلجأ إلى تأويل المتشابهات هو من أهل الزيغ، وعلامة ذلك لجؤوه إلى تأويل المتشابهات. فالتقحم إلى تأويل ماتشابه هو من علامات الزيغ، والوقوف عند المتشابهات، والتسليم والإيمان هو علامة الرسوخ في العلم، بخلاف ماقرَّره الزرقاني من أنَّ التأويل في نفسه جائز للمتشابه، والمحرَّم هو الدخول إليه بقلبٍ فيه الزيغ والهوى. فهو قلبٌ لمعنى الآية وتجويز ما نهت عنه صراحة من تأويل المتشابهات، وهو في غاية الظهور في ذكرالمقابل، ألا وهو صفة الرَّاسخين في العلم، وأنَّها قولهم آمنَّا به كلٌّ من عند ربِّنا أي دون تنقير ولا تنطع، ولا بحث عن الشبهات، وقد تبين لك من آثار من ورد ذلك المورد فيما ذكرنا سابقًا. وهو ما عليه عامَّة أهل السنَّة، وجمهور المفسرين في الوقف التَّام على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ثمَّ الاستئناف بقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ على أنَّ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مبتدأ و﴿يَقُولُونَ﴾ خبره، بل إنَّ ابن عبَّاس قرأها: **﴿وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به﴾**[1].

---

(١) أخرجه عبدالرزَّاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والحاكم وصحَّحه عن طاووس.

قال السيوطي: «فهذا يدل على أنَّ الواو للاستئناف ؛ لأنَّ هذه الرواية وإنْ لم تثبت بها القراءة، فأقل درجتها أنْ تكون خبرًا بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن فيقدم كلامه في ذلك على من دونه.

ويؤيد ذلك أنَّ الآية دلَّت على ذم متَّبعي المتشابه، ووصفهم بالزيغ، وابتغاء الفتنة، وعلى مدح الذين فوضوا العلم إلى الله، وسلَّموا إليه كما مدح الله المؤمنين بالغيب»[(١)].

وفي قراءة عبدالله بن مسعود ﴿وإنَّ تأويله إلاَّ عندالله والرَّاسخون في العلم يقولون آمنَّا به﴾[(٢)]. وحكى الفراء أَّن في قراءة أُبي بن كعب أيضًا: ﴿ويقول الرَّاسخون﴾.

فهذه القراءات إنْ صحَّت لزم المصير إليها، وهي تفسير متعين للقراءة الأولى على ماهو معلوم في قواعد التفسير، إذ أنَّ القراءات آيات يفسر بعضها بعضًا، وإنْ لم يعتمد البعض كونها قراءات صحيحة فغاية مافيها ماقاله السيوطي من أنَّها روايات صحيحة عن ابن عبَّاس وابن مسعود تفسيرًا منهما للآية، وهو على ماقرَّرناه لك فاعرفه، ويرد ماقاله الزرقاني من جواز التهجم على تفسيرها والاقتحام لتأويلها، مستشهدًا بالقرآن نفسه في غير موضعه فالله تعالى لم يأمر بتدبر المتشابه

---

(١) الإتقان في علوم القرآن(الجزءالثاني)، السيوطي، ص(٥).
(٢) أخرجه ابن أبي دواد في المصاحف عن الأعمش.

الذي لا يعلمه إلاَّ هو، بل أمر بتدبر الكتاب حيث كان التدبر علاجًا شافيًا في رد المتشابه أي مايحتمل الوجهين من التفسير أو اللغة وخلافه وللوقوف على أنَّ الكتاب من عندالله تعالى لقوَّة حجته ولإعجازه، وغير ذلك كما سيأتيك عن جمهور علماء الأمَّة.

* * *

النبي ﷺ يأمر بالإيمان بالمتشابه وردّ علمه إلى الله

ويؤكد ما قلناه الزجر الشديد والتحذير البليغ من النبي ﷺ لمن أراد أنْ يتتبع المتشابه من الكتاب، بل وأمره الذي لا يحتمل اللبس بالتوقف والإيمان، ورد العلم به إلى عالمه سبحانه وتعالى في النصوص الكثيرة التي نختصر منها بما يناسب المقام:

أخرج مسلم عن عائشة قالت: **تلا رسول الله ﷺ الآية ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ إلى قوله ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ قالت: قال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّى الله فاحذروهم»**[1] [ورواه البخاري وغيره].

وأخرج نصر المقدسي في الحجَّة عن ابن عمر قال: **«خرج رسول الله ﷺ، ومن وراء حجرته قومٌ يتجادلون بالقرآن فخرج محمرَّة وجنتاه كأنَّما يقطران دمًا، فقال: ياقوم لا تجادلوا بالقرآن فإنَّما ضلَّ من كان قبلكم بجدالهم، إنَّ القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضًا، ولكن نزل ليصدق بعضه بعضًا فما كان من محكمه فاعملوا به وما كان من متشابهه فآمنوا**

(١) أخرجه مسلم في كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، ٤/٢٠٥٣ رقم٢٦٦٥.

به»[١].

وأخرج بنحوه ابن مردويه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدَّه عن رسول الله ﷺ وأخرج ابن جرير وأبو يعلى عن **أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف، والمراء في القرآن كفر، ما عرفتم فاعملوا به، وما جهلتم منه فردُّوه إلى عالمه»** وفي رواية **«إلى عالمه جلَّ جلاله»**[٢] قال الشوكاني وإسناده صحيح، وكذلك ابن كثير.

وأخرجه البيهقي في الشعب عن أبي هريرة مرفوعًا، وفيه: **«واتبعوا المحكم وآمنوا بالمتشابه»**. وأخرج الحاكم عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: كان الكتاب الأوَّل ينزل من باب واحدٍ على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف، زاجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال، فأحلوا حلاله وحرِّموا حرامه، وافعلوا ماأمرتم به وانتهوا عمَّا نهيتم عنه واعتبروا بأمثاله واعملوا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه وقولوا آمنَّا به كلٌّ من عند ربِّنا»[٣].

وأخرج البيهقي في الشعب نحوه من حديث أبي هريرة، وأخرج ابن جرير عن ابن عبَّاس مرفوعًا: أنزل القرآن على

---

(١) فتح القدير، الشوكاني، (١/ ٤٠٥).
(٢) المرجع السَّابق، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٧٣).
(٣) الإتقان في علوم القرآن(٢/ ٦).

أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير تفسره العرب، وتفسيرٌ تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلاَّ الله ومن ادَّعى علمه سوى الله فهو كاذب. ثمَّ أخرجه من وجهٍ آخر عن ابن عبَّاس موقوفًا بنحوه[١].

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق العلوفي عن ابن عبَّاس قال: نؤمن بالمحكم وندين به، ونؤمن بالمتشابه، ولا ندين به، وهو من عندالله كله[٢].

وأخرج أيضًا عن عائشة قالت: «كان رسوخهم في العلم أنْ آمنوا بمتشابهه ولا يعلمونه[٣]».

وأخرج الدارمي عن عمر بن الخطَّاب قال: سيأتيكم ناسٌ يجادلونكم بمشتبهات القرآن، فخذوهم بالسنن فإنَّ أصحاب السنن أعلم بكتاب الله[٤].

قلت: فهذا هو المذهب الواضح كنارٍ على علم، والذي أرشد إليه رسول الله ﷺ، وتقاطر عليه الصحابة الكرام، وتوافر عليه الجماهير من علماء أمَّة الإسلام، ومنه يعلم أين يذهب الزرقاني حيث يجيز مع كلِّ ما سبق اقتحام بحر المتشابه المتلاطم، مطمئنًا للسلامة متى وجدت النية الخالصة، وكم من

---

(١) فتح القدير، ابن كثير، الإتقان، بألفاظ متقاربة (مراجع سابقة).
(٢) الإتقان في علوم القرآن(الجزء الثاني)، ص(٦).
(٣) الإتقان في علوم القرآن(الجزء الثاني)، ص(٦).
(٤) الإتقان في علوم القرآن(الجزء الثاني)، ص(٧).

النوايا أوردت أصحابها المهالك لما عدمت الطريقة، وطاشت الفكرة ولم يرتكن ذو النية إلى ركنٍ من الشرع ركين، ولقد تبين لك بطلان ذلك على ما رأيت، وبشهادة الجم الغفير الطيب الطاهر من علماء أمَّة الإسلام، ومن ذلك:

قال السيوطي: «فهذه الأحاديث والآثار تدل على أنَّ المتشابه ممَّا لا يعلمه إلاَّ الله، وأنَّ الخوض فيه مذموم».

قال: فقالوا: فالواجب أنْ يفسِّر المحكم بما يقابل، ويعضد ذلك أسلوب الآية، وهو الجمع مع التقسيم؛ لأنَّه تعالى فرَّق ما جمع في معنى الكتاب بأنْ قال: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ وأراد أنْ يضيف إلى كل منهما ما شاء فقال: أوَّلاً: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ إلى أنْ قال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ وكان يمكن أنْ يُقال: وأمَّا الذين في قلوبهم استقامة فيتبعون المحكم، لكنَّه وضع ذلك ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ لإتيان لفظ الرسوخ لأنَّه لا يحصل إلاَّ بعد التثبت العام والاجتهاد البليغ، فإذا استقام القلب على طريق الإرشاد ورسخ القدم في العلم أفصح صاحبه النطق بالقول بالحق، وكفى بدعاء الرَّاسخين في العلم: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا...﴾ شاهدًا على أنَّ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مقابل لقوله: ﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ وفيه إشارة إلى أنَّ الوقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تام، وإلى أنَّ علم بعض المتشابه مختص بالله تعالى، وأنَّ من حاول معرفته هو الذي أشار إليه في الحديث بقوله:

﴿ فَٱحْذَرْهُمْ ﴾.

وقال بعضهم: العقل مبتلى باعتقاد حقيقة المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادة، كالحكيم إذا صنف كتابًا أجمل فيه أحيانًا؛ ليكون موضع خضوع التعلم لأستاذه، وكالملك يتخذ علامة يمتاز بها من يطلعه على سِرِّه.

وقيل: لو لم يبتل العقل الذي هو أشرف البدن لاستمر العالم في أُبَّهة العلم على التمرد، فبذلك يستأنس إلى التذلل بعز العبودية، والمتشابه هو موضع خضوع العقول لباريها استسلامًا واعترافًا بقصورها.

وفي ختم الآية بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ تعريض للزائغين ومدح الرَّاسخين: يعني من لم يتذكَّر ويتعظ ويخالف هواه فليس من أولى العقول، ومن ثَمَّ قال الرَّاسخون: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا . . . ﴾.

قال: وقال ابن الحصار: «قسَّم الله آيات القرآن إلى محكمٍ ومتشابه، وأخبر عن المحكمات أنَّها أُم الكتاب؛ لأنَّ إليها ترد المتشابهات، وهي التي تعتمد في فهم مراد الله من خلقه في كلِّ ماتعبَّدهم به من معرفته وتصديق رسله، وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، وبهذا الاعتبار كانت أمَّهات. ومراد الشارع منها التقدم إلى فهم المحكمات ، وتقديم الأمَّهات، حتَّى إذا حصل اليقين ورسخ العلم لم تبل بما أشكل عليك.

ومراد هذا الذي في قلبه زيغ التقدم إلى المشكلات وفهم

المتشابه قبل فهم الأُمَّهات، وهو عكس المعقول المعتاد والمشروع، ومثل هؤلاء مثل المشركين الذين يطرحون على رسلهم آيات غير الآيات التي جاءوا بها، ويظنون أنَّهم لو جاءتهم آيات أخر لآمنوا عندها جهلاً منهم، وماعلموا أنَّ الإيمان بإذن الله تعالى» انتهى كلام السيوطي(١).

وقال القرطبي: «والذي عليه الأكثر أنَّه مقطوعٌ ممَّا قبله، وأنَّ الكلام تمَّ عند قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ هذا قول ابن عمر وبن عبَّاس وعائشة وعروة ابن الزبير وعمر ابن عبدالعزيز وغيرهم، وهو مذهب الكسائي والأخفش والفرَّاء وأبي عبيد وغيرهم. قال أبو نهيك الأسدي: إنَّكم تصلون هذه الآية، وإنَّها مقطوعة، وماانتهى على الرَّاسخين إلاَّ قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ وقال: مثل هذا عمر بن عبدالعزيز، وحكى الطبري نحوه عن يونس عن أشهب عن مالك بن أنس»انتهى كلام القرطبي(٢).

قلت: أمَّا ماأورده القرطبي والشوكاني وغيرهم من أنَّ هناك طائفة قليلة من العلماء قد ذهبت إلى الآية موصولة وليست مقطوعة، وهو ماحكاه السيوطي بقوله: « فأخرج ابن المنذر من طريق مجاهد عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ

---

(١) الإتقان في علوم القرآن(الجزء الثاني)، ص(٧،٨).
(٢) الجامع لأحكام القرآن(الجزءالرَّابع)، القرطبي، ص(٢٠).

﴿تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ قال: أنا ممَّن يعلم تأويله.

وأخرج ابن حميد عن مجاهد في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ قال يعلمون تأويله ويقولون آمنَّا به، وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحَّاك قال: والرَّاسخون في العلم يعلمون تأويله، لو لم يعلموا تأويله لم يعلموا ناسخه من منسوخه، ولا حلاله من حرامه، ولا محكمه من متشابهه.

قلت: فهو أيضًا خارجٌ ماذهب إليه الزرقاني من تأويل آيات الصفات؛ وذلك لأمور:

أوَّلها: ماأورده السيوطي في قوله:

وأمَّا الأكثرون من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم خصوصًا أهل السنَّة، فذهبوا إلى الثاني ـ أي الوقف التَّام ـ وهو أصح الروايات عن ابن عبَّاس.

قال ابن السمعان: لم يذهب إلى القول الأوَّل إلاَّ شرذمة قليلة، واختاره العتبى، قال: وقد كان يعتقد مذهب أهل السُنَّة لكنَّه سها في هذه المسألة، قال: ولا غرو فإنَّ لكلِّ جوادٍ كبوة، ولكل عالمٍ هفوة» اهـ كلام السيوطي[(١)].

أو ما ذكره المفسِّرون من أنَّ هناك طائفة توسطت فاتخذت في الآية الرأيين معًا كما أورده القرطبي والطبري[(٢)]

---

(١) الإتقان في علوم القرآن(الجزء الثاني)، ص(٨،٧).
(٢) الجامع لأحكام القرآن(الجزء الثالث)، ابن جرير الطبري، ص(١٢٢).

وغيرهما وقاله الشوكاني أيضًا: «ومن أهل العلم من توسَّط بين المقامين فقال: التأويل يطلق ويراد به في القرآن شيئان: أحدهما التأويل بمعنى حقيقة الشيء، ومايؤول أمره إليه ومنه قوله: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ﴾، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ أي حقيقة ماأخبروا به من أمر المعاد، فإنْ أُريد بالتأويل هذا الوقف على الجلالة؛ لأنَّ حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه إلاَّ الله عزَّ وجل، ويكون قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مبتدأ، ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ خبره. وأمَّا إنْ أُريد بالتأويل المعنى الآخر وهو التفسير والبيان والتعبير عن الشيء كقوله: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ أي تفسيره، فالوقف على ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ لأنَّهم يعلمون ويفهمون ماخوطبوا به بهذا الاعتبار، وإنْ لم يحيطوا علمًا بحقائق الأشياء على كنه ماهي عليه، على هذا فيكون ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حالاً منهم[١]. اهـ.

قلت: فالجواب عن ذلك ماأورده العلماء الأجلاَّء بأجمعهم، وأيضًا يُجاب عليه بما أورده الخطَّابي بقوله: «فاعلم أنَّ المتشابه من الكتاب قد استأثر الله بعلمه، فلا يعلم تأويله أحدٌ غيره، ثمَّ أثنى الله عزَّ وجل على الرَّاسخين في العلم بأنَّهم يقولون آمنَّا به. ولولا صحة الإيمان منهم لم يستحقوا الثناء عليه، ومذهب أكثر العلماء أنَّ الوقف التَّام في هذه الآية إنَّما

---

(١) فتح القدير الشوكاني، الجزء الأوَّل، ص(٤٠١).

هو عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾. وأنَّ مابعده استئناف كلامٍ آخر وهو قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾. وروى ذلك عن ابن مسعود وأُبي بن كعب وابن عبَّاس وعائشة. وإنَّما روى مجاهدٌ أنَّه نسق ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ على ما قبله وزعم أنَّهم يعلمونه(١). واحتج له بعض أهل اللغة فقال: معناه والرَّاسخون في العلم يعلمونه قائلين آمنَّا، وزعم أنَّ موضع ﴿يَقُولُونَ﴾ نصبٌ على الحال. وعامَّة أهل اللغة ينكرونه ويستبعدونه؛ لأنَّ العرب لا تضمر الفعل والمفعول معا، ولا تذكر حالاً إلاَّ مع ظهور الفعل، فإذا لم يظهرفعل فلا يكون حال، ولو جاز ذلك لجاز أنْ يُقال: عبدالله راكبًا، بمعنى أقبل عبدالله راكبًا. . فكان قول عامَّة العلماء مع مساعدة مذهب النحويين له أولى من قوله مجاهد وحده، وأيضًا فإنَّه لا يجوز أنْ ينفي الله سبحانه وتعالى شيئًا عن الخلق ويثبته لنفسه ثمَّ يكون له في ذلك شريك، ألا ترى قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ وقوله ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ فكان هذا كله ممَّااستأثر الله سبحانه بعلمه، لا يشركه فيه غيره. وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾. ولو كانت الواو في قوله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ للنسق لم يكن لقوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ فائدة والله وأعلم».

---

(١) ذكره ابن عطيَّة في تفسيره الجزء الثالث، ص(٢٥).

انتهى كلام الخطابي.

قال الشوكاني: «ولا يخفاك أنَّ ماقاله الخطَّابي في وجه امتناع كون قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حالا من أنَّ العرب لا تذكر حالاً إلاَّ مع ظهور الفعل إلى آخر كلامه لايتم إلاَّ على فرض أنَّ لا فعل هنا، وليس الأمر كذلك فالفعل مذكور، وهو قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ ولكنَّه جاء الحال مع المعطوف، وهو قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ دون المعطوف عليه، وهو قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ وذلك جائزٌ في اللغة العربية؛ ولكن هاهنا مانعٌ آخر من ذلك حالاً وهو أنْ تقييد علمهم بتأويله بحال كونهم قائلين: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ ليس بصحيح، فإنَّ الرَّاسخين في العلم على القول بصحة العطف على الإسم الشريف يعلمونه في كلِّ حال من الأحوال لا في هذه الحالة الخاصَّة، فاقتضى هذا أنْ جعل قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حالا، غيرصحيح، فتعيَّن المصير إلى الاستئناف، والجزم بأنَّ قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ مبتدأ، خبره: ﴿يَقُولُونَ﴾.

قال: «ومن جملة ما استدل به القائلون بالعطف أنَّ الله سبحانه مدحهم بالرسوخ في العلم، فكيف يمدحهم وهم لا يعلمون ذلك؟ ويُجاب عن هذا بأنَّ تركهم لطلب علم ما لم يأذن الله به، ولا جعل لخلقه إلى علمه سبيلاً هو من رسوخهم؛ لأنَّهم علموا أنَّ ذلك ممَّا استأثر الله بعلمه، وأنَّ الذين يتبعونه هم الذي في قلوبهم زيغ، وناهيك بهذا من رسوخ».

قال: «فهؤلاء ثبتوا في امتثال ماجاءهم عن الله في ترك اتباع المتشابه، وإرجاع علمه إلى الله سبحانه». انتهى[١].

قلت: ويُجاب أيضًا بما أورده القرطبي عن شيخه وبما قاله الشوكاني حيث قسم المتشابه إلى نوعين؛ نوعٌ يمكن الوصول إليه بالاجتهاد، ونوعٌ لا حيلة للبشر في الوصول إليه البتة، فيكون العلماء بأجمعهم قد انقسموا إلى فريقين؛ جمهور أهل العلم يجزمون بأنَّ الآية مقطوعة، ومنه أنَّ الرَّاسخين في العلم يسلمون بالنص المتشابه، ولا يبحثونه أصلاً، وفريق القلَّة القليلة من العلماء، وهؤلاء قسموا المتشابه إلى قسمين؛ قسمٌ لا علاقة له بمانحن فيه من أنواع المتشابه، وإنَّما هو في مباحث التفسير وردِّ متشابهات آيات الأحكام الفقهية والنَّاسخ والمنسوخ، وغيرها إلى محكمها، ليتبين لهم ما الحكم الشرعي فيها، أي باختصار؛ هو اجتهاد في تفسير الآيات المتعلِّقة بالأحكام وماشابهها، وهو جائزٌ بلا خلاف. ونوعٌ لا علم لأحدٍ به البتة فيقفون أيضًا عنده دون اقتحام أو تأويل، ويدلك على ماقلنا الأمثلة البينة التي ضربها أصحاب الرأي الثاني على قلتهم لما أرادوه، وبالمثال يتضح المقال:

قال ابن عبَّاس: المحكمات ناسخه وحرامه وفرائضة وما يؤمن به ويعمل به، والمتشابهات المنسوخات ومقدمه

---

(١) فتح القدير (الجزء الأوَّل)، ص(٤٠١).

ومؤخره، وأمثاله وقسمه ومايؤمن به ولا يُعمل به[١].

وقال ابن مسعود وغيره: المحكمات الناسخات، والمتشابهات المنسوخات، وقاله قتادة والربيع والضحاك»[٢].

وقال محمد بن جعفر بن الزبير: المحكمات هي التي فيها حجَّة الرب وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريفٌ ولا تحريف عمَّا وضعن عليه، والمتشابهات لهنَّ تصريف وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهنَّ العباد، وقاله مجاهد وابن إسحاق.

قلت: وقد وضَّحه القرطبي بليغًا فيما نصه: «ماقاله النحاس يبين مااختاره ابن عطيَّة وهو الجاري على وضع اللسان، وذلك أنَّ المحكم اسم مفعول من أحكم والإحكام الإتقان، ولا شكَّ في أنَّ ماكان واضح المعنى لا إشكال فيه، ولا تردد إنَّما يكون كذلك لوضوح مفردات كلماته وإتقان تركيبها، ومتى اختلَّ أحد الأمرين جاء التشابه والإشكال، وقال ابن خويز منداد: للمتشابه وجوه والذي يتعلق به الحكم مااختلف في العلماء أي الآيتين نسخت الأُخرى كقول عليّ وابن عبَّاس في الحامل المتوفَّى عنها زوجها تعتد أقصى الأجلين. فكان عمر وزيد بن ثابت وابن مسعود وغيرهم

(١) ابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز الجزء الثالث، ص(١٨).
(٢) إعراب القرآن النحاس، الجزء الأوَّل، ص(٣٤٥).

يقولون: وضع الحمل، ويقولون: سورة النساء القصرى نسخت أربعة أشهر وعشرًا[١] وكان عليّ وابن عبَّاس يقولان: لم تنسخ. وكاختلافهم في الوصية للوارث هل نسخت أم لم تُنسخ؟ وكتعارض الآيتين أيهما أولى أنْ تُقدَّم إذا لم يعرف النسخ ولم توجد شرائطه، كقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ يقتضي الجمع بين الأقارب من ملك اليمين، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾، يمنع ذلك، ومنه أيضًا تعارض الأخبار عن النبي ﷺ، وتعارض الأقيسة ، فذلك المتشابه. انتهى[٢].

قلت: أمَّا الاستدلال بحديث ابن عبَّاس الشهير[٣]، فلا موضع هاهنا، لأنَّ النبي ﷺ لم يدع له بعلم تأويل المتشابهات من آيات الصفات وغيرها، ولكن بعلم تأويل القرآن الكريم أي تفسيره، وهو الذي قال فيه ابن عبَّاس نفسه على رواية: أنا ممَّن يعلم تأويله، أي حلاله وحرامه وناسخه ومنسوخة، ومحكمه ومتشابهه، ممَّا هو معلومٌ في التفسير، وقد تبين لك

---

(١) المقصود بسورة النِّساء القصرى سورة الطلاق، والآية المقصودة هي قوله تعالى: ﴿فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ﴾.

(٢) جامع الأحكام للقرطبي، مرجع سابق.

(٣) الحديث هو قوله عليه الصلاة والسلام لابن عبَّاس: «اللهم فقِّه في الدِّين وعلِّمه التأويل». أخرجه البخاري في الوضوء، ومسلم في فضائل الصحابة، وأحمد في المسند الجزء الأوَّل، ص(٢٦٦).

قريبًا، وماورد عن ابن عبَّاس نفسه في شرحه للمقصود. فأين هذه الأمثلة وكلها في الأحكام الفقهية والتفسير كما هو ظاهر، ولا يحتاج إلى بيان، من مانحن فيه من التقحم إلى ماللبشر إلى العلم به سبيل، فالحديث ليس في فضل ابن عبَّاس في علم الكلام والبراهين العقلية، وإنَّما في علم التفسير وقواعده المتينة؛ ولذلك نرى جميع العلماء يستدلون به في أصول التفسير، ومنهم الزرقاني، لا في مباحث علم الكلام والمتشابه من آيات الصفات، وهو محل البحث هاهنا.

والحاصل أنَّ الزرقاني يذكر الحديث لتأكيد مذهب المتأولة في آيات الصفات، ولإثبات أنَّ السلف مؤولون للصفات كغيرهم ولا فرق، ولا وجه للاستدلال به؛ لأنَّ ابن عبَّاس نفسه من أئمة السلف وعقيدته في الموضوع محل النزاع، وهو آيات الصفات، هي عقيدة الصحابة على مابيناه مستفيضًا، ويؤكد ذلك أنْ أيًّا من المختلفين فيما ذكرنا عند بسط البحث في المسألة ما استدل بأي قول لابن عبَّاس حول الصفات بنوع من التأويل، فتنبَّه، وإذن جواب الشبهة التي أوردها الزرقاني بأنَّ السلف والخلف واقعون فيما نهى الله عنه بتأويل الآيات باطل؛ لأنَّ السلف لم يؤولوها، فلم يقعوا فيما نهت عنه الآية رأسًا، بينما اعتمد غيرهم البراهين العقلية والمباحث المنطقية، وولجوا باب تأويل آيات الصفات، وصرفها عن ظواهرها بماأدَّى إلى مارأيت من التضارب

والتخبط الذي أوردناه بينًا في موضعه، فاعرفه.

نسأل الله تعالى أنْ يهدينا إلى مااختلف فيه من الحقِّ بإذنه، إنَّه يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم.

* * *

خاتمـــة
الزرقاني عالم جليل ولكن الحق أعلى وأجلّ

وإلى هنا ينتهي ما أردنا بيانه ويتحقق ما عمدنا إلى تحقيقه ممَّا يتوجَّب علينا حفظًا لعقيدة الأمَّة وحماية لمنهج سلفها الصالح الذين لا صلاح إلاَّ في السير على منهاجهم والالتزام بسنتهم والاقتداء بهم. ونؤكِّد في ختام هذا المبحث المختصر بأنَّنا إذ نصبنا المناظرة وسعينا إلى إثبات منهج السلف بكلِّ سلاحٍ من الأثر والنظر فإنَّه مادعانا إلى ذلك إلاَّ إيراد الشيخ الزرقاني للأقوال والنقول مرسلة، حيث أورد كل مذهب بأدلته دون ترجيحٍ أو تعليق في بعض مواضعٍ من كتابه، ممَّا يورث طالب العلمِ اضطرابًا وحيرة، وعجزا عنٍ اعتقاد ما يلزمه اعتقاده في هذا الأمر العقائدي الجليل، بل إنَّ الشيخ رحمه الله كان متبنيًا بحماسة تامَّة لمذهب المتأولة، وذلك لا عتقاده مذهب الأشاعرة والماتريدية كما صرَّح بذلك في غير موضعٍ من الكتاب، فأفاض في سرد أدلتهم وتفاصيلها، بل ردَّ على مذهب أهل السنَّة من السلف، واعتمد مذهب المتأولين في ذكر الشبهات والرد عليها، ونؤكد كذلك بأنَّ ما أوردناه هاهنا فما أردنا به الغض من قيمة الجهد المبارك الذي قام به عليه رحمة الله في كتابه القيم «مناهل العرفان في علوم القرآن» كتب الله

تعالى أجره، فلقد أجاد فيه سواءً من جهة غزارة العلم أو سلاسة التعبير أو الغيرة والحماسة البادية عند مناظراته لأعداء الإسلام من المستشرقين ومن شابههم، كذا جمعه بين مختصرات المطوَّلات التي لا طاقة لطالب العلم بها، ودون اللجوء إلى الاختصار المُخِل الذي يعدم النفع بالعلم في مادة علوم القرآن، وإنما أردنا التنبيه بقوَّة إلى هذه المسائل العقائدية الدقيقة التي رُبما خفيت حتَّى عن بعض أهل العلم وذلك تتمَّة لجهده؛ ولكي تكتمل القيمة الكبيرة لسفره النَّافع، ولئن كان الشيخ قد التزم مذهب المتؤولة من الأشاعرة ومن سلك سبيلهم، فربما ظنَّ أنَّ اللجوء إلى المناظرات العقلية والمنطقية هو السلاح الأمثل للمنافحة عن الإسلام في حقبة هبَّت فيها ريح الكفر من الشرق الشيوعي والغرب الإلحادي بالعقائد الفكرية الفاسدة فأتت على ماأتت من أبناء المسلمين. وهو إنْ كان عالمًا جليلاً وسفره هذا مصنفًا عظيم النفع، غير أنَّ هذا لا يمنع من الذب عن العقيدة الصافية الغرَّاء التي كان عليها سلف الأمَّة، وتجلية عقيدة أهل السنَّة والجماعة، ذلك أنَّ المسألة تتعلَّق بالعقائد التي لا مجال فيها لمجاملةٍ ولا مدارة، والتي رأينا لزامًا علينا التوجه لبيانها والدفاع عنها محتسبين في ذلك الأجر لله تعالى أمانةً في أعناقنا أمام ربنا سبحانه. ولئن أخطأ الشيخ فعلى الكبار تعد زلأَّتهم، غفرَ الله له لقاء ماقدَّم من جهدٍ جليل وعلمٍ غزير، وماأحسن قول القائل: كلٌّ يؤخذ من قوله

ويُرد إلا المعصوم ﷺ، ومن اجتهد فأخطأ فهو مأجور، وجلَّ من له العصمة.

نسأل الله تعالى لنا وله المغفرة وقبول صالح الأعمال، وأنْ يوفقنا إلى مايحبه تعالى ويرضاه، ويجعلنا من الذين اختارهم لخدمة كتابه العظيم، ومن اجتباهم للحياة وللموت على عقيدة السلف الصالح وما كان عليه خير القرون ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين. آمين.

وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين.

* * *

المصادر والمراجع

١ ـ القرآن الكريم.
٢ ـ الإبانة عن أصول الدِّيانة، أبو حسن الأشعري، القاهرة، المطبعة السلفية، ط«٢»، ١٣٩٧هـ.
٣ ـ الإتقان في علوم القرآن، لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، رقم الطبعة بدون، تاريخ بدون.
٤ ـ إرشاد العقل السليم إلى مزاياالكتاب الكريم، أبو السعود محمَّد بن عماد الحنفي، إدارة البحوث العلمية والدعوة الإرشاد، الرياض، طبعة بدون، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٥ ـ الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٦ ـ اجتماع الجيوش الإسلامية، ابن قيم الجوزية، مكتبة الرِّياض الحديثة، تاريخ بدون، طبعة بدون.
٧ ـ البحر المحيط في تفسير القرآن، محمَّد بن يوسف بن حيَّان، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
٨ ـ التحفة المهدية شرح الرِّسالة التدمرية، فالح آل فالح، الرِّياض، مكتبة الحرمين، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
٩ ـ جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير

الطبري، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
١٠ ـ الجامع الصحيح، لأبي الحجاج مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمَّد فؤاد عبدالباقي، القاهرة مطبعة عيسى البابي الحلبي.
١١ ـ الجامع الصحيح، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد ديب البغا، دار ابن كثير واليمامة، بيروت، دمشق، الطبعة الرَّابعة، ١٩٩٠م، ١٤١١هـ.
١٢ ـ الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: د/ محمَّد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، ١٤١٤هـ.
١٣ ـ درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد، مطبعة دار الكتب، ١٩٧١م.
١٤ ـ تفسير القرآن العظيم، الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
١٥ ـ دلائل النبوة، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، بيروت، لبنان، دارالكتب العلمية، ١١٤٩٥هـ، ١٩٨٥م.

١٦ ـ الرد على الجهمية والزنادقة، أحمد بن حنبل، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، الرياض، دار اللواء، تاريخ بدون، طبعة بدون.

١٧ ـ رسائل في العقيدة، محمَّد بن عثيمين، الرياض، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٨ ـ الرسالة التدمرية، تحقيق الإثبات للأسماء والصفات، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، ابن تيمية، تحقيق محمَّد حامد فقي، القاهرة، مكتبة السنَّة المحمدي.

١٩ ـ سنن الترمذي، الإمام محمد بن عيسى الترمذي، مطابع مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٩٧هـ.

٢٠ ـ سنن الدارمي، للحافظ أبو محمد عبدالله الدارمي، النَّاشر حديث أطاوي، باكستان.

٢١ ـ سير أعلام النبلاء، الحافظ محمد الذهبي، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٢٢ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، الرياض، طيبة الطبعة الأولى.

٢٣ ـ شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العزالحنفي، خرَّج أحاديثها محمَّد بن ناصر الدين الألباني، المكتب

الإسلامي، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٤ ـ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية، مكتبة الرياض الحديثة، طبعة بدون، تاريخ بدون.

٢٥ ـ عقائد الثلاث والسبعين فرقة، أبو محمَّد اليمني، تحقيق محمَّد عبدالله الغامدي، الرياض، مكتبة العلوم الحكم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٦ ـ فتح الباري شرح صحيحي البخاري، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، دارالريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤٠٧هـ.

٢٧ ـ فتح القدير، محمَّد بن علي بن محمَّد الشوكاني، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ،١٩٩٩م.

٢٨ ـ الفرق بين الفرق، عبدالقاهر البغدادي، بيروت، لبنان، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٩ ـ الفصل بين الملل والنحل، ابن حزم، تحقيق: د/عبدالرحمن عمرة، الرياض، مكتاب عكاظ، الطبعة الألى، ١٤٠٢هـ.

٣٠ ـ إرواء الظمآن في علوم القرآن، توفيق علوان، دار الحرمين، جاكرتا، أندونيسيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٣١ ـ القصيدة النونية لابن قيم الجوزية، شرح الدكتور محمد

خليل هراس، القاهرة، مطبعة الإمام.
٣٢ ـ القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد بن عثيمين، الرياض، مطابع الفرَّاء، ١٤٠٣.
٣٣ ـ لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة بدون ، تاريخ بدون.
٣٤ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم، مطابع الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ.
٣٥ ـ المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبدالحق بن عطيّة الأندلسي، طبع رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ١٣٩٨هـ.
٣٦ ـ المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله محمَّد بن عبدالله بن محمَّد الحاكم النيسابوري، دار الفكر، بيرت، لبنان، ١٣٩٨هـ.
٣٧ ـ المسند، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، مصوَّرة عن المطبعة الميمنية، القاهرة، طبعة بدون، تاريخ بدون.
٣٨ ـ معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، حافظ الحكمي، دار العدالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
٣٩ ـ المعارضة والرد على أهل الفرق وأهل الدعاوى في الأحوال، سهل بن عبدالله التستري، دار الإنسان،

القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
٤٠ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف، وضع مجموعة من المستشرقين، دار الدعوة، ١٩٨٨م.
٤١ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان، تاريخ بدون، طبعة بدون.
٤٢ ـ المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، استانبول، تركيا، طبعة بدون، تاريخ بدون.
٤٣ ـ مفصل آيات القرآن، تصنيف عبدالصبور شاهين، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، طبعة بدون، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
٤٤ ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرييـة، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ.
٤٥ ـ الملل والنِّحل، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق أمير علي مهنا، علي حسن فاعور، بيورت، لبنان، دار المعرفة، الطبعة الرَّابعة ١٤١٥هـ.
٤٦ ـ مناهل العرفان في علوم القرآن، الشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربية، رقم الطبعة بدون، تاريخ بدون.

٤٧ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال، محمد الذهبي، تحقيق: محمد البيجاوي، دار الفكر، بيروت، لبنان، طبعة بدون، تاريخ بدون.

* * *

الفهـــرس

* * *